



كلية الشريعة والقانون بدمهور



جامعة الأزهر

مجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمهور

بحث مستقل من

العدد الثالث والأربعين - "إصدار أكتوبر ٢٠٢٣م - ١٤٤٥هـ"

حق المرأة في حياة خالية من العنف
في ضوء مستجدات القانون المصري

Women's Right To A Life Free Of Violence In
Light Of The Developments Of Egyptian Law

الدكتورة

دينا إبراهيم أمين عبد المجيد

مدرس القانون المدني

كلية الحقوق، جامعة الزقازيق،

جمهورية مصر العربية

مجلة البحوث الفقهية والقانونية
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكّمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX

على Clarivate Web of Science

المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة

المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات

المجلة حاصلة على تصنيف Q3 في تقييم معامل "Arcif" العالمية

المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع

٦٣٥٩

الترقيم الدولي

(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة

+201221067852

journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

<https://jlr.journals.ekb.eg>

**حق المرأة في حياة خالية من العنف
في ضوء مستجدات القانون المصري**

**Women's Right To A Life Free Of Violence In
Light Of The Developments Of Egyptian Law**

الدكتورة

دينا إبراهيم أمين عبد المجيد

مدرس القانون المدني

كلية الحقوق، جامعة الزقازيق،

جمهورية مصر العربية

حق المرأة في حياة خالية من العنف في ضوء مستجدات القانون المصري

دينا إبراهيم أمين عبد المجيد

قسم القانون المدني، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، الشرقية، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: dinaameen@gmail.com

ملخص البحث:

حق النساء والفتيات في حياة خالية من العنف هو حق مشروع من حقوق الإنسان، إلا أن الواقع يختلف كلياً عن شرعية تلك الحقوق. للعنف ضد النساء عدة وجوه انطلاقاً من المعاكسة الكلامية في الحياة اليومية وإلى التلطف بالعبارات التي تحمل بين طياتها الكراهية للنساء والتي تنعكس في النكت والشتائم. ولا يختصر العنف ضد النساء في هذه الظواهر وحسب، بل فرض قيود أخرى تحد حرية المرأة كتجنبها أماكن ومواقف معينة لتتخاض المضايقات والتهديدات، يعد شكلاً آخر من أشكال العنف الممارس بحقها. ضحايا العنف من النساء هن من مختلف الشرائح الاجتماعية وعلى اختلاف مستوياتهن العلمية والثقافية. وفي معظم الأحيان يمارس العنف ضد النساء من قبل الرجال وبجميع الأشكال، وعادة ما يكون الجناة هم إما الشركاء والأزواج الحاليين أو السابقين أو الآباء أو الإخوة أو زملاء. وكثيراً ما تتعرض النساء والفتيات للعنف في الأماكن التي من المفترض أن تشعرن فيها بالأمان. وأكثر النساء عرضة لممارسات العنف، هن اللواتي افترقن عن شريكهن أو يطالبن بالطلاق أو اللواتي تعرضن في طفولتهم للعنف. وترى منظمة الصحة العالمية بأن العنف الممارس ضد النساء يعد من أكبر المخاطر الصحية التي تتعرض لها النساء في جميع أنحاء العالم. ولم يكن التطرق إلى هذا الموضوع والخوض فيه بالمباح، فقد كان ينظر إليه ولمدة طويلة من الوقت على أنه من المواضيع المحرمة والتي يتم تجنبها. وما زال هناك نسبة كبيرة من النساء اللواتي تشعرن لغاية الآن بالعجز، فالحياء والخوف من اللغو والثرثرة والمضايقات الجديدة تمنعهن من المطالبة بحقوقهن وطلب المساعدة، والكثيرات لا تتحدثن عن العنف الذي تعرضن له.

الكلمات المفتاحية: المرأة، العنف، أشكال العنف، التشريعات، المجتمع.

Women's Right To A Life Free Of Violence In Light Of The Developments Of Egyptian Law

Dina Ibrahim Amin Abdel Majeed

Civil Law Department, Faculty of Law, Zagazig University, Zagazig,
Egypt.

E-mail: dinaameeen@gmail.com

Abstract:

The right of women and girls to a life free of violence is a legitimate human right, but the reality is completely different from the legitimacy of those rights. Violence against women has many faces, starting from verbal opposition in daily life to uttering expressions that carry misogyny and that are reflected in jokes and swearing. Violence against women is not limited to these phenomena only, but the imposition of other restrictions that limit women's freedom, such as avoiding certain places and positions to avoid harassment and threats, is another form of violence against them. Women victims of violence are from different social strata and at different levels of education and culture. Violence against women is most often practiced by men in all its forms, and the perpetrators are usually either partners, current or former husbands, fathers, brothers or colleagues. Women and girls are often exposed to violence in places where they are supposed to feel safe. The most vulnerable women to violence are those who have separated from their partner, are seeking divorce, or have been subjected to violence in their childhood. The World Health Organization believes that violence against women is one of the greatest health risks to women all over the world. It was not permissible to discuss this topic and delve into it, as it was viewed for a long time as one of the forbidden topics that should be avoided. There is still a large percentage of women who feel helpless until now, as shyness and fear of idle chatter and new harassment prevent them from claiming their rights and asking for help, and many do not talk about the violence they have been subjected to.

Keywords: Women, Violence, Forms Of Violence, Legislation, The Society.

المقدمة

يعد العنف ضد المرأة بجميع أشكاله ظاهرة عالمية.. فلا توجد دولة واحدة خالية من العنف أو التمييز ضد النساء والفتيات. وفي إطار محور الحماية في الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، من المتوقع أن يكون مؤشر نسبة النساء اللاتي يتعرضن للتحرش أو العنف الجسدي أو النفسي من أزواجهن ٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠. على الرغم من أن هذه النسبة قد يبدو من المستحيل تحقيقها، لكن الحكومة المصرية لديها سياسة عدم التسامح مطلقاً مع أي نوع من العنف ضد النساء والفتيات.

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة، لا تزال هناك بعض التحديات. ومن بين أهم هذه التحديات تغيير عقلية وسلوك كل من الرجال والنساء تجاه قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

فقد أظهرت الدراسات أنه لا تزال هناك مفاهيم خاطئة حول قضايا النوع الاجتماعي في مصر سواء حول أهمية تكافؤ الفرص والحقوق بين الرجل والمرأة، أو حول الأفكار المتعلقة بالممارسات الضارة التي تنبع من بعض التقاليد ذات الآثار السلبية على المجتمع المصري ككل.

ولسوء الحظ تم "تطبيع" بعض هذه الممارسات والسلوكيات الضارة وبالتالي ينظر إليها المجتمع على أنها مقبولة مما يجعل القضاء عليها أكثر صعوبة.

علاوة على ذلك، في العام الأخير من تنفيذ الاستراتيجية، تم تغيير خطة العمل بشكل جذري بعد حدوث جائحة كورونا. حيث تميل الأوبئة والأزمات لبيانات بسبب التحديات المنهجية في تلك الأوقات.

إلا أنه في شهر إبريل ٢٠٢٠ أجرى **المجلس القومي للمرأة** والأزمات العالمية إلى تعريف النساء والفتيات لمخاطر أعلى من العنف، ولسوء الحظ نظراً للوضع، عادة يصعب الحصول على البيانات بسبب التحديات المنهجية في تلك الأوقات. إلا أنه في **شهر إبريل ٢٠٢٠** أجرى المجلس القومية مسحاً هاتفياً للحصول على لمحة عن الزيادة في النسب المئوية للعنف والممارسات الضارة واستخدمها كدليل لتعزيز السياسات والتدابير التي للحكومة لحماية النساء والفتيات أثناء اجراءات السيطرة على الجائحة.

وقد أدت تدابير احتواء الجائحة منها الإغلاق إلى اعتماد كبير ومفاجآت على استخدام التكنولوجيا والرقمنة باعتبارها نافذة الدخول الى حياة إلى العالم الخارجي في ذلك الوقت.

أولاً: تساؤلات الدراسة:

- ١) ما مفهوم العنف ضد المرأة؟
- ٢) ما أنواع العنف الممارس على المرأة؟
- ٣) ما تأثير جائحة كورونا في زيادة العنف ضد المرأة؟
- ٤) ما هي الإجراءات التي اتخذتها مصر بصفة خاصة وباقي الدول بصفة عامة لمواجهة العنف ضد المرأة؟
- ٥) ما أوجه القصور في الإجراءات والتدابير التي اتخذتها كل من مصر والدول العربية الأخرى وكذلك الدول الأجنبية في سبيل مواجهة العنف ضد المرأة؟

ثانياً: أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث على:

١. التعرف على مفهوم وأنواع العنف ضد المرأة
٢. التعرف على تأثير جائحة كورونا في زيادة العنف ضد المرأة
٣. التعرف على الإجراءات التي اتخذتها الدول لمواجهة العنف ضد المرأة
٤. التعرف على أوجه القصور في الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدول في سبيل مواجهة العنف ضد المرأة.

ثالثاً: أهمية الدراسة

١- الأهمية العلمية

ترجع أهمية الدراسة العلمية الى أهمية الدول الذي تقوم به الدول من تشريعات في مواجهة العنف ضد المرأة ، كما ترجع أهمية الدراسة الى قلة الدراسات التي تناولت موضوع العنف ضد المرأة.

٢- الأهمية العملية

ترجع أهمية الدراسة الى انها قد تبين مواطن القصور في التشريعات والإجراءات المتخذة لحماية المرأة من العنف، كما قد تخرج الدراسة بمجموعة من المقترحات التي تساعد متخذي القرار علي تفعيل القوانين المنظمة لمواجهة العنف ضد المرأة.

رابعاً: منهجية الدراسة :

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عرضها وتحليلها ومقارنتها للأحكام والنصوص القانونية ذات العلاقة بموضوع العنف الممارس ضد المرأة .

خامساً: خطة الدراسة:

وتقسم الدراسة الى :

الفصل التمهيدي (ماهية العنف ضد المرأة وأشكاله)

المبحث الأول: (ماهية العنف ضد المرأة)

المبحث الثاني: (أشكال العنف الممارس ضد المرأة)

الفصل الأول (العنف ضد المرأة في مصر)

المبحث الأول: صور العنف ضد المرأة في مصر

المطلب الأول: التمييز ضد المرأة في نصوص التجريم والعقاب

المطلب الثاني : ختان الإناث

المطلب الثالث : الإجهاض

المطلب الرابع : التحرش الجنسي

المطلب الخامس : العنف الأسرى

المبحث الثاني : تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الفصل الثاني (الدور الذى تقوم به الدولة لمواجهة العنف في مصر)

المبحث الأول: العنف ضد المرأة في البلدان العربية

المبحث الثاني: الدول العربية وقوانين مناهضة العنف ضد المرأة

المبحث الثالث: أسباب العنف ضد المرأة

الفصل الثالث(آثار العنف ضد المرأة)

المبحث الأول: الآثار الجسدية للعنف ضد المرأة

المبحث الثاني: الآثار النفسية للعنف ضد المرأة

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للعنف ضد المرأة

المبحث الرابع: الآثار الصحية للعنف ضد المرأة

المبحث الخامس: الآثار الأسرية للعنف ضد المرأة

الفصل الرابع (جائحة كورونا وأثرها على زيادة العنف ضد المرأة)

المبحث الأول: العوامل التي أدت الى تفاقم مخاطر العنف

ضد المرأة أثناء جائحة كوفيد-١٩

المبحث الثاني: أثر جائحة كوفيد-١٩ على سلامة المرأة

سواء المنازل أو في الأماكن العامة

الفصل الخامس (الإجراءات المتخذة للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة)

المبحث الأول: دور المنظمات العالمية والمجتمع المدني

في الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة

المبحث الثاني: تطبيقات قضائية

الفصل السادس (العنف الرقمي ضد المرأة)

الخاتمة (النتائج ، التوصيات)

الفصل التمهيدي ماهية العنف ضد المرأة وأشكاله المبحث الأول ماهية العنف ضد المرأة

أولاً : مفهوم العنف

يعد مصطلح العنف من المصطلحات المتداولة فهو ظاهرة تنطبق عليه كل من سمات الظاهرة الاجتماعية وهو أيضاً مشكلة تعني الخروج عن المألوف وتتسم بالنسبية ورغم تناول كثيراً من المفكرين والباحثين لمفهوم العنف بشكل موسع إلا أنهم لم يتفقوا علي تعريف موحد بسبب ارتباط مصطلح العنف بعدد من الجوانب كالعدوان والأثم والضرر والإساءة وجميعها تتفق في حدوث النتيجة المترتبة عليها وهي ظهور الأذى والضرر إما جسدياً أو نفسياً أو الاثنين معاً ومن حيث ارتباط العنف بالعدوان.

✚ **العنف لغة^(١)**: إن أصل كلمة (عنف) في اللغة العربية ترجع الى الفعل (عنف)، ويقال: العنف الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق. عنف به أي أخذه بشدة وقسوة ولامه وعيره، أي أخذه بعنف واتاه ولم يكن له علم به. وإن العنف يعني عنيف إذا لم يكن رقيقاً في أمره واعتنف الأمر بمعني أخذه بعنف، وقال رسول الله صل الله عليه وسلم " أن الله تعالي يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف " وعليه يعنف عنفاً وعنافة وأعنفه وعنفه تعنيفاً، وهو عنيف إذا لم يكن رقيقاً في أمره. واعتنف الأمر: أخذه بعنف^(٢).

أما في اللغة الإنجليزية فيشتق مفهوم العنف من المصدر (to violet) بمعني ينتهك أو يعتدي، وهو يعني القوة والصرامة والإكراه، وإذا بحثنا عن أصل كلمة العنف (violence) من الناحية التاريخية فسنجد إنها مشتقة من الكلمة اللاتينية (violentia) وتعني إظهاراً عفويًا وغير مراقب للقوة كرد علي استخدام القوة المتعمد^(٣).

✚ **العنف اصطلاحاً**: " هو أن يستخدم شخص ما ممارسة القوة البدنية لإنزال الأذى بالأشخاص أو الممتلكات ".

(١) المعجم الوسيط، ص ٦٣١. العنف: عرف (ابن منظور) ، ١٩٥٦ العنف لغويًا: " بأنه الخرق بالأمر وقلة الرفق به ، وهو ضد الرفق ، وأعنف الشيء : أي أخذه بشدة ، والتعنيف هو التقرير واللوم " ويعرف زكي (٢٠١٧) العنف : انه هو استخدام الشدة والقسوة في محيط بني الإنسان، وهذا يوضح أن سلوك العنف هو ذلك السلوك الصادر من قبل إنسان موجهاً ضد إنسان آخر سواء كان ذكراً أو أنثى. **والتعريف الإجرائي للعنف** : هو صور وأشكال مختلفة من العنف وتمثل بالعنف الجسدي اللفظي النفسي الاجتماعي الجنسي الاقتصادي والصحي .

العنف ضد المرأة : تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام (٢٠٠٦) : (أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية البدنية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل .

(٢) ابن منظور، لسان العرب، المجلد ١٠، بيروت، ٢٠١٤، ص ٣٠٣ .

(٣) محمد سيد فهمي : العنف الأسري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص ١٦، خالد بن سعود الحلبي، العنف الأسري أسبابه ومظاهره وعلاجه، دار الوطن للنشر، الرياض، ٢٠٠٩، ص ٨.

✚ **وتعرف منظمة الصحة العالمية العنف^(١) أنه:** " استعمال متعمد للقوة المادية، سواء أكان بالتهديد أم الاستخدام المادي الحقيقي ضد الشخص نفسه أم ضد غيره أم ضد مجموعة أم المجتمع، ويؤدي ذلك إلي حدوث إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو حرمان من أي نوع كان "

ويختلف مصطلح العنف باختلاف العلماء وتخصصاتهم ، ولذلك يجد أن تعريف العنف في علم النفس أو علم الاجتماع يختلف عن تعريفه في علم السياسة أو القانون ولذلك تعدد تعريفات العنف .

✚ **ويعرف العنف قانوناً:** " بأنه الاعتداء البدني أو النفسي الواقع علي الأشخاص ويحدث تأثيراً أو ضرراً عادياً أو معنوياً مخالفاً لقانون ويعاقب عليه القانون "

كما يعرف العنف ضد المرأة على أنه أي سلوك عنيف يمارس ضدها، ويقوم على التعصّب للجنس، ويؤدّي إلى إلحاق الأذى بها على الجوانب الجسدية، والنفسية، والجنسية، ويُعدّ تهديد المرأة بأي شكل من الأشكال، وحرمانها، والحدّ من حريتها في حياتها الخاصة أو العامة من ممارسات العنف، ويشكّل العنف ضدّ المرأة انتهاكاً واضحاً وصريحاً لحقوق الإنسان؛ فهو يمنعها من التمتع بحقوقها الكاملة، ويجدر بالذكر أنّ عواقب العنف ليس على المرأة فقط، بل تؤثر أيضاً على الأسرة والمجتمع بأكمله، وذلك لما يترتب عليه من آثار سلبية اجتماعية، واقتصادية، وصحية وغيرها، والعنف ضدّ المرأة لا يرتبط بثقافة، أو عرف، أو طبقة اجتماعية بعينها، بل هو ظاهرة عامة^(٢).

✚ ويعرف العنف أيضاً من الناحية الاجتماعية فهو استخدام الضغط أو القوة أو الاستخدام غير المشروع أو غير المطابق للقانون الذي من شأنه التأثير علي إرادة فرد ما .

✚ كما يعرف أيضاً علماء النفس العنف بأنه نمط من أنماط السلوك ينتج عن حالة احباط، ويكون مصحوباً بعلامات التوتر ويحتوي علي نية مبيتة لإلحاق ضرر مادي أو معنوي بكائن حي أو بديل عن كائن حي.

✚ المفهوم النفسي للعنف:

إن العنف النفسي هو " السلوك المشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه. وهو عادة سلوك بعيد عن التحضر والتمدن، تستثمر فيه الدوافع بدائياً والطاقات العدوانية استثماراً، كالضرب والتقتيل صريحاً للأفراد، والتكسير والتدمير للممتلكات، واستخدام القوة، وإكراه الخصم وقهره"^(٣).

(١) منظمة الصحة العالمية، تقريرها حول العنف ضد المرأة، ٩ مارس ٢٠٢١، تاريخ الزيارة ١ / ١ / ٢٠٢٢ متاح علي الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/violence-against-women>

(٢) "إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة"، الأمم المتحدة - حقوق الإنسان، أطلع عليه بتاريخ ١٠-٦-٢٠٢٠. اقرأ المزيد على موضوع. كوم: <https://mawdoo3.com>

(٣) شفاء صلاح الصعوب: "الصراع القيمي المؤدي إلي الجرائم الموجه ضد النساء علي أساس النوع الاجتماعي"، دار الخليج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ٢٠٢١، ص ١٧.

العنف في العلوم الاجتماعية:

عرفه البعض بأنه " استخدام الضبط أو غير المشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه استخدام القوة استخداماً للتأثير علي إرادة فرد ما، كما عرف البعض الآخر بأنه الاكراه المادي الواقع علي شخص لإجباره علي سلوك أو التزام ما، وبعبارة أخرى هو سوء استعمال القوة، ويقصد به جملة الأذى والضرر الواقع علي السلامة الجسدية للشخص من (قتل - ضرب - جرح) .

وتعرف الأمم المتحدة العنف الممارس ضد المرأة^(١) بأنه " أي فعل عنيف تدفع اليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر والحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة " .

ويعرف العنف بشكل عام بوصفه مفهوماً علي أنه سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف قد يكون فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة، بهدف استغلال طرف آخر وإخضاعه في اطار علاقات قوة غير متكافئة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو لجماعة أو لطبقة اجتماعية أو لدول أخرى .

واستناداً إلى التعريفات السابقة يمكننا القول بتعريف العنف بأنه استعمال شتى أنواع الأذى ضد الفتيات والسيدات، مما يترتب عليه ايلاهم سواء جسدياً او نفسياً أو تهديد امنهم وسلامتهم من اي فرد من افراد المجتمع، أو اي فرد من افراد الاسرة.

(١) الأمم المتحدة : إعلان بشأن القضاء علي العنف ضد المرأة : نيويورك : الأمم المتحدة : ١٩٩٣ الأمم المتحدة - حقوق الإنسان، أطلع

عليه بتاريخ ١٠-٦-٢٠٢٠ .

المبحث الثاني أشكال العنف الممارس ضد المرأة

تتعدّد أشكال العنف الممارس ضد المرأة، وهي كما يأتي:

١. العنف الصحي:

ويقصد به حرمان المرأة من الظروف الصحية المناسبة لها، وعدم مراعاة الصحة الإنجابية لها، والتي تعني قدرة المرأة على الحمل والانجاب دون التعرض للأخطار المصاحبة لذلك، عن طريق المراجعات الطبية وأخذ التطعيمات الضرورية، والتغذية الجيدة للمرأة الحامل، وللعنف الصحي أشكال كثيرة منها عدم سماح الزوج لزوجته بزيارة الطبيب أثناء الحمل وبعده، ومنعها من تحديد عدد مرات الحمل بناء على وضعها الصحي^(١)، وعدم السماح لها باستخدام وسائل منع الحمل وإجبارها على الحمل المتتالي، وحرمانها من الغذاء اللازم لصحتها وصحة الوليد وضربها أثناء الحمل.

٢. العنف الجسدي:

يُعدّ من أكثر أنواع العنف وضوحاً وانتشاراً، ويشمل ممارسة القوة الجسدية ضدّ المرأة، وذلك باستخدام الأيدي، أو الأرجل، أو أي أداة تلحق الأذى بجسدها، ويتّخذ عدّة أشكال، فقد يكون على شكل ضرب، أو صفع، أو غيرها^(٢). ويعد هذا النوع من العنف يسهل ملاحظته والكشف عنه، او عن الآثار والكدمات التي تنتج عنه على جسم المرأة. وتؤدي هذه الأشكال إلى آثار صحية وخيمة قد تصل إلى مراحل خطيرة من الأذى أو قد تصل إلى الموت وذلك في أقصي درجاتها؛ ولذلك يمكن في هذا النوع من العنف الجسدي سهولة اثباته ومن ثم وصول الأمر إلى القضاء سواء جنائياً أو مدنياً.

يتضمّن العنف الجسدي ضدّ المرأة العديد من الأفعال التي يكون الهدف منها التسبّب بالإيذاء الجسدي للمرأة^(٣)، مما قد يتسبّب في إصابة المرأة بجروح خطيرة في بعض الأحيان، أو قد يُسبّب لها الموت، وتُظهر نتائج الدراسات

(١) إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة"، الأمم المتحدة - حقوق الإنسان، أطلع عليه بتاريخ ١٠-٦-٢٠٢٠. اقرأ المزيد على موضوع. كوم: <https://mawdoo3.com/>

(٢) سهيلة بنات (٢٠٠٨)، العنف ضد المرأة: أسبابه، آثاره، وكيفية علاجه (الطبعة الأولى)، عمان-الأردن: دار المعزز للنشر والتوزيع، صفحة ٢٢-٢٤.

اقرأ المزيد على موضوع. كوم: <https://mawdoo3.com/>

(3) "Violence against women", unstats.un.org, Retrieved 24-4-2020. Page 134. Edited

اقرأ المزيد على موضوع. كوم: <https://mawdoo3.com/>

الحديثة التي أقيمت في مختلف أنحاء العالم أنّ هناك نسبة تتراوح بين ١٠٪ - ٦٠٪ من النساء قد تعرّضن للضرب أو الاعتداء الجسدي من قبل شريك الحياة في مرحلة ما خلال حياتهن^(١).

٣. العنف الجنسي

ويمارس هذا النوع من العنف غالباً من الأزواج ضد زوجاتهم، ويكون عادة بإجبار الزوجة على المعاشرة الجنسية دون مراعاة الوضع النفسي أو الصحي لزوجته، كما قد يلجأ الزوج أيضاً إلى استخدام قوته وسلطته لمعاشرته زوجته، ويعد من أشكال العنف الجنسي أيضاً سوء معاملة الزوجة جنسياً، وعدم مراعاة رغبتها الجنسية، وتحقير شأنها.

٤. العنف المالي:

إن إعطاء المرأة حقوقها المالية يساعدها على العيش برفاهية وراحة مع أطفالها، لكن التدخل غير المشروع في أمورها المالية لن يحقق لها ذلك، إذ يحدث العنف المالي عندما يُسيطر المسيء على أموال المرأة لمنعها من إنهاء علاقتها معه والحفاظ على سلطته وسيطرته عليها، وعادةً لا تترك المرأة هذا الشخص بسبب خوفها من عدم قدرتها على إعالة نفسها وإعالة أطفالها، ومن صور العنف المالي أيضاً منع المرأة من العمل بالقوة دون حق أو مبرر لذلك، أو مضايقتها أثناء عملها الرسمي، والاستحواذ على مالها، ومنعها من الوصول إلى الحسابات المصرفية، وقد يشتمل العنف المالي على إجبار المرأة على التسوّل للحصول على الأموال، والحرمان من الاحتياجات الأساسية التي تحتاج إليها؛ كالغذاء والملابس، وإتلاف ممتلكاتها^(٢)، كما يتضمن العنف المالي حرمان النساء من حقوقهنّ كالتعليم دون مبرر، والتحكّم في مقدار الرعاية الصحية والموارد المُقدّمة لهنّ^(٣).

٥. العنف السياسي:

يحدث العنف السياسي ضدّ النساء عند القيام بأفعالٍ جسديةٍ أو نفسيةٍ أو جنسيةٍ أو عدوانيةٍ من قبل شخصٍ واحدٍ أو مجموعة أشخاصٍ ضدّ النساء اللواتي يُمارسن دوراً سياسياً؛ كالمرشحات أو اللواتي يُمارسن حق الانتخاب والتصويت، وقد يتمّ القيام بتلك الأفعال ضدّ عائلاتهنّ، ويكون هدف العنف السياسي ضدّ النساء تقييد، أو تعليق، أو منع النساء من ممارسة حقوقهنّ أو مهام منصبهنّ، أو إلزامهنّ بالقيام بأفعالٍ لا يتقبّلن القيام بها^(٤).

(1) Gunilla Krantz, Claudia Garcia-Moreno, "Violence against women", ech.bmj.com, Retrieved 26-7-2018. Edited. <https://mawdoo3.com/>؛ اقرأ المزيد على موقع كـوم

(٢) المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠٢٠م، ص ١٤.

(٣) المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠٢٠م، ص ١٤.

(٤) المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠٢٠م، ص ١٤.

٦. إساءة معاملة المسنّات:

يحدث هذا النوع من العنف عندما يقوم أي شخص مسؤول عن رعاية المسنّات اللواتي يبلغن من العمر ٦٠ عاماً أو أكثر بإيذاءهنّ، وقد يحدث هذا النوع أيضاً في حال تمّ تعمّد إهمال المرأة المُسنّة بصورة تُعرّضها للأذى؛ كعدم تقديم الرعاية الطبية لها أو منع تقديم الطعام لها، إذ إنّ إساءة معاملة المسنّات تحدث غالباً عندما تكون النساء غير قادرات على القيام بأنشطة الحياة اليومية وحدهنّ ويعتمدن على غيرهنّ في ذلك، مثل عدم قدرتهنّ على تناول الطعام وحدهنّ، أو استخدام المرحاض، أو الاستحمام، أو ارتداء ملابسهنّ، أو عدم قدرتهنّ على إدارة أموالهنّ^(١)، وقد تحدث إساءة معاملة المُسنّين في الأماكن العامة، أو في دور رعاية المسنين، أو في المنزل، كما تبين أنّ إساءة معاملة المُسنّين تؤثر على النساء بصورة تفوق تأثيرها على الرجال^(٢)

٧. العنف اللفظي:

وهو من أخطر أنواع العنف ضد المرأة، حيث أنه يؤثر على الصحة النفسية لأفراد الاسرة بمن فيهم (الأطفال)، وخاصة الكلمات التي تستخدم وتسعى إلى شخصية الفرد ومفهومه عن نفسه وكرامته. ومن التهديدات والتعبيرات التي تقلل من كرامة الفرد كالسب والشتم الا أنها لا يعاقب عليها القانون حيث يصعب تحديدها وإثباتها.

٨. العنف النفسي:

يُشير العنف النفسي إلى أي سلوك يؤدي إلى إحداث ضرر عاطفي للنساء، أو إعاقة النمو الصحي لهنّ أو لأحد أفراد أسرتهنّ، أو يؤدي إلى التقليل من احترامهنّ لذاتهنّ، ويشمل هذا النوع من العنف العديد من السلوكيات؛ كالتشكيك في سلوك المرأة، ومراقبتها باستمرار، كما يشمل التقليل من قيمة المرأة الشخصية، والاستهزاء بها، أو استغلالها والتلاعب بها، أو حرمانها من الوصول إلى الموارد الاقتصادية^(٣)، ويُسبب العنف النفسي واللفظي للمرأة آثاراً نفسية قصيرة وطويلة الأمد بنفس خطورة الآثار النفسية الناتجة عن تعرّض المرأة للعنف الجسدي، سواء كان العنف ناتجاً عن الإهانات، أو السب، أو الشتم، أو محاولات إخافة المرأة، أو عزلها، أو التحكّم بها، وقد يتبع العنف النفسي واللفظي في أغلب الأحيان عنفٌ جسدي^(٤)

ويهدف العنف النفسي بصفة عامة على إيذاء النساء أخلاقياً، بمعنى انه يتعمد التجنب والإهمال في رعايتها وعدم منحها الحب والحنان.

(1) (d. "Elder abuse", www.womenshealth.gov , Retrieved 25-4-2020. Edited.

اقرأ المزيد على موضوع. كوم: <https://mawdoo3.com/>

(٢) "إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة"، الأمم المتحدة - حقوق الإنسان، اطلع عليه بتاريخ ٦-١٠-٢٠٢٠.

اقرأ المزيد على موضوع. كوم: <https://mawdoo3.com/8>

(3) "Violence against women", www.paho.org, Retrieved 24-4-2020. Page 7 Edited.

اقرأ المزيد على موضوع. كوم: <https://mawdoo3.com/>

(4) "Emotional and verbal abuse", www.womenshealth.gov , Retrieved 26-7-2018. Edited

اقرأ المزيد على موضوع. كوم: <https://mawdoo3.com/>

ومن ذلك يتضح لنا ان خطورة العنف النفسي تكمن في عدم اعتراف القانون به أو وجود عقاب لمن يقوم به، فتكون خطورته لصعوبة إثباته وقياسه.

ومن ثم يتضح لنا أن أنواع العنف الغير محسوسة مثل العنف النفسي، والعنف اللفظي يكون له تأثير ضار جداً على المرأة، فرغم أن ليس له أثر واضح لأفراد المجتمع، ولكن تداعياته قد تتجاوز أنواع العنف الأخرى، من خلال نتائجه السلبية علي الصحة النفسية لكل امرأه .

الفصل الأول (العنف ضد المرأة في مصر)

- ١ - صور العنف ضد المرأة في مصر
- ٢ - تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء
- ٣ - تأثير كوفيد ١٩ على زيادة العنف ضد النساء في مصر
- ٤ - الدور الذي تقوم به الدولة لمواجهة العنف في مصر
- ٥ - مكافحة القانون المصري للعنف والتمييز ضد المرأة (المأمول)

المبحث الأول : صور العنف ضد المرأة في مصر

مقدمة:

إذا كان القانون المصري يقرر حماية جنائية للمرأة في مجالات كثيرة، إلا أنه توجد مجالات أخرى يلزم تدعيمها بالحماية الجنائية، كما يلزم تدخل المشرع الجنائي في مجالات محددة من أجل حماية المرأة من بعض صور العنف التي لا تزال تمارس ضدها. وأخيراً توجد نصوص جنائية تميز بين الرجل والمرأة في التجريم والعقاب بالمخالفة للاتفاقية الدولية لمكافحة التمييز ضد المرأة والشريعة الإسلامية ذاتها.

ويلاحظ أنه بالنسبة لبعض صور العنف أو التمييز حدث تدخل تشريعي، لكنه لم يكن بالقدر الكافي مراعاة لاعتبارات تفرزها ثقافة مجتمعية تمييزية ضد المرأة، ينبغي العمل على تغييرها بالتوعية وبغيرها من الوسائل، ومنها سلاح التجريم والعقاب.

ونعرض فيما يلي لبعض المجالات التي لا تزال في حاجة إلى بذل المزيد من الجهد لتغيير الأنماط السلوكية الخاطئة في مواجهة المرأة، سواء عن طريق التوعية أو التدخل التشريعي لضمان الحماية اللازمة لحقوق المرأة.

المطلب الأول : التمييز ضد المرأة في نصوص التجريم والعقاب:

المجال الأساسي للتمييز بين الرجل والمرأة في مجال التجريم والعقاب يتعلق بجريمة الزنا في قانون العقوبات المصري. هذا التمييز يخالف المادة (٢ - ز) من اتفاقية السيداو التي تلزم الدول بإلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة^(١) كما أن هذا التمييز يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية (مبدأ المساواة في التجريم والعقاب) وأحكامها الجنائية التي لا تميز بين الرجل والمرأة في جريمة الزنا وعقوبتها، سواء العقوبة الحدية إذا توافر موجب الحد، أو العقوبة التعزيرية إذا انتفى موجب الحد. فالنص القرآني يسوى في قيام الجريمة بين "الزانية والزاني"، كما أنه يسوى في العقوبة الحدية بينهما، ويلتزم المشرع بالتسوية بينهما في العقوبة التعزيرية التي تطبق إذا لم يتوافر موجب تطبيق العقوبة الحدية.

(١) هذا التمييز يخالف أيضاً مبدأ المساواة المقرر في الدستور، ومؤداه أن المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم بسبب "الجنس".

فماذا يقرر قانون العقوبات المصري الذي اقتبس أحكام جريمة الزنا من قانون العقوبات الفرنسي الصادر سنة ١٨١٠؟ قانون العقوبات المصري لا يزال - حتى لحظة كتابة هذه السطور - يميز بين الرجل والمرأة في جريمة الزنا من عدة وجوه:

أ- التفرقة بين الرجل والمرأة في قيام جريمة الزنا:

المرأة المتزوجة ترتكب جريمة الزنا أياً كان مكان حصوله، أي سواء حدث في منزل الزوجية أو خارج منزل الزوجية، وهو ما لا نعرض عليه لأن واجب الوفاء والإخلاص بين الزوجين لا يتقيد بمكان معين، بل هو مفروض دون تقيد بزمان أو مكان طالما رابطة الزوجية قائمة. لكن القانون لم يعترف بذلك بالنسبة للزوج، لأن جريمة الزنا لا تقوم في حق الزوج من الناحية القانونية إلا إذا كان قد ارتكب فاحشة الزنا في منزل الزوجية. فإذا زنا في غير منزل الزوجية، لا تتحقق بالنسبة له جريمة الزنا، إلا إذا كان قد زنا بامرأة متزوجة، حيث يكون شريكاً لها في جريمتها وليس فاعلاً أصلياً. أما إذا ارتكب الزنا في خارج منزل الزوجية مع امرأة غير متزوجة، فلا تقوم في حق أي منهما جريمة الزنا في ظل نصوص قانون العقوبات الساري.

ب- التفرقة بين الرجل والمرأة في عقاب الزنا:

لم يقع القانون بمحاسبة الرجل في مجال قيام الجريمة، لكنه سار في منهجه التمييزي بين الرجل والمرأة حتى بالنسبة للعقوبة المستحقة عن جريمة الزنا، فعقوبة الرجل أخف من عقوبة المرأة.

- الزوجة التي ثبت زناها، داخل أو خارج منزل الزوجية تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين (م ٢٧٤ع).

- الزوج الذي ثبت زناه في منزل الزوجية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور (م ٢٧٧ع). وهذا التمييز ممقوت، لأنه يشجع الرجل على الزنا مرتين: الأولى بإباحة الفعل إذا حدث في غير منزل الزوجية، والثانية بتخفيف عقابه عن عقاب الزوجة ولو خانها في منزل الزوجية.

ج- التفرقة بين الرجل والمرأة في عذر التلبس بالزنا:

تنص المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات على تخفيف عقاب الزوج الذي يفاجئ زوجته حال تلبسها بالزنا فيقتلها في الحال هي ومن يزني بها. ووجه التخفيف أن هذا الزوج لا يعاقب بالعقوبات المقررة للقتل العمد أو للضرب المفضي إلى الموت، وإنما يعاقب بعقوبة الحبس وحدها الأدنى ٢٤ ساعة. وعلّة التخفيف هنا حالة الغضب والاستفزاز الذي يسيطر على الزوج الذي يفاجئ زوجته متلبسة بالخيانة الزوجية، ولو كان ذلك في غير منزل الزوجية.

هذا العذر المخفف للعقاب لا تستفيد منه الزوجة التي تفاجئ زوجها متلبساً بالخيانة الزوجية، ولو كانت قد فاجأته في منزل الزوجية الذي تقيم فيه مع زوجها. هذه التفرقة بين الزوج والزوجة في الاستفادة من عذر تخفيف العقاب تبنى على فرضية غير إنسانية مؤداها أن الزوجة لا يقبل منها أن تنفعل وتتهور حين تفاجأ بشريك حياتها متلبساً بالخيانة في

منزل الزوجية، بل الواجب عليها أن تسيطر على غضبها وانفعالها، فلا تقدم على إيذاء زوجها أو من يزني بها، فإن تهورت وقتلته أو قتلت شريكته لا يخفف عقابها فتعاقب بعقوبة القتل العمد أي السجن المؤبد أو المشدد! لذلك نرى أن التفرقة بين الزوج والزوجة تفرقة معيبة، لا سند لها من علة التخفيف، وهي سبب لعدم دستورية النص المقرر لهذا العذر المخفف للعقاب، كما أنها تفرقة تخالف أحكام الشريعة الإسلامية. ونأمل أن يسارع المشرع إلى إلغاء هذا العذر المخفف للعقاب، ليترك مسألة تخفيف عقاب الزوج أو الزوجة في هذه الحالة للسلطة التقديرية للقاضي الجنائي في إطار ما تقرره المادة ١٧ من قانون العقوبات، وهي تجيز للقاضي في مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رافة القضاة النزول بالعقوبة المقررة للجناية درجة واحدة أو درجتين.

د- التفرقة بين الرجل وامرأة في الإجراءات في مجال المحاكمة عن الزنا:

يميز القانون المصري المرأة بأحكام خاصة في المجال الإجرائي الخاص بجريمة الزنا، وهو تمييز منتقد في تقديرنا. ١- يسقط حق الزوج في تقديم الشكوى ضد زوجته الزانية إذا كان قد سبق له ارتكاب الزنا في منزل الزوجية (م ٢٧٣ع). في هذه الحالة يكون للزوجة أن تدفع بعدم جواز محاكمتها عن جريمة الزنا لسبق ارتكاب زوجها لجريمة الزنا، وهذا حق مقرر للزوجة دون الزوج، بمعنى أن حق الزوجة في تقديم الشكوى ضد زوجها عن جريمة الزنا لا يسقط إذا كانت قد سبقته إلى ارتكاب فاحشة الزنا. وهذا الحكم معيب لأنه يقرر المقاصة في الفواحش والسيئات، فكأنه يقرر للزوجة حقاً في ارتكاب جريمة الزنا إذا كان زوجها قد سبقها إلى ذلك. وهذا حكم شاذ يبرر الفاحشة بفاحشة مثلها، ولذلك نرى ضرورة حذفه من التشريع المصري على الرغم من أنه يحقق مصلحة للمرأة، لكنها مصلحة غير معتبرة.

٢- إذا صدر حكم بإدانة الزوجة عن جريمة الزنا، كان للزوج أن يوقف تنفيذ هذا الحكم إذا رضي بمعاشرتها له كما كانت قبل الحكم. ويعني هذا أن العفو عن عقوبة الزوجة حق للزوج لمصلحة زوجته، ولكن الزوجة لا يثبت لها حق العفو عن عقوبة زوجها إذا رضيت زوجته بمعاشرته لها (م ٢٧٤ع). وهذا تمييز منتقد بين الرجل والمرأة، لأنه يكرس دونية المرأة على الرغم من أنه تمييز يحقق مصلحتها، لكنه لا يراعى مصلحة الأسرة إذا رأت المرأة العفو عن زوجها بعد الحكم عليه حفاظاً على سمعة الأسرة ومراعاة لمشاعر أبنائها منه.

المطلب الثاني : ختان الإناث

ختان الإناث أشد صور الاعتداء على السلامة البدنية للمرأة، لا تبرره ضرورة طبية أو فائدة صحية كما يؤكد أهل الاختصاص. ولا يمكن ربطه بالدين الإسلامي بأي وجه أو التذرع بالدين لتبريره، فهو يرتبط بمفاهيم وعادات اجتماعية خاطئة تتعلق بالنشاط الجنسي والضغط الاجتماعي.

وتوجد مصطلحات زائفة ترسخ المفاهيم الاجتماعية الخاطئة عن ختان الأنثى، مثل "الطهارة" الذي يوحي بأن غير المختنة ليست طاهرة أو أن إيمانها ليس كاملاً. وقد اتخذت الجمعية العالمية لاتحاد أمراض النساء والتوليد قراراً أصدرته في سنة ١٩٩٤ أدانت فيه ختان الأنثى لأضراره الصحية والنفسية والاجتماعية، وبوصفه يمثل اعتداء على حقوق الإنسان، لأنه ممارسة ضارة تجري على طفلة لا يمكنها إعطاء موافقة مبنية على المعرفة.

أ- الموقف الديني من ختان الإناث:

حسم الدكتور محمد سليم العوا المفكر الإسلامي مسألة حكم الدين في ختان الأنثى عندما قرر "أن حكم الشرع في ختان الأنثى أنه لا واجب ولا سنة، ولم يدل على واحد منهما دليل، وليس مكرمة أيضاً لضعف جميع الأحاديث الواردة فيه، بل هو عادة ضارة ضرراً محضاً لا يجوز إيقاعه بإنسان دون سبب مشروع".

وتؤكد المرجعيات الدينية في مصر عدم وجود أي سند ديني يعول عليه لإقرار عادة ختان الإناث، فلم يرد في نص قرآني أو حديث متواتر، وإنما هو اجتهاد فقهي اختلف الرأي بشأنه. هذا فضلاً عن أن الموضوع ليس موضوعاً فقهيّاً يخضع لآراء واجتهادات الفقهاء، بل هو مسألة طبية لا يجوز لغير أهل الاختصاص حسمها، فقطع جزء من جسم إنسان خلقه الله لا يمكن أن يتقرر بآراء فقهاء الدين إلا أن يكون عقوبة ورد فيها نص شرعي قطعي الثبوت والدلالة. وليس ختان الأنثى عقاباً لها، بل هو اعتداء على سلامتها البدنية والنفسية، لا يجوز إلا باعتباره عملاً طبياً إذا قرر أهل الاختصاص ضرورته في حالة محددة بعينها.

ولو اتفق رجال الدين على جواز ختان البنات، فلن يكون ذلك حكماً شرعياً ولا واجباً، وإنما هو نتاج فكر بشري في العصر الذي انفقوا فيه. فإذا جاء العلم الحديث وأكد أهل الاختصاص فيه عدم صحة الحجج التي استندوا إليها لاتفاقهم على إباحته، وجب على ولي الأمر حظره وتجريمه. بل إنه يجب على رجال الدين في هذه الحالة أن يستنبروا بنور العلم ويعدلوا عن رأيهم وفتواهم بجواز ختان الأنثى، لا أن يصروا على ما قالوا بعد أن استناروا بنور العلم والمعرفة.

والدليل على أن الختان ليس له أصل في الدين الإسلامي أن هناك دولاً إسلامية لا تمارس عادة ختان البنات مثل دول الخليج ومنها السعودية مهبط الوحي وسوريا ولبنان وماليزيا وإندونيسيا. كما أن بعض المسيحيين العرب يمارسون عادة الختان، فهل هم يطبقون عادة إسلامية أو حكماً شرعياً؟

توجد قيادات دينية أزهريّة في مصر تنفي وجود أي نص شرعي قطعي الثبوت والدلالة يوجب ختان البنات، وتؤكد أن الإصرار على ممارسته في بعض المناطق لا يخرج عن كونه عادة قديمة لا علاقة لها بالدين ولا يصح إصاقها به لإكسابها شرعية وقبولاً لدى عامة الناس. وطالبت قيادات دينية إسلامية بضرورة حظر وتجريم ختان الإناث الذي لا يقره الإسلام، فقد طالب المؤتمر العالمي لعلماء المسلمين المنعقد في القاهرة نهاية العام ٢٠٠٦ بحضور رجال دين من ٢٣ دولة إسلامية بذلك.

وتؤكد القيادات الدينية المسيحية أن ما يسمى ختان الإناث ليس له أي سند ديني في المسيحية إطلاقاً، ولا سند أخلاقي ولا توجد آية واحدة في الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد تتحدث عن ختان الإناث. ويقرر رجال الدين المسيحي أن ما يسمى "ختان الإناث" خطأ وخطيئة، وهو ممنوع دينياً وإنسانياً وصحياً.

ب- موقف الهيئات المهنية من ختان الإناث:

تحذر نقابة الأطباء المصرية دوماً من قيام الأطباء بممارسة عادة ختان الإناث، وتقرر الجزاءات المهنية لمن يمارسونها باعتبارها خروجاً على مقتضيات الواجب المهني.

لكن ما هي الأسباب التي تدفع بعض الأطباء إلى ممارسة عادة ختان الإناث، على الرغم مما يقرره بعضهم أنه لا توجد في مراجع الجراحة دراسة تتعلق بهذه الممارسة؟ هناك عدة أسباب أهمها:

- ١- وجود آراء لبعض رجال الدين التي تقدم دعماً لهذا السلوك، فتوفر لبعض الأطباء ذريعة دينية لممارسة هذه العادة.
- ٢- اعتقاد بعض الأطباء أن واجبهم المهني يفرض عليهم ممارسة الختان لحماية البنات من الظروف السيئة التي يمكن أن تمارس فيها عادة الختان، فتعرض حياة البنات للخطر.
- ٣- غياب حملة وطنية منظمة ومستمرة لتوعية العاملين بالقطاع الصحي والمواطنين بخطورة الختان وأضراره التي يكشف عنها العلم الحديث.

٤- تدني دخل بعض الأطباء يجعلهم يبحثون عن مصادر لتحسين ظروفهم المعيشية دون اكتراث بالاعتبارات الأخلاقية أو الدينية أو الصحية.

٥- غياب النص التشريعي المجرم مباشرة لختان البنات. فالقانون المصري يعتبره مجرد ظرف مشدد لعقاب جرائم الاعتداء على السلامة البدنية للإنسان وليس جريمة في ذاته، وهناك من يطالب اليوم بإلغاء هذا الظرف المشدد للعقاب رغم عدم فاعليته في مكافحة ظاهرة ختان البنات.

ج- ختان الإناث من المنظور الحقوقي الدولي والوطني:

١- ختان الإناث اعتداء على السلامة البدنية والنفسية للمرأة، لذلك تحظره المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، بداية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

٢- أدانت الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) كل صور العنف ضد المرأة، ودعت الدول الأطراف إلى ضرورة اتخاذ التدابير الملائمة للقضاء على هذه الصور.

٣- نص إعلان القضاء على العنف ضد المرأة (١٩٩٣) على اعتبار ختان الإناث من صور العنف الذي يحدث في إطار الأسرة، وألزمت المادة ٤ من الإعلان الدول بإدانة هذا العنف ضد المرأة، وعدم التذرع بأي عرف أو تقليد أو اعتبارات دينية للتوصل من التزاماتها بالقضاء عليه.

٤ - أدانت منظمة الصحة العالمية في كل مؤتمراتها ختان الإناث لآثاره الصحية الضارة، ودعت الدول إلى تجريمه والعقاب عليه.

٥ - اعتبرت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (لجنة سيداو) ختان الإناث من الممارسات الضارة بصحة المرأة وحقوقها وتمثل نوعاً من العنف ضد النساء، وأوصت اللجنة الدول الأطراف في الاتفاقية باتخاذ التدابير المناسبة والفعالة للقضاء على هذه الممارسة.

٦ - يعتبر المجلس القومي لحقوق الإنسان أن قضية ختان الإناث تعد من أبرز أساليب العنف ضد المرأة، فالفتيات مازلن يتعرضن للختان في سن صغيرة، وهي عادة تعتبر انتقاصاً لكرامة المرأة وإنسانيتها، وتتجاوز نسبتها ٩٠٪ من الفتيات.

٧ - يولي المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للأمومة والطفولة وكافة جمعيات حقوق الإنسان والمرأة في مصر قضية ختان الإناث اهتماماً بالغاً يتمثل في التوعية بمخاطره الصحية ومواجهة الدعوات والممارسات التي تروج لهذه العادة. ولا شك في أن هذه المنظمات سوف تواجه مقاومة ضارية لنشاطها في هذا الخصوص مع تنامي التيارات الدينية التي تشجع على ممارسة عادة ختان الإناث التي يلصقونها ظلاماً وعدواناً بالدين الإسلامي.

د- الموقف التشريعي المصري من ختان الإناث:

١ - نشير بداية إلى أن هناك دولاً عديدة في العالم، وفي القارة الأفريقية مصدر عادة ختان الإناث، وفي دول عربية وإسلامية أصدرت تشريعات تجرم هذا السلوك وتعاقب عليه.

٢ - وعلى الرغم من أن معركة المجتمع المصري ضد ختان الإناث قديمة بدأت منذ سنة ١٩٢٠، بل قبلها حيث كان قانون العقوبات المصري سنة ١٨٨٣ يجرم كل اعتداء على السلامة البدنية للإنسان ذكراً كان أو أنثى، إلا أن إرادة حسم القضية لم تكن أبداً صريحة وواضحة لدى المشرع.

٣ - أيد القضاء الإداري القرارات الصادرة من وزارة الصحة بحظر الختان للبنات في وحدات وزارة الصحة إلا في حالات استثنائية.

٤ - أخيراً أضاف القانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ إلى قانون العقوبات نصاً متواضعاً في صياغته ومضمونه هو نص المادة ٢٤٢ مكرراً^(١) الذي شدد عقاب جريمة الإيذاء العمدي إذا حدث الجرح عن طريق إجراء ختان لأنثى مع مراعاة حكم المادة ٦١ من قانون العقوبات الخاصة بحالة الضرورة. ويلاحظ على هذا النص الجديد ما يلي:

(١) نصت المادة رقم ٢٤٢ مكرراً من قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٢١ والتي نصت على: «يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات كل من أجرى ختاناً لأنثى بإزالة جزء من أعضائها التناسلية الخارجية بشكل جزئي أو تام أو ألحق إصابات بتلك الأعضاء، فإذا نشأ عن ذلك الفعل عاهة مستديمة تكون العقوبة السجن المشدد مدة لا تقل عن سبع سنوات، أما إذا أفضى الفعل إلى الموت تكون العقوبة السجن المشدد لمدة لا تقل عن عشر سنوات».

- أنه لم يجرم بطريقة مباشرة ختان البنات، وإنما اعتبر الختان ظرفاً مشدداً لعقاب جريمة إحداث جرح عمداً.
- أنه جعل حالة الضرورة مانعاً من موانع المسؤولية والعقاب على الختان للأثني، وهو ما يفتح الباب واسعاً للتحايل على الحكم المستحدث بادعاء أن الختان كان ضرورياً لوقاية الأثني من خطر جسيم على نفسها، والمعلوم أن الضرورات تبيح المحظورات.
- أنه أعطى القاضي سلطة تقديرية واسعة في الاختيار بين الحبس أو الغرامة، والغرامة حدها الأدنى ألف جنيه لا يتناسب مع ما يمكن أن يجنيه المتهم من الجريمة.
- أن النص المستحدث جعل موقف المتهم أفضل مما كان عليه في غياب النص. فقد استقر الفقه الجنائي على أن الختان يشكل اعتداء على السلامة البدنية للأثني، وهو اعتداء يعاقب عليه قانون العقوبات، ويشدد العقاب إذا أدى هذا الاعتداء إلى وفاة المجني عليها، لأن الجريمة تكون جنائية جرح عمد أفضى إلى وفاة المجني عليها (م ٢٣٦ ع). وإذا اعتبرت الوفاة قتلاً خطأ، عوقب المتهم بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين والغرامة من مائة إلى خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين.

- لازلنا نناشد المشرع التدخل للنص على تجريم ختان الأثني بنص صريح دون استثناء، مع تشديد عقاب من يقوم بالختان من أصحاب المهن الطبية، وجعل عقوبة الحبس وجوبية في حالة العود أو إذا كان المتهم من المعتادين على ممارسة الختان للأثني. لكننا لا نعول كثيراً في الوقت الحاضر على التدخل التشريعي في الاتجاه الذي نتمناه.

المطلب الثالث: الإجهاض

- تجريم الإجهاض يحمي حق المرأة في الإنجاب ويحمي الصحة الإنجابية. لكن حماية صحة المرأة قد تفرض السماح بالإجهاض في حالات استثنائية. والقانون المصري يتشدد في تجريم الإجهاض، ويسايره في ذلك القضاء. لكن المبادئ القانونية العامة تجعل الإجهاض مبرراً في بعض الحالات.
- أ- تجريم الإجهاض:** الإجهاض جنحة في القانون المصري حسب الأصل. لكنه قد يكون جنائية إذا تم بوسيلة من وسائل العنف أو إذا قام به أحد الممارسين للمهن الطبية. ولا يتطلب القانون انقضاء مدة معينة على بداية الحمل لتجريم الإجهاض، ولا يجوز الإجهاض الإرادي برضاء المرأة، ولا يتطلب القانون وسيلة معينة للإجهاض، ولا عبء بالبواعث على الإجهاض، وتعاقب المرأة التي تجهض نفسها بنفسها دون تدخل من أحد.
- ب- تشدد القضاء في عقاب الإجهاض:** أحكام القضاء لا تستثنى من عقاب الإجهاض إلا الإجهاض الطبي لإنقاذ حياة الأم حين لا يكون هناك وسيلة أخرى لذلك غير التضحية بالجنين. وبناء عليه:

وتكون العقوبة السجن المشدد لمدة لا تقل عن خمس سنوات إذا كان من أجرى الختان المشار إليه بالفقرة السابقة طبيباً أو مزاولاً لمهنة التمريض، فإذا نشأ عن جريمته عاهة مستديمة تكون العقوبة السجن المشدد لا يقل عن عشر سنوات، أما إذا أفضى الفعل إلى الموت فتكون العقوبة السجن المشدد لا تقل عن خمس عشرة سنة ولا تزيد على عشرين سنة.

- ١- رفض القضاء إباحة إجهاض الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة أشهر، لأن إباحة هذا الإجهاض في الشريعة الإسلامية ليس أصلاً ثابتاً في أدلتها المتفق عليها، وإنما هو اجتهاد للفقهاء انقسم حوله الرأي فيما بينهم.
- ٢- قرر القضاء أن رضاء المجني عليها بالإجهاض لا ينفي مسؤولية من أجهضها ولا من اشترك معه في الإجهاض، بل تعاقب المرأة التي ترضي بأن يجهضها الغير.
- ٣- قرر القضاء أن الإسقاط يعاقب عليه جنائياً ولو ارتكب قبل أن يتشكل الجنين أو تدب فيه الحركة، أي أياً كانت المدة التي انقضت منذ بداية الحمل.

ج- حالات الترخيص بالإجهاض: وقائع الإجهاض ليست قليلة في مصر على الرغم من قلة أحكام الإدانة فيها. وسبب قلة أحكام الإدانة أن الجريمة تقع في الخفاء، ولا تكتشف إلا إذا أدى الإجهاض إلى وفاة الأم، كما قد يكون سبب قلة أحكام الإدانة تفهم القضاة للظروف الصعبة التي تدفع بعض الأمهات إلى التضحية بفلذات الأكباد. ونشير أيضاً إلى أن التشدد في عقاب الإجهاض قد يدفع الراغبة فيه إلى اللجوء لغير المتخصصين مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر جسيمة على صحة الأم أو على حياتها. لذلك قد يكون من الملائم إعادة النظر في حكم بعض حالات الإجهاض مع الإبقاء على تجريمه. ونستعرض الحالات التي يمكن أن يثار فيها موضوع الإجهاض لبيان الرأي فيها:

١- **الإجهاض العلاجي:** تنص عليه صراحة بعض القوانين العربية مثل قانون الصحة العامة في الأردن الذي يقرر حق المرأة في الإجهاض في حالة وجود خطر على صحة المرأة أو في حالة تعرضها لخطر الموت بسبب الحمل. ويخلو التشريع المصري من نص صريح يرخص بهذا الإجهاض في هاتين الحالتين، عدا النص الوارد في لائحة آداب مهنة الطب، كما يمكن إجازته باعتباره عملاً طبيياً. لكن من الملائم إجازته بنص صريح في قانون العقوبات حماية للأطباء الذين قد يترددون في القيام بهذا العمل العلاجي في ظل الصمت التشريعي.

٢- **الإجهاض دفعاً للعار:** وهو الذي يتقرر إذا كان الحمل نتيجة اعتداء جنسي تعرضت له الفتاة، ولا يوجد نص في القانون المصري يرخص به، ويستقر الفقه المصري على عدم جوازه خشية إساءة استعمال الإجهاض. لكن خشية إساءة الاستغلال لا ينبغي أن تكون مبرراً للحظر المطلق في حالة الاعتداء الجنسي. لذلك نقترح الترخيص بالإجهاض في هذه الحالة بضوابط معينة، أهمها أن يقوم به الطبيب في المراحل الأولى للحمل بعد التأكد من حقيقة الواقعة عن طريق السلطات المختصة بالتحقيق فيها.

٣- **الإجهاض للتخلص من جنين مشوه أو مصاب بمرض خطير:** لا يدخل في هذه الحالة أن يكون الجنين مصاباً بعاهة لا تخرجه من عداد آدميين. لكن إذا كان التشوه يخرجه من عداد آدميين أو إذا كان من المقطوع به أن الطفل سيولد غير قابل للحياة، فلا فائدة في استمرار الحمل إلى نهايته. لذلك نرى جواز إنهاء الحمل في هذه الحالة إذا قرر الأطباء عدم جدوى استمرار الحمل، بشرط أن يتم الإجهاض في المراحل الأولى للحمل.

٤- الإجهاض لأسباب اجتماعية أو اقتصادية: إذا كانت الأسرة غير قادرة على تحمل ميلاد طفل جديد لكثرة أطفالها، فلا يباح الإجهاض في هذه الحالة لتعارضه مع المعتقدات الدينية، وحتى لا يكون الإجهاض بديلاً لوسائل تنظيم الأسرة التي تجيزها الأديان، أو وسيلة لاختيار نوع الجنين بالمخالفة للمبادئ الدينية والأخلاقية وحقوق الإنسان.

المطلب الرابع: التحرش الجنسي:

التحرش الجنسي جزء من العنف ضد المرأة، تجرمه كثير من التشريعات الأجنبية سواء كان لفظياً أو بدنياً بنصوص صريحة وعقوبات رادعة. وتنتشر ظاهرة التحرش الجنسي في مصر على نحو يدعو إلى القلق، ولا تفلح نصوص القانون في ردع من يمارسون هذا السلوك، بل إن البعض يجتهد في إيجاد مبررات لشيوع هذه الظاهرة من سلوك الفتاة أو ملبسها أو مظهرها العام. ولهؤلاء نقول إن التحرش لا يستثنى أحداً، فالفتاة المحجبة مثل المنتقبة، والصغيرة مثل الكبيرة، والمتزوجة مثل غير المتزوجة، والمصرية مثل الأجنبية، والمسلمة مثل غير المسلمة. وحتى إذا سلمنا بأن مظهر الفتاة في بعض الأحيان لا يكون مناسباً، فعلاج ذلك لا يكون عن طريق التحرش بها، فالقول بذلك يحول التحرش من سلوك غير اجتماعي مجرم إلى عقوبة يطبقها المتحرش دون سند من القانون.

فقبل صدور قانون التحرش الجديد كان لا يوجد نص في القانون المصري يستعمل صراحة تعبير التحرش الجنسي، لكن كانت توجد عدة نصوص في قانون العقوبات المصري يمكن أن تطال بالعقاب أغلب صور التحرش، نذكر منها:
أ- النصوص الخاصة بهتك العرض: عندما يأخذ التحرش صورة المساس بجزء من جسم المجني عليها يعد من العورات، وهنا تكون الجريمة جناية (م ٢٦٨، ٢٦٩ من قانون العقوبات).

ب- النصوص الخاصة بجريمة السب العلني: عندما يتمثل التحرش في ألفاظ تخل بحياء المجني عليها (م ٣٠٦ من قانون العقوبات). ويعتبر من قبيل الأمور الخادشة للحياء اقتفاء أثر السيدات في الطرق العامة وتوجيه عبارات الغزل إليهن، سواء كان ذلك يتضمن مدحاً لهن أو حتاً على سلوك مخل بالحياء.

ج- النصوص الخاصة بالفعل الفاضح العلني المخل بالحياء (م ٢٧٨ع): بالفعل المخل بالحياء هو الذي يחדش في المجني عليه حياء العين والأذن، سواء وقع الفعل على جسم الغير أو على جسم المجني عليه، مثال ذلك تقبيل امرأة على وجنتيها علناً، أو الإمساك بيدها، أو ذراعها، أو وضع المتهم يده على خدها أو لمس شعرها.

د- التعرض لشخص على وجه يחדش الحياء: هذا سلوك تعاقب عليه المادة ٣٠٦ مكرراً (أ) من قانون العقوبات، وتشدد العقاب في حالة العود. هذا النص يشمل التعرض للأثنى أو ما يطلق عليه التحرش الجنسي بالفتيات. وقد عدل هذا النص بالمرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١١ ليشمل التعرض للذكور والإناث وليشدد العقاب على هذا الفعل.

ومع ذلك نرى ضرورة إفراد التحرش بالنساء بنص خاص يستعمل لفظ "التحرش" أو تعديل النص الحالي ليعاقب "كل من تعرض لأثنى أو تحرش بها على وجه يخذش حياءها بالقول أو بالفعل... الخ"^(١)

ثم صدر قانون التحرش الجنسي الذي أصدره الرئيس عدلى منصور عام ٢٠١٤م، بقرار بقانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧.

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة ٣٠٦ مكرراً (أ) من قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ النص الآتي:

المادة ٣٠٦ مكرر (أ):

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض للغير في مكان عام أو خاص أو مطروق بإتيان أمور أو إحياءات أو تلميحات جنسية أو إباحية سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل بأية وسيلة بما في ذلك وسائل الاتصالات السلوكية أو اللاسلكية. وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيهها و بإحدى هاتين العقوبتين إذا تكرر الفعل من الجاني من خلال الملاحقة والتبعية للمجني عليه. وفي حالة العودة تضاعف عقوبتا الحبس والغرامة في حديهما الأدنى والأقصى.

(المادة الثانية)

يضاف إلى قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ مادة جديدة برقم ٣٠٦ مكرراً (ب) نصها الآتي:

المادة ٣٠٦ مكرر (ب):

يعد تحرشاً جنسياً إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ مكرر (أ) من هذا القانون بقصد حصول الجاني من المجني عليه على منفعة ذات طبيعة جنسية، ويعاقب الجاني بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين. فإذا كان الجاني ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة (٢٦٧) من هذا القانون أو كانت له سلطة وظيفية أو أسرية أو دراسية على المجني عليه أو مارس عليه أي ضغط تسمع له الظروف بممارسته عليه أو ارتكبت الجريمة من شخصين فأكثر أو كان أحدهم على الأقل يحمل سلاحاً تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنين والغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه.

(١) أوصى المجلس القومي لحقوق الإنسان في تقريره حول المراجعة الدورية الشاملة لحماية حقوق الإنسان في الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩، والمقدم إلى المجلس الدولي لحقوق الإنسان بجنيف، بضرورة الإسراع بإصدار تعديل قانون العقوبات المتعلق بالعنف ضد المرأة بما في ذلك التحرش الجنسي وجرائم الشرف.

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٢٣ (تابع) في ٥ يونيو سنة ٢٠١٤.

قانون التحرش الجديد

ثم جاء قانون التحرش الجديد الذي احتوى على مادتين، فيما يعرف بتعديلات القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢١، الخاص بقانون العقوبات لمواجهة التحرش الجنسي، حيث نصت التعديلات على استبدال نص المادتين «٣٠٦ مكرر أ» و«٣٠٦ مكرر ب» من قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧، بنصين جديدين^(١).

عقوبات قانون التحرش الجنسي

وقد نصت تعديلات قانون التحرش الجديد على عقوبات التحرش الجنسي بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز أربع سنوات، وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على مائتي ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كما شددت العقوبة إذا حدثت واقعة التحرش الجنسي بقصد حصول الجاني من المجني عليه على منفعة ذات طبيعة جنسية، بحيث يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات، كل من تعرض للغير في مكان عام أو خاص أو مطروق بإتيان الأفعال المجرمة الآتية:

١- أمور جنسية

٢- إichاءات جنسية

٣- تلميحات جنسية.

٤- أو أمور أو إichاءات أو تلميحات إباحية.

وسائل التحرش الجنسي المجرمة

وتناول قانون التحرش الجنسي الجديد ما يمكن تسميته بـ «وسائل التحرش الجنسي المجرمة» والتي شملت:

١- الإشارة.

٢- القول.

٣- الفعل بأي وسيلة.

٤- التحرش عبر وسائل الاتصالات السلوكية.

٥- التحرش عبر وسائل الاتصالات اللاسلكية.

٦- التحرش عبر وسائل الاتصالات الإلكترونية.

٧- التحرش عبر أي وسيلة تقنية أخرى.

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٣٢ مكرر (أ) في ١٥ أغسطس سنة ٢٠٢١.

السلطة الوظيفية والأسرية

وتوسعت دائرة قانون التحرش الجنسي الجديد لتشمل أيضاً ٣ أنواع جديدة من الجناة، وهم من كانت له سلطة وظيفية أو أسرية أو دراسية على المجني عليه، أو مارس عليه أي ضغط تسمح له الظروف بممارسته عليه، أو ارتكبت الجريمة من شخصين فأكثر أو كان أحدهم على الأقل يحمل سلاحاً؛ تكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن سبع سنوات. ونشير في الختام إلى أهمية وضرورة الوقاية من التحرش الجنسي عن طريق التوعية الدينية وفي مناهج التعليم، وكذلك توعية رجال الشرطة بكيفية التعامل مع الفتاة التي تلجأ إلى أقسام الشرطة للإبلاغ عن واقعة تحرش جنسي تعرضت لها كي لا تكون موضوعاً للسخرية أو الإهمال. ولا ننسي دور التربية الأسرية للشباب لحثهم على حماية كرامة الفتيات وعدم التعرض لهن وتدعيم ثقافة المساواة وتعميق قيمة الاحترام المتبادل بين الجنسين.

المطلب الخامس : العنف الأسري:

العنف الأسري جزء من ظاهرة العنف ضد المرأة، يشمل العنف البدني والجنسي والنفسي والاقتصادي الذي يحدث في إطار الأسرة من بعض أفرادها الذين لهم سلطة أو ولاية أو علاقة بالمجني عليها. والغالب أن تكون المرأة ضحية العنف الذي يمارسه الزوج أو الأب أو الأبناء أو الأقارب.

والعنف الأسري ضد المرأة لا يقتصر على فئة معينة، ولا على طبقة اجتماعية دون سواها، ويشمل العنف الأسري المرأة المتعلمة وغير المتعلمة، العاملة وغير العاملة. كما أن العنف الأسري ضد المرأة لا علاقة له بالدين، فالدين لا يمكن أن يبرر أي صورة من صور العنف.

ويتخذ العنف الأسري أشكالاً مختلفة منها:

أ - إساءة معاملة المرأة ومحاولة السيطرة عليها وتهديدها الدائم بالاعتداء عليها.

ب - الإساءة البدنية بالضرب أو الجرح أو إحداث الإصابات بها بأي صورة مثل ختان الإناث.

ج - الإساءة الجنسية التي تتمثل في المساس بحصانة جسمها عن طريق الاغتصاب وهتك العرض والتحرش الجنسي.

د - الإساءة النفسية أو العنف النفسي الذي يهدف إلى إذلال المرأة وإهانتها وزعزعة ثقتها بنفسها.

هـ - الإساءة الاقتصادية بحرمان المرأة من حقوقها المالية عن طريق السيطرة على موارد الأسرة أو حرمان المرأة من الميراث في بعض الأوساط الاجتماعية.

ويعاقب القانون على غالبية صور العنف الأسري في نصوص متفرقة. لكن هناك بعض أشكال العنف الأسري التي لا تشملها نصوص القانون صراحة، مثال ذلك:

١ - حرمان المرأة من الميراث، ويقتضي تدخلاً تشريعياً لتعديل قانون الموارث بإضافة مادة جديدة تعاقب من يحرم أحد الورثة الشرعيين ذكراً كان أو أنثى من حقه الشرعي في الميراث.

- ٢- ضرب الزوجات ضرباً مبرحاً يحدث بهن إصابات شديدة تحت ستار حق التأديب الذي يمارسه الزوج ضد زوجته. وقد رأينا أن القانون المصري لا يخرج ضرب الزوجة من مجال التجريم، لكن الأمر يحتاج إلى توضيح.
- ٣- ضرب الأطفال الذي يدخله البعض في نطاق حق التأديب المقرر للأب، وقد تحدث فيه تجاوزات تصل إلى حد إحداث الوفاة أو إصابات جسيمة.
- ٤- ختان الإناث وقد رأينا أن القانون لا يجرمه بنص صريح ويحتاج إلى تدخل تشريعي قد يكون صعباً في الظروف الراهنة. ويجب أن يشمل التجريم ولي أمر الفتاة الذي يوافق على إجراء الختان باعتباره شريكاً بالإنفاق في هذه الجريمة. كما يشمل العقاب كل من حرض علناً على ختان الأنثى.
- ٥- إجبار الفتيات على الزواج المبكر، وهو سلوك يرتكبه أفراد الأسرة لا يعاقب عليه القانون صراحة.
- ٦- اغتصاب الزوجة، ويدخل في نطاق جنائية الاغتصاب في قانون العقوبات المصري، لأن نصوص الاغتصاب تعاقب "من واقع أنثى بغير رضاها" دون تمييز بحسب علاقة الذكر بالأنثى. وبناء عليه يشمل النص في صياغته الراهنة اغتصاب الزوج لزوجته إذا واقعها بغير رضاها الحر، لعدم التفرقة بين المعاشرة الجنسية القسرية التي تقع على الزوجة من زوجها أو الممارسة الجنسية القسرية التي تقع من الرجل على امرأة غير زوجته. وقد يرى البعض أن هناك آراء في الفقه الإسلامي تجيز للزوج واقعة زوجته من دون رضاها، لكن القانون لم يأخذ بهذه الآراء عندما صاغ المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات. ولو أن المشرع أراد تبني هذه الآراء لكان النص قد عكس ذلك بقوله "من واقع أنثى عدا زوجته بغير رضاها يعاقب..."، لكنه لم يفعل ذلك مما يدل على اتجاه القانون إلى اعتبار إتيان الزوجة كرها عنها جريمة اغتصاب، وهو ما يتفق مع إنسانية المرأة وكرامتها ويحترم حقوقها الإنسانية.
- وتعاقب بعض القوانين صراحة على هذا الفعل عندما تعتبر المعاشرة الزوجية بالإكراه من صور العنف الأسري المعاقب عليه بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مليون دينار ولا تزيد على خمسة ملايين دينار أو إحدى هاتين العقوبتين (مادتان ٢، ٧ من قانون مناهضة العنف الأسري في إقليم كردستان -العراق رقم ٨ لسنة ٢٠١١).

(١) هذا التمييز يخالف أيضاً مبدأ المساواة المقرر في الدستور، ومؤداه أن المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم بسبب "الجنس".

المبحث الثاني:

تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري^(١)، أرقاماً صادمة عن حالة العنف ضد المرأة في مصر، عبر بيان صحافي نشره على موقعه الرسمي بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الذي أحياه العالم أمس، أي في ٢٥ نوفمبر (تشرين الثاني) من كل عام، للمطالبة بوقف العنف ضد المرأة، ووضع تشريعات تجرمه وتعاقب عليه، ويشمل العنف ضد المرأة «العنف الجسدي من قبل الزوج، والعنف النفسي والجنسي، بالإضافة إلى زواج القاصرات، والتحرش الجنسي، وختان الإناث».

وأفاد تقرير جهاز الإحصاء الرسمي، وفقاً لـ «نتائج مسح التكلفة الاقتصادية للعنف الاجتماعي ضد المرأة في الفئة العمرية (١٨-٦٤) بمصر ٢٠١٥»، بأن ٣٤ في المائة من النساء اللاتي سبق لهن الزواج تعرضن لعنف بدني أو جنسي من قبل الأزواج، بجانب تعرض نحو ٩٠ في المائة من السيدات للختان، وزواج أكثر من ربع النساء المصريات (٢٧.٤ في المائة) قبل بلوغهن ١٨ سنة.

وذكر جهاز الإحصاء أيضاً أن نحو ٧ في المائة من النساء المصريات تعرضن للتحرش في المواصلات العامة، بجانب تعرض نحو ١٠ في المائة منهن للتحرش في الشارع، وذلك خلال الـ ١٢ شهراً السابقة للمسح. وترى نهاد أبو القمصان، رئيس مجلس إدارة المركز المصري لحقوق المرأة، أن «أرقام التقرير ليست جديدة بسبب ارتفاع معدلات العنف الأسري في مصر، وضعف وسائل الحماية».

وتقول أبو القمصان لـ «الشرق الأوسط»: «رغم جهود الدولة المبذولة من أجل تقليل حالات العنف الأسري، فإنها تقتصر حتى الآن على حملات التوعية، والاستشهاد بالقيم والأخلاق، وكل هذه الأمور لم تؤت ثمارها بسبب غياب الرادع، وهو في رأيي عبارة عن تشريعات قانونية جديدة تطبق على الزوج الذي يمارس العنف ضد زوجته». ولفتت إلى أن المجلس القومي للمرأة، وعدداً من المنظمات الحقوقية، تقدموا بمقترح للحكومة لسن قانون خاص بالعنف الأسري، لكن المقترح لم يطرح للمناقشة العامة أو الخاصة حتى الآن.

وبجانب إشارة تقرير المركزي للتعبئة والإحصاء إلى النسب المرتفعة للعنف الأسري في مصر، فإنه يسלט الضوء كذلك على تراجع نسبة التحرش الجنسي في مصر خلال الآونة الأخيرة، بعد حملات توعية مكثفة ضد الظاهرة التي كانت تعاني منها البلاد بشكل لافت في بداية الألفية الجديدة، وفق أبو القمصان التي أكدت أن الحملات الإعلامية المنظمة نجحت في تقليل نسب التحرش ونسب الختان، فبعدما كان يراهن بعض الذكور على صمت السيدات في أثناء التحرش بهن، فإن الأمور قد تغيرت حالياً، وتستطيع الفتيات الآن أن تتحدث وتحرر ضدهم محاضر في الشرطة،

(١) الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء.

وقد ساهم هذا الرادع القوي، بجانب وعي الفتيات، في تراجع هذه الظاهرة. ورغم إشارة التقرير إلى تعرض نحو ٩٠ في المائة من سيدات مصر إلى الختان، فإن أبو القمصان تؤكد أن مصر حققت انتصاراً كبيراً في هذا الأمر المتأصل في المجتمع المصري منذ آلاف السنين، بعد حملات التوعية والعقوبات القانونية الرادعة ضد المخالفين.

وينص دستور مصر في عام ٢٠١٤ على قضية التمييز ضد المرأة من خلال المواد (١١ | ٥٣ | ٢١٤)، حيث نصت المادة ١١ على أن «تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لأحكام الدستور».

وتبذل مصر جهوداً متنوعة في محاربة العنف ضد المرأة، عبر المبادرات التي أطلقها المجلس القومي للمرأة، والتي من بينها إنشاء «مكتب شكاوى المرأة»، وحملة «مش قبل ١٨» لمناهضة زواج القاصرات، وحملة القضاء على ختان الإناث بحلول ٢٠٣٠.

ولمواجهة العنف الأسري، خصصت وزارة التضامن الاجتماعي من جانبها بيوتاً آمنة للنساء لإيواء ضحايا العنف من خلال مراكز لاستضافة وتوجيه المرأة أو الفتاة التي تتعرض للعنف وليس لها مأوى، للمشورة أو للإقامة لفترة معينة، ومساعدتها على تخطي الصعاب من خلال ٩ مراكز منتشرة على مستوى أنحاء الجمهورية، لكن أبو القمصان ترى أن هذا العدد قليل جداً، مقارنة بعدد سكان مصر الكبير، بجانب ارتفاع معدلات العنف والتفكك الأسري بالبلاد. وتؤكد أن رؤية وثقافة كثير من السيدات في مصر تغيرت في الآونة الأخيرة، فبعدما كانت تتحمل الزوجة العنف من زوجها من أجل تربية أبنائها، فإنها الآن تترك الأبناء لزوجها أو طليقها، ليتحمل مسؤولياتهم وينفق عليهم، خصوصاً بعد مشاهدة آلاف السيدات اللاتي تعانين في محاكم الأسرة لشهور طويلة للحصول على نفقة الأبناء التي تقدر في النهاية بجنيهاً معدودة، وهذا تغير كبير قد يساهم في زيادة نسبة تشرد الأطفال، والحل الأمثل لهذه القضية هو وجود رادع قانوني قوي سريع ضد المخالفين.

وفي شهر مارس (آذار) الماضي، قدر جهاز الإحصاء عدد السيدات المصريات بنحو ٤٧.٥ مليون نسمة داخل الجمهورية حتى الأول من يناير (كانون الثاني) ٢٠١٩، وأشار إلى تراجع عدد عقود الزواج على مستوى الجمهورية ليلغ ٨٨٧ ألفاً و٣١٥ عقداً عام ٢٠١٨، مقابل ٩١٢ ألفاً و٦٠٦ عقود خلال عام ٢٠١٧، بينما ارتفع عدد إسهادات الطلاق ليلغ ٢١١ ألفاً و٥٢١ إسهادة عام ٢٠١٨، مقابل ١٩٨ ألفاً و٢٦٩ إسهادة عام ٢٠١٧.

كما كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء^(١)، أيضاً، أحدث وأهم المؤشرات الإحصائية للعنف ضد المرأة وفقاً لنتائج مسح صحة الأسرة المصرية ٢٠٢١.

(١) الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

وأوضح أن إحصائيات العنف من قبل الزوج للسيدات المتزوجات حالياً والسابق لهن الزواج في الفئة العمرية ١٥ - ٤٩ سنة، جاءت كالتالي:

٣١٪ من النساء المتزوجات حالياً والسابق لهن الزواج تعرضن لأي نوع من أنواع العنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي على يد أزواجهن خلال عام ٢٠٢١.

٢٢.٣٪ من النساء المتزوجات حالياً والسابق لهن الزواج تعرضن للعنف النفسي من قبل الزوج خلال عام ٢٠٢١. حوالي ربع النساء (٢٥.٥٪) المتزوجات حالياً والسابق لهن الزواج تعرضن للعنف الجسدي من قبل الزوج خلال عام ٢٠٢١.

وأشار التقرير، إلى الممارسات التقليدية الضارة ضد الفتاة، وذكر على رأسها ختان الإناث باعتباره أحد أنواع العنف ضد المرأة، ومن العادات المنتشرة بصورة كبيرة في مصر، مضيفاً أنه بالرغم من الجهود المبذولة منذ التسعينيات؛ فإن تلك الظاهرة مازالت مستمرة وتشير الإحصائيات وفقاً لمسح صحة الأسرة المصرية ٢٠٢١ انخفاض نسبة الختان بشكل كبير بين الفتيات.

الختان بين البنات:

١٤.٢٪ نسبة البنات في الفئة العمرية (٠ - ١٩ سنة) اللائي تم ختانهن.

تنخفض نسبة المختونات عام ٢٠٢١ مقارنة ٢٠١٤ بحوالي ٧ نقاط مئوية.

٢٧٪ فقط نسبة البنات المتوقع ختانهن في الفئة العمرية (٠ - ١٩ سنة) عام ٢٠٢١، مقارنة ٥٦.٣٪ عام ٢٠١٤.

الفصل الثاني :

الدور الذي تقوم به الدولة لمواجهة العنف في مصر

عملت الدولة المصرية خلال السنوات الماضية، على ترجمة توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي للتوسع في تمكين المرأة والانتصار لها والحد من العنف الموجه ضدها، وذلك بما يساهم في تعزيز حقوق الإنسان والمرأة على الأخص وضمان حقه في حياة كريمة وإعلاء كرامته، والسعي للقضاء على الانتهاكات التي تمس بتلك الحقوق ومن بينها السعي لتذليل كافة العقبات أمام المرأة وترسيخ مبدأ المساواة^(١).

وجاء قرار الحكومة الأخير، بإنشاء وحدة تسمى "الوحدة المخصصة لحماية المرأة من العنف" تتبع مجلس الوزراء، ويكون مقرها الرئيسي في نطاق القاهرة الكبرى، ويجوز إنشاء فروع لها في مختلف المحافظات بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح المشرف العام، لتنضم لقائمة جهود الدولة في القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة.

ونرصدها ما قامت به الدولة لصالح المرأة والحد من العنف ضدها، حسب ما أعلنته الحكومة والمجلس القومي للمرأة:

- إنشاء وحدة مخصصة لتلقي الشكاوى حول قضايا العنف وتوفير إقامة مؤقتة للضحايا أثناء إجراءات التحقيق.
- إطلاق وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ التي اعتمدها رئيس الجمهورية في عام ٢٠١٧.

- تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الزواج المبكر.
- أول دولة في المنطقة العربية أطلقا مسح "التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي" عام ٢٠١٥.
- تأسيس اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث برئاسة مشتركة بين المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة.

- إطلاق حملات توعوية مكثفة للتصدي للعنف والقضاء على ختان الإناث بكافة محافظات مصر
- افتتاح النيابة العامة لمكاتب رقمية لخدمات نيابات الأسرة.
- إنشاء وحدات مكافحة التحرش بالجامعات، ووحدات "المرأة الآمنة" بالمستشفيات الجامعية.
- إقرار العديد من القوانين التي تكفل للمرأة المصرية المساواة الكاملة والفرص المتكافئة.
- تغليظ عقوبات ختان الإناث والتحرش الجنسي.

(١) القضاء على العنف ضد المرأة في صدارة اهتمامات الدولة.. اعرف الخطوات المتخذة: جريدة اليوم السابع، الأربعاء، ٠٨ سبتمبر

٢٠٢١/٠٨:٠٠ ص، تاريخ الزيارة ١٠/١/٢٠٢٢، متاحة على الموقع الإلكتروني التالي:

- إصدار قانون بتجريم الحرمان من الميراث، وآخر لمواجهة المتهربين من دفع النفقة.
- إصدار قانون بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية بالنص على عدم الكشف عن بيانات المجنى عليها في جرائم التحرش والعنف وهتك العرض.

المبحث الأول: العنف ضد المرأة في البلدان العربية

تعتبر ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية تعاني منها كل المجتمعات ومنها المجتمع العربي. وللأسف تتزايد وتيرة العنف ضد المرأة في المنطقة في الآونة الراهنة نتيجة لظروف عدم الاستقرار في عدد من الدول العربية. ففي الأزمات عامة، غالباً ما تعاني المرأة بدرجة أكبر من الرجل لكونها الأكثر هشاشة بمعنى أنها الأضعف على سلم الحقوق والأقل امتلاكاً لمصادر القوة الاجتماعية سواء الرمزية أو المادية. والعنف ضد المرأة هو جزء لا يتجزأ من ملف العنف العام، وإن كانت له خصوصيته. إذ أن تكلفة العنف ضد المرأة، لا تقع على المرأة الضحية فحسب، إنما تقع بالمثل على المجتمع بأسره الذي يحرم من المشاركة السوية الكاملة لنصف القوة الفاعلة فيه ألا وهي المرأة، والذي يتعرض في الوقت نفسه للتآكل من الداخل عندما يقوم على بنىة أخلاقية وثقافية واجتماعية مشوهة تسمح بممارسة التمييز والاقصاء والعنف ضد نصف القوة الإنسانية المشكلة لهذا المجتمع^(١).

تؤمن منظمة المرأة العربية بأن مفهوم العنف لا يقتصر على الإيذاء البدني أو الجسدي، وإنما يتسع مفهومه ليشمل سائر مظاهر ممارسة التمييز ضد المرأة وحرمانها من أي من حقوقها الإنسانية. يشمل ذلك:

- الحرمان من التعليم.
 - الحرمان من العمل.
 - الحرمان من المشاركة السياسية.
 - الحرمان من الخدمات بأنواعها مثل الخدمة الصحية وغيرها.
 - مختلف أشكال التمييز ضدها داخل الأسرة وفي أماكن العمل.
 - العنف ضد المرأة في أوقات النزاعات المسلحة.
 - العنف الذي تمارسه التنظيمات الإرهابية.
- وداخل الدول العربية هناك جهود مستمرة -رسمية وغير رسمية- لمناهضة هذه الظاهرة، تتخذ هذه الجهود أشكالاً مختلفة على رأسها يأتي وضع القوانين والاستراتيجيات التي يشارك في صياغتها أطراف مجتمعية عدة.

(١) ظاهرة العنف ضد المرأة، تاريخ الزيارة ١٠ / ١ / ٢٠٢٢، متاحة على الموقع الإلكتروني التالي:

حق المرأة في حياة خالية من العنف في ضوء مستجدات القانون المصري

(٣٠٨٢)

وتولي منظمة المرأة العربية اهتماماً بالغاً لهذه القضية ، وقد سبق للمنظمة أن أصدرت الاستراتيجية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة ٢٠١١م - ٢٠٢٠م: حق المرأة في حياة خالية من العنف ، كما تسعى من خلال أنشطتها وبرامج عملها إلى مناهضة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله ومظاهره .

المبحث الثاني:

الدول العربية وقوانين مناهضة العنف ضد المرأة

تشهد الدول العربية اهتماما كبيرا بإصدار قوانين أو تعديلات تشريعية خاصة بمناهضة العنف ضد المرأة، ويتراوح هذا بين إصدار قانون منفصل متكامل ، وبين إدخال تعديلات أساسية على قانون العقوبات .

المملكة الأردنية الهاشمية:

- قانون الحماية من العنف الأسري ٢٠١٧

الجمهورية اللبنانية:

- قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري ٢٠١٤

مملكة البحرين:

- قانون الحماية من العنف الأسري ٢٠١٥

الجمهورية التونسية:

- قانون أساسي يتعلق بالقضاء على العنف ضدّ المرأة ٢٠١٧

المملكة المغربية:

- قانون رقم ١٣. ١٠٣ المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء ٢٠١٨

إقليم كردستان- العراق :

- قانون مناهضة العنف الاسري (٢٠١١)

دولة الكويت:

- في ١٩ أغسطس ٢٠٢٠، أقر مجلس الأمة الكويتي مشروع قانون الحماية من العنف الأسري وإحالاته إلى الحكومة.

وجاري إعداد مشروعات قوانين لمناهضة العنف ضد المرأة في كل من :

• دولة فلسطين

• جمهورية مصر العربية

• جمهورية العراق

• الجمهورية اليمنية

أما الدول التي أدخلت تعديلات أساسية في بنيتها التشريعية تخص قضية العنف ضد المرأة فتضم:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

حيث وافق البرلمان الجزائري في ديسمبر ٢٠١٥ على تعديلات في قانون العقوبات من شأنها تشديد العقوبة على

الرجل الذي يمارس العنف الجسدي والمعنوي ضد المرأة.

جمهورية مصر العربية:

تم في يونيو ٢٠١٤ إجراء تعديل بقانون العقوبات المصري يتعلق بقضية التحرش الجنسي.

المملكة الأردنية الهاشمية:

في أغسطس ٢٠١٧، وافق مجلس النواب على إلغاء المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات والتي تنص على "إعفاء مرتكب جرائم الاغتصاب وهتك العرض والخطف من العقوبة في حال زواجه من الضحية، بشرط أن يستمر الزواج في حالات الاغتصاب خمسة أعوام". وجاء إلغاء المادة بعد أن أقر المجلس مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات لعام ٢٠١٧.

الجمهورية اللبنانية:

في أغسطس ٢٠١٧، ألغى مجلس النواب المادة ٥٢٢ من قانون العقوبات وتنص المادة ٥٢٢ على أنه "إذا عقد زواج صحيح بين مرتكب إحدى الجرائم (الاغتصاب، الخطف...) وبين المعتدى عليها أوقفت الملاحقة، وإذا صدر الحكم بالقضية علق تنفيذ العقاب الذي فرض عليه".

استراتيجيات مناهضة العنف ضد المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة المرأة العربية

تونس:

- الاستراتيجية الوطنية لمقاومة جميع أشكال العنف ضد المرأة عبر مختلف مراحل الحياة

البحرين:

- الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري (نوفمبر ٢٠١٥)

الجزائر:

- الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء: أمان المرأة... استقرار الأسرة -

فلسطين:

- الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء للأعوام ٢٠١١ - ٢٠١٩ -

العراق:

- الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في العراق ٢٠١٣ - ٢٠١٧ -

مصر:

- الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة (مايو ٢٠١٥) - .

المغرب:

- الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء.

المبحث الثالث: أسباب العنف ضد المرأة

تعود أسباب العنف ضد المرأة إلى دوافع اجتماعية، ونفسية، واقتصادية موصّحة كما يأتي:

• **الدوافع الاجتماعية:** تتمثل في الأعراف الاجتماعية التي تستثني وتقلل من فرص المرأة في الحصول على التعليم، والعمل^(١)، بالإضافة إلى المعايير الثقافية المجتمعية التي تشمل تقبّل العنف ضد المرأة كوسيلة لحلّ وتسوية الخلافات بين الأشخاص^(٢).

• **الدوافع النفسية:** تشمل تعرّض الشخص أثناء طفولته للإيذاء، ومشاهدته العنف بين والديه، بالإضافة إلى غياب الأب عن الأسرة^(٣).

• **الدوافع الاقتصادية:** تُعدّ من أهمّ دوافع وأسباب العنف ضدّ المرأة، ويعود السبب في ذلك إلى ضغوطات الحياة، والظروف الاقتصادية الصعبة، وإسراف المرأة في الاستهلاك أحياناً^(٤).
تتعدّد أسباب العنف المُمارَس ضد النساء، وهي كما يأتي:

(١) أسباب اجتماعية للعنف ضد المرأة

تستند المعايير الاجتماعية على المعتقدات المتفق عليها حول الطريقة المقبولة لتصرّف الناس، لذا تُعدّ المعايير الاجتماعية السلبية من أقوى العوامل التي تؤدي إلى عدم المساواة بين الرجل والمرأة^(٥)، كما أنّها تُساهم في زيادة خطر العنف ضد المرأة، ومن تلك المعايير قبول المفاهيم الذكورية المرتبطة بهيمنة الرجال ومنحهم حق السيطرة على تصرّفات النساء، واللجوء إلى العنف كوسيلة لحلّ النزاعات وقبوله في المجتمع^(٦).

(1) Selim Jahan (19-11-2018), "Violence against women, a cause and consequence of inequality", www.hdr.undp.org, Retrieved 17-6-2020. Edited.

(2) "Causes and Effects of Gender-Based Violence", www.hrlibrary.umn.edu, Page 2,3, Retrieved 17-6-2020. Edited.

اقرأ المزيد على موضوع. كوم: <https://mawdoo3.com/>

(٣) نفس المرجع السابق

(٤) منال عبد الله (٢٠٠٤)، "بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على جرائم العنف الأسري ضد المرأة"، مركز النظم العالمية، أطلع عليه بتاريخ ١٠-٦-٢٠٢٠. بتصرّف.

اقرأ المزيد على موضوع. كوم: <https://mawdoo3.com/>

(٥) إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة"، الأمم المتحدة - حقوق الإنسان، أطلع عليه بتاريخ ١٠-٦-٢٠٢٠.

اقرأ المزيد على موضوع. كوم: <https://mawdoo3.com/>

(٦) نفس المرجع السابق.

تمّ تحديد الدور الواضح الذي تؤدّيه الأعراف الاجتماعية في تعزيز العنف ضد المرأة، وذلك وفقاً للعديد من الدراسات الثقافية الإثنوغرافية والأنثروبولوجية، فقد بيّنت تلك الدراسات وجود قبول للعقاب الجسدي للزوجات في بعض المجتمعات، بل إنّ بعض المجتمعات الأخرى اعتبرته شيئاً ضرورياً، كما بيّنت الدراسات وجود اختلافات في مدى قبول العنف ضد المرأة من قبل الشريك في المجتمعات المختلفة. من أسباب العنف ضد المرأة أيضاً، ما نكتسبه من المجتمع أو ما يؤثر علينا من العالم الخارجي أي خارج نطاق بيوتنا أو ثقافتنا، فيمكن للمرأة أن ترزق بزواج يعاملها جيداً، وترزق بذرية معه، وتكون علاقتها مع زوجها عن حب، ولا تسمع منه الا الكلام الرومانسي. لكن في المقابل تعيش تجربة سيئة خارج بيتها، حيث تستمع الى القيل والقال عن زوجها، وتصاحب رفيقات السوء أو النساء ذات اللسان السليط، ثم تحاول تطبيق ما سمعته أو رأته من صديقاتها داخل مؤسستها الزوجية^(١). فلا يكون الرد من الرجل الا بتعنيفها ومحاولة تطليقها، فتكون بذلك من تسببت في هلاك علاقتها وتشجيع العنف ضد المرأة.

محاولة المرأة خيانة زوجها أو العكس تماماً، فالخيانة أكبر مشاكل العلاقة الزوجية، وأهم دوافع العنف ضد المرأة.

(٢) أسباب سياسية للعنف ضد المرأة

يتحدّد دور الدولة في قضية العنف ضد المرأة من خلال القوانين والسياسات والممارسات المنبثقة عنها، فتلك القوانين والممارسات قد يكون لها دور مباشر في العنف ضد المرأة من خلال خلق بيئة تسمح بالعنف أو تتسامح معه وتُبرّره، وذلك بسبب محدودية أطرها التشريعية والسياسية المتخصصة للوقاية من العنف والتصدي له، إضافةً إلى عدم وجود أيّة عقوبات لمن يُمارس العنف ضد المرأة، أو سهولة الإفلات من العقاب في حال وجوده. تُركّز القوانين المتعلقة بالعنف ضد المرأة في المقام الأول على تجريم الفاعل، في حين يجب أن تُحاول الأطر القانونية الاستفادة من جميع مجالات القانون كي تتجاوز هذا النهج المحدود؛ كاستفادة من القانون المدني، والدستوري، والجنائي، والإداري، من أجل معالجة قضية العنف ضد المرأة من الأصل، وحماية النساء اللواتي تعرّضن للعنف والاهتمام بتقديم الدعم لهن، وذلك من خلال وضع أحكام تتضمن نشر الوعي من أجل الوقاية من العنف، وتحديد حقوق للمتضرّرات من العنف، وتقديم الحماية القانونية لهنّ، إضافةً إلى إنشاء مؤسسات متخصصة في حماية المرأة من العنف، كما يُمكن وضع تشريعات تتضمن نهجاً متعدد التخصصات لمعالجة العنف ضدّ المرأة، وذلك من خلال تحقيق التعاون بين عدّة مؤسسات ذات العلاقة؛ كالتعاون بين الشرطة والخدمات الاجتماعية ومُقدّمي الرعاية الصحية^(٢). يوجد بعض المجتمعات التي تقل فيها مستويات العنف ضد المرأة، وتلك المجتمعات تمتاز

(١) مقال بعنوان "العنف ضد المرأة وأهم الحلول المقدمّة للقضاء على هذه الظاهرة"، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.taqafatona.xyz/2021/03/Violating-women.html>

(٢) United Nations (2010), Handbook for Legislation on Violence against women, New York: United Nations, Page 14. Edited.

بتقديرها للمرأة وتهتم بمشاركتها وتمثيلها للمجتمع، وتُحاول تقليل الفجوة في السلطة بين الرجل والمرأة في مختلف المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية^(١).

(٣) أسباب اقتصادية للعنف ضد المرأة

فالخلل المادي الذي يواجهه الفرد أو الأسرة والمجتمع، والتضخم الاقتصادي الذي ينعكس على المستوى المعيشي لكل من الفرد أو الجماعة حيث يكون من الصعب الحصول على لقمة العيش ومن المشكلات الاقتصادية التي تضغط على الآخر أن يكون عنيفا ويصب جام غضبه على المرأة. أضف إلى ذلك النفقة الاقتصادية التي تكون للرجل على المرأة، إذ أنه من يعول المرأة فلذا يحق له تعنيفها وذلك عبر إذلالها وتصغيرها من هذه الناحية. ومن الطرف الآخر تقبّل المرأة بهذا العنف لأنها لا تتمكن من إعالة نفسها أو إعالة أولادها. ويحتل العامل الاقتصادي نسبة ٤٥٪ من حالات العنف ضد المرأة.

يوجد العديد من الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى العنف ضد المرأة، وبشكل عام فإنّ الأمية والاعتماد الاقتصادي على الذكور تُعدّ من أهم العوامل التي تؤدي إلى العنف، ومن العوامل الأخرى تدني الفرص الاقتصادية والتي تتمثل في نقص العمالة وانتشار العاطلين على العمل، فذلك العامل مرتبط بشكل مباشر بالعنف ويزيد من خطره على النساء والفتيات، ويظهر على عدّة أشكال؛ كالعنف الأسري، والزواج القسري، وتزويج الفتيات قبل بلوغ سنّ الرشد. يزيد الفقر المنتشر على نطاق واسع العنف ضدّ المرأة، إذ يُمكن اعتبار كلٍّ من الفقر والبطالة من الأسباب الاقتصادية الأكثر شيوعاً للعنف، فالنساء والفتيات اللواتي يعشن ضمن ظروف معيشية تتميز بالفقر يتعرّضن لأشكال متعددة من التمييز، وبالتالي قد يواجهن مخاطر متزايدة من العنف، فقد بيّنت الدراسات أنّ النساء والفتيات اللواتي يعشن في فقر هنّ أكثر عرضةً للاستغلال، كما أنّهنّ يُجبرن على الزواج المبكر بنسبة أكبر من الفتيات اللواتي يعشن في مستويات أغنى.

(٤) عنف الحكومات والسلطات

وقد تأخذ الأسباب نطاقاً أوسع ودائرة أكبر عندما يصبح بيد السلطة العليا الحاكمة، وذلك بسن القوانين التي تعنّف المرأة أو تأييد القوانين لصالح من يقوم بعنفها، أو عدم استنصارها عندما تمدّ يدها لأخذ العون منهم. فمهما اختلفت الأسباب والمسببات تبقى ظاهرة العنف ضد المرأة ترصد بنسبة ٧٪ من جميع النساء اللاتي يمتن ما بين سن الخامسة عشرة والرابعة والأربعين في جميع أنحاء العالم حسب التقرير الصادر عن منظمة الصحة العالمية.

تُعاني النساء المتزوجات من عنف الشريك لكنهنّ يضطرنّ للبقاء معه وعدم إنهاء تلك العلاقة العنيفة بسبب افتقارهنّ للدخل^(١)، ومن أجل الحصول على الدعم المادي فهنّ يبقين معهم بسبب عدم وجود مالٍ كافٍ لهنّ من أجل إيجاد مأوى أو لشراء الطعام، كما يُشار إلى أنّ النساء اللواتي يعملن ويحصلن على دخل ماديّ غالباً ما يتحكّم شريكهنّ بدخلهنّ في حال العيش ضمن تلك العلاقات العنيفة^(٢).

(٥) أسباب نفسية للعنف ضد المرأة

يوجد العديد من الأسباب النفسية لممارسة العنف ضد المرأة، والتي تعود في أساسها إلى التنشئة الاجتماعية التي يتعرّض لها الطفل في الأسرة والمدرسة، فقد بيّنت العديد من الدراسات المختصة في دراسة سلوك المجرمين العنيفين أنّ هؤلاء المجرمين قد عانوا في طفولتهم من سوء تربية الوالدين، وتعرّضوا للعقاب الجسدي، والإهمال وضعف الإشراف، وأحياناً انفصالهم عن أسرهم، ممّا انعكس على سلوكهم^(٣).

يقول علماء النفس أنّ العنف قد ينتج عن الشعور بالغضب الذي يُسببه الإحباط واليأس الذي يتعرّض له الشخص، إضافةً إلى عدّة عوامل نفسية أخرى؛ كالشعور بالقهر والإحساس بالدونية والعجز الذي قد يتعرّض له الزوج في مكان عمله أو غيره وعدم قدرته على الردّ على مصدر إحباطه، فتلك العوامل تؤدّي إلى أن يُظهر الزوج ردود أفعال عنيفة على زوجته أو أحد أفراد العائلة، ومن جهةٍ أخرى يقترن العنف ضد المرأة بحاجات الفرد، فقد يشعر الشخص بشعورٍ سيئٍ في حال عدم قدرته على تحقيق احتياجاته أمام الآخرين، ومع مرور الوقت يتحوّل ذلك الشعور إلى عنف ضدهم^(٤).

يؤدّي وجود الاضطرابات الشخصية أو النفسية لدى الرجل إلى ممارسة العنف ضد المرأة، فقد بيّنت عدّة دراسات تابعة لعلم النفس المرضي وسمات الشخصية وجود نسبة عالية من اضطرابات الشخصية المعادية للمجتمع لدى الرجال الذين يُمارسون العنف ضد زوجاتهم بالاعتداء عليهنّ، إضافةً إلى وجود نسبة عالية من الاضطرابات النفسية مثل اضطراب الشخصية الحدية، أو اضطراب إجهاد ما بعد الصدمة^(٥).

(١) المرجع السابق.

(2) Danielle Spencer (7-3-2018), "5 links between poverty and violence against women", www.actionaid.org.uk, Retrieved 21-4-2020. Edited

اقرأ المزيد على موضوع. كوم: <https://mawdoo3.com>

(3) Nancy Crowel, Ann Burgess (1996), Understanding Violence Against Women, United States of America: National Academy of Sciences, Page 56, 62, 67. Edited

اقرأ المزيد على موضوع كوم: <https://mawdoo3.com/>

(٤) شيلان محمد (٢٠١٨)، المعالجة الجنائية للعنف ضد المرأة في نطاق الأسرة: دراسة تحليلية مقارنة (الطبعة الأولى)، القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع، صفحة ٤٨، ٥٠.

اقرأ المزيد على موضوع. كوم: <https://mawdoo3.com>

(٥) Nancy Crowel, Ann Burgess (1996), Understanding Violence Against Women, United States of America: National Academy of Sciences, Page 56, 62, 67. Edited

اقرأ المزيد على موضوع. كوم: <https://mawdoo3.com/>

(٦) أسباب شخصية للعنف ضد المرأة

يمكن أن تكون المرأة نفسها أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى ممارسة العنف ضدها، ويكون ذلك عند خوفها الشديد من الرجل نفسه أو من المجتمع الذي تعيش ضمنه، فتضطر للسكوت عن العنف الممارس ضدها والخضوع له، والاستسلام لأشكال العنف البسيطة كالسخرية من أجل تجنب العنف الجسدي الأشد^(١)، فتضطر المرأة للسكوت عن العنف في حال عدم وجود أي شخص تلجأ له لحمايتها عند تعرّضها لأي شكل من أشكال العنف، بالإضافة إلى خوف معظم النساء من اللجوء للمحاكم وتقديم شكاوى بسبب قناعتهم بعدم وجود قوانين رادعة للعنف، إضافةً للضغط العائلي الذي قد تتعرض له المرأة في حال تقديم شكوى ضد الرجل، وأحياناً قد يجبرها الزوج على التنازل عن كامل حقوقها سواءً القانونية أو الشرعية، فتلجأ الأمور مجتمعةً لا تشجع المرأة على اللجوء للمحاكم لردّ العنف عنها^(٢).

(٧) الأسباب الثقافية للعنف ضد المرأة

كالجهل وعدم معرفة كيفية التعامل مع الآخر وعدم احترامه، وما يتمتع به من حقوق وواجبات تعتبر كعامل أساسي للعنف. وهذا الجهل قد يكون من الطرفين المرأة والمُعنف لها، فجهل المرأة بحقوقها وواجباتها من طرف، و جهل الآخر بهذه الحقوق من طرف ثان مما قد يؤدي إلى التجاوز وتعدي الحدود. بالإضافة إلى ذلك تدني المستوى الثقافي للأسر وللأفراد، والاختلاف الثقافي الكبير بين الزوجين بالأخص إذا كانت الزوجة هي الأعلى مستوى ثقافياً مما يولد التوتر وعدم التوازن لدى الزوج كردة فعل له، فيحاول تعويض هذا النقص باحثاً عن المناسبات التي يمكن انتقاصها واستصغارها بالشتيم أو الإهانة أو حتى الضرب.

(٨) الأسباب التربوية للعنف ضد المرأة

يتحكم جانب التربية الاسرية بشكل كبير في العنف ضد المرأة، نظراً لأن المحيط العائلي الذي تربي فيه هو الذي يكون شخصيتنا ومكوننا المستقبلي، فترى أن العديد من الرجال والنساء يتعاملون بعنف مع أبنائهم، مما يجعلهم يكتسبون ثقافة العنف وتبقى راسخة في أذهانهم. وعندما يصبحون في محط المسؤولية، فإن أقرب وسيلة لمواجهة مشاكلهم في الحياة هو ما كانوا تربوا عليه وتشبعوا منه في صغرهم وكبروا معه في أسرته.

(١) شيلان محمد (٢٠١٨)، المعالجة الجنائية للعنف ضد المرأة في نطاق الأسرة: دراسة تحليلية مقارنة (الطبعة الأولى)، القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع، صفحة ٤٨، ٥٠. بتصرف.

اقرأ المزيد على موضوع.

كوم: <https://mawdoo3.com/>

(٢) نفس المرجع السابق.

ان الكثير من النساء يتعرضن للعنف في مجتمعنا، وقد يكون هذا هو المشكل الحقيقي الذي يقع فيه العديد من الرجال، اذ يرغب في ان يكون أبناؤه ذو تربية حسنة وثقافة مسالمة، لكن لا يعلمون أن الولد يتشبع من ثقافة أسرته، ويجعل والده قدوة في حياته، وبالتالي فانه لا يستفيد من هذه القدوة الا ما يراه وما يسمعه.

وقد تكون أسس التربية العنيفة التي نشأ عليها الفرد هي التي تولد لديه العنف، إذ تجعله ضحية له حيث تشكل لديه شخصية ضعيفة وتائهة وغير واثقة، وهذا ما يؤدي إلى جبر هذا الضعف في المستقبل بالعنف، بحيث يستقوي على الأضعف منه وهي المرأة، وكما هو المعروف أن العنف يولد العنف^(١). ويشكل هذا القسم من العنف نحو ٨٣٪ من الحالات.

وقد يكون الفرد شاهد عيان للعنف كالذي يرد على الأمهات من قبل الآباء بحيث ينشأ على عدم احترام المرأة وتقديرها واستصغارها، فتجعله يتعامل بشكل عنيف معها، ويشغل هذا المورد ٣٩٪ من الحالات.

(٩) العادات والتقاليد

هناك أفكار وتقاليد متجذرة في ثقافات الكثيرين والتي تحمل في طياتها الرؤية الجاهلية لتمييز الذكر على الأنثى مما يؤدي ذلك إلى تصغير وتضئيل الأنثى ودورها، وفي المقابل تكبير وتحجيم الذكر ودوره. حيث يعطى الحق دائما للمجتمع الذكوري للهيمنة والسلطنة وممارسة العنف على الأنثى منذ الصغر، وتعويد الأنثى على تقبل ذلك وتحمله والرضوخ إليه إذ إنها لا تحمل ذنباً سوى أنها ولدت أنثى.

كما أن الأقوال والأمثال والتعابير التي يتداولها الناس في المجتمع عامة بما في ذلك النساء أنفسهم والذي تبرز مدى تأصيل هذه الثقافة، بحيث تعطي للمجتمع الذكوري الحق في التمادي ضد الإناث مثل: قول المرأة عند ضربها من قبل الرجل (ظل رجل أحسن من ظل الحائط)، أو (المرأة مثل السجادة كلما دعست عليها بتجوهر) أو... ولا يخفى ما لوسائل الإعلام من دور لتساهم في تدعيم هذا التمييز وتقبل أنماط من العنف ضد المرأة في البرامج التي تبث واستغلالها بشكل غير سليم.

(١٠) الأسباب البيئية:

فالمشكلات البيئية التي تضغط على الإنسان كالازدحام وضعف الخدمات ومشكلة السكن وزيادة السكان...، بالإضافة إلى ذلك ما تسببه البيئة في إحباط الفرد، حيث لا تساعد على تحقيق ذاته والنجاح فيها كتوفير العمل المناسب للشباب، فذلك يدفعه دفعا نحو العنف ليؤدي إلى انفجاره إلى من هو أضعف منه (المرأة).

(١) شيلان محمد (٢٠١٨)، المعالجة الجنائية للعنف ضد المرأة في نطاق الأسرة: دراسة تحليلية مقارنة (الطبعة الأولى)، القاهرة: المركز

الفصل الثالث:

آثار العنف ضد المرأة

تنتج عدّة آثار عن العنف ضد المرأة، كالأثار الجسدية، والآثار النفسية، والآثار الاقتصادية، وآثار عديدة على الأسرة بأكملها، وفيما يأتي توضيح لكل منها على حدة:

المبحث الأول:

الآثار الجسدية للعنف ضد المرأة

تُعتبر قضية العنف ضد المرأة قضيةً قديمة العهد نتج عنها عواقب وخيمة على صحة المرأة الجسدية والنفسية بشكل متفاوت، فهي ذات تأثير فوريّ يُصاحبها آثار طويلة المدى ملموسة وغير ملموسة على النساء وأطفالهن أيضاً^(١)، فقد وثّقت الدراسات والأبحاث التي أُجريت في العقدين الماضيين الآثار السلبية للعنف الأسري وأظهرت أنّ النساء المعنّفات وعائلاتهن اللواتي قد تعرّضن للعنف الجسدي يُعانين من تدنيّ مستوى الصحة الجسدية والعقلية بشكل أسوأ بكثير من النساء اللواتي لم يتعرّضن لسوء المعاملة^(٢)؛ وذلك بسبب قلة المناعة الناتجة عن الحالة النفسية المتضررة بالإضافة إلى إهمال الذات^(٣)، وذلك كلّه إلى جانب العديد من الأمراض التي تُصيب النساء المعنّفات منها؛ كالأضرار المزمنة من صداع وآلام الظهر والعظام، واضطرابات الجهاز الهضمي، ومشاكل القلب، والأمراض العصبية كالإغماء ونوبات القلق^(٤).

تتعدّد الإصابات الناتجة عن الاعتداءات الجسدية والجنسية وتتراوح شدّتها من الكدمات الخفيفة والكسور إلى الإعاقات المزمنة التي تحتاج إلى علاج طبي متخصص^(٥)، وتُعاني النساء الحوامل المعرّضات للاضطهاد من فقر الدم، ونقص المناعة، والهزال الذي يؤدي بدوره لسوء تغذية الجنين ممّا يُعرّض حياته للخطر ويجعله عرضةً للإصابة بمختلف الأمراض نتيجة قلة وزنه^(٦).

(١) مقال "التركيز على الوقاية لوقف العنف" منشور في unwomen.org، تمت مراجعته في ٢٢/٩/٢٠٢٠.

(٢) مقال "ثمان طرق لوقف العنف ضد المرأة" منشور في yali.state.gov، تمت مراجعته في ٢٢/٩/٢٠٢٠.

(٣) مقال "طرق إنهاء العنف تجاه الفتيات" منشور في plan-international.org، تمت مراجعته في ٢٢/٩/٢٠٢٠.

(4) outlook (2002). Violence Against Women: Effects on Reproductive Health, United States: path organization, Page 3, Part 20. Edited.

اقرأ المزيد على موضوع. كوم: <https://mawdoo3.com/>

(٥) مقال "التركيز على الوقاية لوقف العنف" منشور في unwomen.org، تمت مراجعته في ٢٢/٩/٢٠٢٠.

(٦) مقال "Denis Bocquet قال الأمين العام للأمم المتحدة في اليوم العالمي إن العنف ضد المرأة "علامة عار" على مجتمعاتنا"

منشور في news.un.org، تمت مراجعته في ٢٢/٩/٢٠٢٠.

يمثل العنف ضد المرأة- وخصوصاً عنف العشير والعنف الجنسي - مشكلة مستديمة وكبيرة من مشاكل الصحة العامة، وانتهاكاً لحقوق الإنسان التي تتمتع بها المرأة.

تشير التقديرات العالمية المنشورة من منظمة الصحة العالمية (المنظمة) أن واحدة من كل ٣ نساء (٣٠٪) في أنحاء العالم كافة تتعرض في حياتها للعنف البدني و/ أو العنف الجنسي على يد العشير أو غير الشريك. يمارس العشير هذا العنف في معظمه. وعلى الصعيد العالمي ككل، تفيد ثلث النساء تقريباً (٢٧٪) اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة من المرتبطات بعلاقة جنسية بأنهن يتعرضن لشكل معين من أشكال العنف البدني و/ أو الجنسي على يد عشرائهن.

يمكن أن يؤثر العنف سلبياً على صحة المرأة البدنية والنفسية والجنسية وصحتها الإنجابية، ويتسبب في زيادة خطورة الإصابة بفيروس العوز المناعي البشري في بعض الأماكن.

بالإمكان منع العنف ضد المرأة. ويؤدي قطاع الصحة دوراً هاماً في تزويد المرأة المعرضة للعنف بالرعاية الصحية الشاملة، بوصفه مدخلاً لإحالتها إلى خدمات دعم أخرى قد تلزمها.

ويشير تعبير عنف العشير إلى سلوكيات ينتهجها عشير أو شريك سابق تتسبب في أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أم الجنسية أم النفسية، بما في ذلك الاعتداء البدني والإكراه الجنسي والإيذاء النفسي وسلوكيات السيطرة.

أما العنف الجنسي فهو "أي فعل جنسي أو محاولة لممارسة فعل جنسي أو فعل آخر موجه ضد النشاط الجنسي لشخص ما باستخدام الإكراه، من جانب أي شخص بغض النظر عن علاقته بالضحية، في أي مكان. ويشمل العنف الجنسي الاغتصاب، الذي يُعرّف بأنه إيلاج القضيب، أو أي جزء من الجسد أو أداة خارجية أخرى، في الفرج أو الشرج بالإجبار أو الإكراه، أو الشروع في الاغتصاب أو الملامسة الجنسية غير المرغوبة وأشكال أخرى غير قائمة على الملامسة".

المبحث الثاني: الآثار النفسية للعنف ضد المرأة

تكثُر الآثار السلبية للعنف ضد المرأة ويكون لها أبعاد لا يُستهان بها على المستوى النفسي، حيث إن الممارسات العنيفة التي تتعرض لها المرأة تُساهم في التقليل من شعورها بقيمتها الذاتية وبالتالي تُضعف من ثقتها بنفسها، ممّا يؤثّر سلباً على صحتها العقلية وذلك من خلال تشتيت قدرتها على التفكير السليم، فينعكس ذلك سلباً على قدرتها على التصرف بشكل مستقل وآمن في المجتمع^(١).

تشابه الأعراض النفسية للعنف مع الآثار النفسية الناتجة عن أنواع أخرى من الكوارث والحروب، حيث تمر النساء المُعنفات بمراحل متتابعة من الصدمة، والإنكار، والارتباك، والخوف، والانسحاب، وفي بعض الحالات حين يكون العنف بشكلٍ مستمر ومتكرّر تكون له تبعات أخرى أشدّ وطأةً وتأثيراً، مثل: ضعف الشخصية، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات أو التخطيط على المدى البعيد، بالإضافة إلى زيادة نسبة الاكتئاب ومحاولات الانتحار، حيث تُشير الدراسات إلى أنّه كلّما تمّ الاعتداء على المرأة أكثر زادت معاناتها النفسية مع عدم قدرتها على التكيف النفسي^(٢)، فقد أشارت تقييمات الصحة النفسية إلى أنّ النساء اللواتي يُصرّحن بأدنى مستويات الرضا عن الحياة غالباً قد وقعوا ضحيةً للعنف فيما سبق^(٣).

(١) مقال " Laura Michele Diener ما الذي يمكنك فعله لمنع العنف ضد المرأة" منشور في marshall.edu ، تمت مراجعته في

٢٠٢٠ / ٩ / ٢٢ .

(2) The National Academies Press (1996). Understanding Violence Against Women, United States: The National Academies Press, Page 79. Edited.

(3) Hope Hutchins and Marie Sinha (2013), Impact of violence against women, Canada: Canada.ca, Page 1. Edited.

اقرأ المزيد على موضوع. كوم : <https://mawdoo3.com/>

المبحث الثالث:

الآثار الاقتصادية للعنف ضد المرأة

تعدّ الآثار الاقتصادية للعنف مكلفةً جداً، فهي تشتمل على علاج الأضرار المادية والإصابات الجسدية الخطيرة للنساء المُعتقات، بالإضافة إلى المبالغ الكبيرة التي يتمّ صرفها على العلاج النفسي الذي يخضعن له في سبيل تجاوز الضرر الواقع عليهن، بما في ذلك كيفية إدارة القلق والاضطراب، ومعالجة الاكتئاب والإحباط الناتج عن سوء المعاملة، ليكنّ أكثر سعادةً وثقةً في مواجهة المجتمع والاندماج فيه، كما تشتمل الآثار الاقتصادية أيضاً على التكاليف التي تتكبدها المحاكم والشرطة والخدمات القانونية المسئولة عن مقاضاة الجناة والمتهكين والبرامج التي يخضعون لها لتقويم سلوكياتهم، بالإضافة إلى ذلك كافة تكاليف الخدمة الاجتماعية وبرامجها الخاصة في حماية الأسرة^(١).

تُعاني النساء والفتيات المُعتقات على حدّ سواء من قلة التقدير للذات والقدرات، وذلك كنتيجة حتمية لسوء المعاملة التي يتلقونها بشكل غير سويّ، الأمر الذي يؤدي لقلّة تفاعلهنّ مع المجتمع وأداء وظائفهنّ بشكل فعّال، حيث يميلون إلى الوحدة والابتعاد عن التجمّعات بسبب ما تُعانيه الواحدة منهن من اكتئاب وقلق غير مبرّرين سرعان ما تشعر إثرهما بالتهديد من أيّ تحدّ أو تغيير يطرأ أمامها، فيُصبح العالم مكاناً مخيفاً وغير آمن بالنسبة لها، وذلك كلّه يؤدي إلى عدم الكفاءة في تأدية المهام الوظيفية أو فقدان الوظيفة ممّا يؤثر على المستوى الاقتصادي للشركات والدول^(٢).

نطاق المشكلة

توفر المسوحات السكانية المبنية على تقارير مقدمة من الناجيات أدقّ التقديرات عن معدلات انتشار العنف العشير والعنف الجنسي. ورُئي من تحليل لبيانات معدلات الانتشار في الفترة ٢٠١٨-٢٠٠٠ في جميع أنحاء ١٦١ بلداً ومنطقة، كانت قد أجرتها المنظمة في عام ٢٠١٨ نيابة عن الفريق العامل المشترك بين الوكالات التابع للأمم المتحدة والمعني بالعنف ضد المرأة، أن هناك امرأة واحدة تقريباً من أصل كل ٣ نساء أو نسبة ٣٠٪ من النساء اللاتي يتعرضن لعنف بدني و/ أو جنسي على يد العشير أو العنف الجنسي على يد غير الشريك، أو لكليهما معاً.

التقديرات العالمية والإقليمية لممارسة العنف ضد المرأة

كثير من ربع النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة من المرتبطات بعلاقة جنسية يتعرضن للعنف البدني و/ أو الجنسي على يد عشرائهن مرة واحدة على الأقل في حياتهن (اعتباراً من سن ١٥ سنة). وتتراوح التقديرات المتعلقة بمعدلات انتشار العنف العشير ضد المرأة خلال حياتها بين ٢٠٪ في غرب المحيط الهادئ، و ٢٢٪ في البلدان

(١) مقال "طرق إنهاء العنف تجاه الفتيات" منشور في plan-international.org، تمت مراجعته في ٢٢/٩/٢٠٢٠.

(2) World Health Organization (1997). Violence against women Health consequences, Geneva, Switzerland: World Health Organization, Page 1. Edited.

المرتفعة الدخل وأوروبا و٢٥٪ في إقليم المنظمة للأميركتين و٣٣٪ في إقليم المنظمة لأفريقيا، و٣١٪ في إقليم المنظمة لشرق المتوسط، و٣٣٪ في إقليم المنظمة لجنوب شرق آسيا^(١).

وتصل نسبة جرائم قتل النساء التي يرتكبها عشراؤهـن إلى ٣٨٪ من مجموع هذه الجرائم على الصعيد العالمي. وإضافة إلى عنف العشير، تبلغ نسبة ٦٪ من نساء العالم عن تعرضهن للاعتداء الجنسي على يد شخص آخر غير الشريك، برغم محدودية البيانات المتوفرة عن العنف الجنسي على يد غير الشريك. ومعظم حالات عنف العشير والعنف الجنسي يرتكبها الرجال ضد النساء.

وأسفرت عمليات الإغلاق أثناء اندلاع جائحة كوفيد-١٩ والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها عن ارتفاع معدلات تعرض النساء للإيذاء على يد عشراؤهـن ولعوامل خطر معروفة، وقيدت في الوقت نفسه سبل حصولهن على الخدمات. وقد تؤدي حالات الأزمات الإنسانية والتشريد إلى تفاقم معدلات العنف القائم، من قبيل العنف الممارس على يد العشير، وكذلك العنف الجنسي الممارس على يد غير الشريك، وقد تسفر أيضاً عن ظهور أشكال جديدة من العنف ضد المرأة.

(١) العنف ضد المرأة أثناء جائحة كوفيد-١٩

المبحث الرابع : الآثار الصحية للعنف ضد المرأة

يتسبب عنف العشير (البدني والجنسي والنفسي) والعنف الجنسي في معاناة المرأة من مشاكل صحية جسدية بدنية ونفسية وجنسية وإنجابية في الأجلين القصير والطويل، كما تؤثر على صحة أطفالها وعافيتهم. ويؤدي هذا العنف إلى ارتفاع التكاليف الاجتماعية والاقتصادية التي تكبدها النساء وأسرهن ومجتمعاتهن، ويمكن أن يسفر عما يلي:

- عواقب مميتة مثل القتل أو الانتحار.

- إصابات محتملة، حيث تبلغ نسبة ٤٢٪ من النساء اللواتي يتعرضن لعنف العشير عن تعرضهن لإصابات من جراء هذا العنف.^(١)

- حالات حمل غير مرغوب فيها، وحالات إجهاض متعمدة، ومشاكل صحية نسائية، وعدوى أمراض منقولة جنسياً، ومنها عدوى فيروس العوز المناعي البشري. ورأت دراسة أجرتها المنظمة في عام ٢٠١٣ بشأن العبء الصحي الناجم عن العنف ضد المرأة أن النساء اللاتي اعتدي عليهن بدنياً أو جنسياً تعرّضن للإصابة بعدوى مرض منقول جنسياً، وبفيروس العوز المناعي البشري في بعض الأقاليم، بمقدار ١.٥ مرة أكثر من النساء اللواتي لم يتعرضن لعنف العشير. كما يُرجح أن يتعرضن للإجهاض بواقع مرتين أكثر من سواهن.^(٢)

ارتباط عنف العشير أثناء الحمل بزيادة احتمال التعرض للإجهاض تلقائياً والإملاص والوضع قبل الأوان وانخفاض وزن الطفل عند الولادة. وأظهرت نفس الدراسة التي أجريت في عام ٢٠١٣ أن النساء اللواتي تعرضن لعنف العشير كنّ أكثر عرضة بنسبة ١٦٪ للإجهاض التلقائي وبنسبة ٤١٪ للولادة قبل الأوان.^(٣)

ما تنطوي عليه أشكال العنف هذه من احتمالات الإصابة بالاكْتئاب واضطرابات الإجهاد اللاحقة للصدمة والاضطرابات الأخرى المسببة للقلق، والمعاناة من صعوبات في النوم، واضطرابات في عادات الأكل، ومحاولات الانتحار. ورأى التحليل الذي أجري في عام ٢٠١٣ أن النساء اللواتي تعرضن لعنف العشير كنّ أكثر عرضة للإصابة بالاكْتئاب والمعاناة من مشاكل الشرب بمرتين تقريباً.

(١) منظمة الصحة العالمية، كلية لندن للنظافة الصحية والطب الاستوائي، مجلس جنوب أفريقيا للبحوث الطبية. تقديرات عالمية وإقليمية عن العنف ضد المرأة: معدلات انتشار عنف العشير والعنف الجنسي على يد غير الشريك وآثارهما الصحية. منظمة الصحة العالمية: جنيف، ٢٠١٣.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) منظمة الصحة العالمية، كلية لندن للنظافة الصحية والطب الاستوائي، مجلس جنوب أفريقيا للبحوث الطبية. تقديرات عالمية وإقليمية عن العنف ضد المرأة: معدلات انتشار عنف العشير والعنف الجنسي على يد غير الشريك وآثارهما الصحية. منظمة الصحة العالمية: جنيف، ٢٠١٣.

الآثار الصحية التي قد تشمل أيضاً المعاناة من الصداع ومتلازمات الألم (آلام الظهر والبطن وآلام الحوض المزمنة) واضطرابات المعدة والأمعاء ومحدودية الحركة واعتلال الصحة بشكل عام. كما قد يؤدي إليه العنف الجنسي، وخاصةً أثناء الطفولة، من زيادة احتمال ممارسة التدخين وتعاطي مواد الإدمان والكحول وانتهاج سلوكيات جنسية خطيرة. كما يرتبط أيضاً بارتكاب العنف (بالنسبة للذكور) والوقوع ضحية للعنف (بالنسبة للإناث).

خامساً: الآثار الأسرية للعنف ضد المرأة

١- آثار العنف ضد المرأة على الأطفال

قد يعاني الأطفال الذين ينشؤون في كنف أسر تشهد ممارسة العنف من اضطرابات سلوكية وعاطفية متعددة. ويمكن أن تسبب هذه أيضاً في ارتكاب العنف أو التعرض له في وقت لاحق من العمر. يتسبب عنف العشير أيضاً في ارتفاع معدلات الوفيات والأمراض بين صفوف الرضع والأطفال (مثل ارتباطه مثلاً بأمراض الإسهال أو سوء التغذية وتدني معدلات التمتع).

يتأثر الأطفال بالعنف الواقع على الأم من خلال عدّة جوانب يُمكن أن تكون مباشرة؛ كالإيذاء المتعمّد من النواحي الجسدية أو النفسية أو الجنسية، وبشكل غير مباشر من خلال تنشئة الطفل في جوٍّ أسريٍّ مشحونٍ ينعكس سلباً على صحته النفسية^(١)، حيث يُلاحظ على ذلك الطفل إساءة السلوك العام، وارتكاب العنف ضد الآخرين، وضعف الأداء المدرسي والتحصيل الأكاديمي، بالإضافة إلى تدني المؤشّرات النفسية السليمة لتعرّضه بشكل أكبر من غيره للقلق والاكْتئاب ممّا يؤدي إلى عدم الإنتاجية، والانحراف في سنّ المراهقة، وقد تتفاقم الأمور لتصل إلى محاولات الانتحار^(٢).

٢- آثار العنف ضد المرأة على الوضع الأسري

يساهم العنف الأسري بشكل أساسي في تشتت الأسرة وعدم استقرارها ويؤثر بالمقابل على إنتاجية الأفراد بالكامل وليس على المرأة المُعْتَفَة فقط، وذلك من خلال التقليل من قدراتهم على العمل وتأمين سبل العيش^(٣)، كما تُعاني الأسر التي تتعرّض للعنف من مشاكل في توفير المبالغ المادية لتقديم العناية الصحية للأفراد المُعْتَفين في العائلة،

(1) The National Academies Press (1996). Understanding Violence Against Women, United States: The National Academies Press, Page 79. Edited.

اقرأ المزيد على، موضوع. كوم : <https://mawdoo3.com/>

(2) Irish Consortium on Gender Based Violence (2012). The Health and Social Consequences of Violence Against Women and Girls, Dublin, Republic of Ireland: Irish Consortium on Gender Based Violence, Page 3. Edited.

اقرأ المزيد على، موضوع. كوم : <https://mawdoo3.com/>

(3) Avni Amin. Violence against women: health consequences, prevention and response, Geneva, Switzerland: World Health Organization. Page 15. Edited.

اقرأ المزيد على موضوع. كوم : <https://mawdoo3.com/>

حيث تعاني تلك الأسر من محدودية أنواع الدخل ومستواها حيث تقتصر فقط على الوظائف الروتينية الأساسية لعدم توافر النشاط الصحي ذهنياً وجسدياً والقدرة على

بيّن ما يأتي أبرز الآثار المترتبة على المرأة، والأسرة، والمجتمع نتيجة ممارسة العنف ضد المرأة^(١):

الآثار الصحية والنفسية: يمكن أن ينجم عن العنف ضد المرأة العديد من الإصابات، بالإضافة إلى الصداع، وآلام في الظهر والبطن، واضطرابات في الألياف العضلية والجهاز الهضمي، ومحدودية الحركة، واعتلال الصحة بشكل عام، ويمكن أن تشمل الآثار النفسية للعنف ضد المرأة الإصابة بالاكتئاب، والشعور بالإجهاد، ومشاكل في النوم، واضطرابات في الأكل، كما يمكن أن يقود المرأة أحياناً إلى محاولات الانتحار.

الآثار الاجتماعية والاقتصادية: يُشكّل العنف ضد المرأة عائقاً أمام مشاركتها في الأنشطة المنتظمة، فقد تعاني النساء نتيجة العنف من العزلة، وعدم القدرة على العمل، وبالتالي فقدان الأجر، كما يمكن أن ينتج عن العنف عدم تمكّن المرأة من الاعتناء بنفسها وأطفالها بالشكل الصحيح.

كما تترتب على عنف العشير والعنف الجنسي تكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة تتردد آثارها في المجتمع ككل. وقد تعاني النساء من العزلة وعدم القدرة على العمل وخسران الدخل وقصور المشاركة في الأنشطة بانتظام ومحدودية القدرة على الاعتناء بأنفسهن وأطفالهن.

(1) World Health Organization (2000). Women's Mental Health: An Evidence Based Review. Geneva: Mental Health Determinants and Populations Department of Mental Health and Substance Dependence World Health Organization. Page 71. Edited.

اقرأ المزيد على موضوع: كوم: <https://mawdoo3.com/>

الفصل الرابع جانحة كورونا وزيادة العنف ضد المرأة

تمهيد:

إن العنف ضد المرأة يشكل خطراً شديداً على الصحة العمومية العالمية وصحة المرأة أثناء حالات الطوارئ.

- ❖ ينتشر العنف ضد المرأة علي نطاق واسع، ويعد عنف الشريك هو أكثر أشكال العنف شيوعاً.
- ❖ على الصعيد العالمي، تتعرض امرأة من بين كل ٣ نساء في جميع انحاء العالم خلال حياتها للعنف البدني / الجنسي من جانب شريك حميم أو للعنف الجنسي من جانب معتد آخر، وعادة يكون الشريك الحميم هو المعتدي في هذا النوع من العنف.
- ❖ يميل العنف ضد المرأة إلي التزايد أثناء الطوارئ بجميع أشكالها، بما في ذلك الأوبئة، ويرجح أن تتعرض النساء الأكبر سناً وذوات الإعاقة لمخاطر إضافية، لأنهن تكون لهن احتياجات إضافية. كما أن النساء المشرذات والمقيمات في المناطق المنكوبة بالنزاعات معرضات لهذا العنف بشكل خاص.
- ❖ بالرغم من قلة البيانات، تشير تقارير صادرة عن الصين، والمملكة المتحد والولايات المتحدة وبلدان أخرى إلي زيادة في حالات العنف المنزلي منذ بدء تفشي كوفيد-١٩^(١).
- ❖ لقد ازداد عدد حالات العنف وخصوصا المنزلي والتي بلغت عنها مراكز الشرطة في مدينة (جينغرو) بمقاطعة هوبي بمقدار ثلاثة أضعاف في فبراير ٢٠٢٠ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق^(٢).
- ❖ تنجم عن اعنف وخصوصا (العنف النزلي)، آثار لا يستهان بها علي صحة المرأة وأطفالها. ويمكن أن يسبب العنف ضد المرأة إصابات ومشاكل صحية بدنية ونفسية وجنسية وإنجابية خطيرة، تشمل الأمراض المنقولة جنسياً والعدوي بفيروس العوز البشري والحمل غير المرغوب فيه.

(1) Melissa Godin, "As Cities Around the World Go on Lockdown, Victims of Domestic Violence Look for a Way -<https://time.com/5803887/coronavirus.victims/-violence-domestic>. March 18, 2020, Time

(2) Bethany Allen-Abrahamian " China's Domestic Violence Epidemic, " Axios , March 7 ,2020 . <http://www.axios.com/china-domestic-violence-coronavirus-quarantine-7b00c3ba-35bc-4d16-afdd-b76ecfb28882.html>.

المبحث الأول

أثر جائحة كوفيد-١٩ على سلامة المرأة سواء في المنزل أو في الأماكن العامة

إن شعور النساء بالأمان قد تقلص مما يؤدي إلى آثار سلبية كبيرة على رفاههن العقلي والعاطفي. ويأتي التقرير فيما يبدأ العالم حملة الـ١٦ يوماً من النشاط لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، من ٢٥ نوفمبر إلى ١٠ ديسمبر، تحت الشعار العالمي الذي حدده حملة "اتحدوا" التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة وهو "لَوْنِ الْعَالَمِ بِرْتَقَالِيًا: فلننه العنف ضد المرأة الآن!"

"إن العنف ضد النساء يمثل أزمة عالمية موجودة بالفعل تزدهر على حساب الأزمات الأخرى. فالنزاع والكوارث الطبيعية المتعلقة بالمناخ وانعدام الأمن الغذائي وانتهاكات حقوق الإنسان، جميعها أمور تسهم في عيش النساء والفتيات في ظل إحساس بالخطر، حتى داخل بيوتهن، أو أحيائهن أو مجتمعاتهن المحلية.

لقد مكنت جائحة كوفيد-١٩، التي فرضت العزلة والتباعد الاجتماعي، جائحة مستترة من العنف ضد النساء والفتيات، حيث وجدن أنفسهن حيساتٍ مع مَنْ يسيئون لهنّ.^(١) وتبرز البيانات الجديدة التي حصلنا عليها الحاجة الملحة للجهود المنسقة من أجل إنهاء هذا الوضع". ظهر التقرير الجديد الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعنوان "قياس الجائحة المستترة: العنف ضد النساء في أثناء جائحة كوفيد-١٩"، والذي يستند إلى بيانات مستمدة من دراسة استقصائية شملت ١٣ بلدًا^(٢)، أن ما يقرب من امرأة واحدة من كل امرأتين أبلغن عن تعرضهن أو تعرض امرأة يعرفنها لصورة من صور العنف منذ بداية جائحة كوفيد-١٩. وكان احتمال إبلاغ النساء اللاتي تعرضن لهذا عن زيادة الضغوط العقلية والعاطفية أعلى بمقدار ١.٣ مرة من احتمال النساء اللاتي لم يتعرضن له.

كما كشفت النتائج أن ما يقرب من ١ من كل ٤ نساء يشعرن بأنهن أقل أمانًا في المنزل في حين زادت النزاعات القائمة داخل الأسر المعيشية منذ بدء الجائحة. وحين سئلت النساء عن سبب شعورهن بعدم الأمان داخل المنزل، ذكرن الإساءة الجسدية كأحد الأسباب (٢١٪). وأبلغ بعض النساء تحديدًا عن تعرضهن للأذى من قِبل أفراد الأسرة الآخرين (٢١٪) أو أن هناك نساء أخريات في الأسرة المعيشية يتعرضن للأذى (١٩٪).

وفي خارج منازلهن، تشعر النساء أيضًا أنهن أكثر عرضة للعنف، حيث قالت ٤٠٪ من المستجيبات أنهن يشعرن بأنهن أقل أمانًا عند السير وحدهن ليلاً منذ بدء جائحة كوفيد-١٩، وتعتقد نحو ٣ من كل ٥ نساء أن التحرش الجنسي في المجالات العامة ازداد سوءًا في أثناء جائحة كوفيد-١٩.

(١) بيان صحفي: تؤكد بيانات جديدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن العنف ضد المرأة قد تفاقم بسبب جائحة COVID-19 متاح على الموقع الإلكتروني التالي، تاريخ النشر ٢٤/١١/٢٠٢١، تاريخ الزيارة ١/٥/٢٠٢٢.

<https://www.unwomen.org/en/news-stories/press-release/2021/11/press-release-new-un-women-data-confirms-violence-against-women-has-worsened-due-to-the-covid-19-pandemic>

(٢) ألبانيا، بنغلاديش، الكاميرون، كولومبيا، كوت ديفوار، الأردن، كينيا، قيرغيزستان، المغرب، نيجيريا، باراغواي، تايلاند، أوكرانيا.

وبرزت الضغوط الاجتماعية والاقتصادية مثل الضغوط المالية والتوظيف وانعدام الأمن الغذائي والعلاقات الأسرية باعتبارها الأشد أثرًا ليس على تجارب السلامة (أو العنف) فحسب، ولكن على رفاه المرأة بصفة عامة أيضًا.

ولكن، هناك أدلة قوية تشير إلى أن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات ممكنٌ

وقد شحذ أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة الهمم قائلاً، "إن العنف ضد المرأة ليس أمرًا حتميًا. فالسياسات والبرامج المناسبة تحقق نتائج. ويعني هذا أن الاستراتيجيات الشاملة والطويلة الأمد التي تصدى للأسباب الجذرية للعنف، تحمي حقوق النساء والفتيات، وتعزز حركات حقوق المرأة القوية والمستقلة. التغيير أمرٌ ممكن، وقد حان الوقت لكي نضع جهودنا حتى يمكننا معًا القضاء على العنف ضد النساء والفتيات بحلول عام ٢٠٣٠".

معلومات أساسية

تتضمن جهود التصدي لهذا التحدي المستمر والقضاء عليه **منتدى جيل المساواة** الذي استضافته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في شهر تموز/ يوليو الماضي في باريس. في أعقاب الالتزامات غير المسبوقة تجاه المساواة المبنية على النوع الاجتماعي المعلن عنها في باريس، والتي بلغت ٤٠ مليار دولار، يجمع التحالف من أجل العمل في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي بين الفئات الشابة والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية والمنظمات الخيرية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والدول الأعضاء حول التزامات مالية وبرامجية وسياسية ملموسة لتحقيق نتائج في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي. وإذا حصلت خطة التحالف الطموحة على مدار ٥ سنوات على الموارد اللازمة فإنها تنوي تحقيق ما يلي:

- ضمان أن تحيا ٥٥٠ مليون امرأة وفتاة إضافية في بلدان ذات قوانين وسياسات تحظر جميع صور العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- دعم ٥٥ بلدًا آخر في حظر زواج الأطفال
- زيادة الاستثمارات في استراتيجيات المنع المدفوعة بالأدلة بمقدار ٥٠٠ مليون دولار أمريكي
- بناء قدرات إنفاذ القانون في ١٠٠ من البلدان للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي
- احتفل **الصندوق الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة**، وهو الآلية العالمية الوحيدة التي تقدم منحًا مخصصة لإنهاء جميع صور العنف ضد المرأة، بالذكرى الـ ٢٥ لتأسيسه بإطلاق تحدي التمويل الجماعي Give25forUNTF25. على مدار السنوات الـ ٢٥ الماضية، قدم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الدعم إلى ٦٠٩ مبادرة في ١٤٠ بلدًا وإقليميًا. وخلال السنوات الخمس الأخيرة وحدها، قادت الجهات التي تحصل على منحٍ منه، وهي في معظمها من منظمات حقوق المرأة المحلية، مشروعات وصلت إلى ما يقرب من ٥٥ مليون شخص، منهم أكثر من ١٥٠.٠٠٠ ناجية من العنف.

في الفترة التي تسبق اليوم الدولي، قدمت مبادرة تسليط الضوء - وهي أكبر جهد عالمي موجه لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات على الإطلاق - تقرير الأثر الخاص بها للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. ويقدر التقرير أن ٦٥٠,٠٠٠ من النساء والفتيات حصلن على الخدمات الأساسية العالية الجودة على الرغم من القيود والإغلاقات المفروضة بسبب فيروس كوفيد-١٩. فقد سُلم ١٤٨ مليون دولار أمريكي للمجتمع المدني والمنظمات النسائية والمنظمات العاملة على مستوى القواعد الشعبية لضمان استمرار بقائها وتقديم خدماتها الشاملة إلى النساء والفتيات اللاتي يصعب الوصول إليهن.

في نيويورك، جمعت فاعلية الاحتفال بالذكرى السنوية التي أقامتها الأمم المتحدة اليوم شخصيات رفيعة المستوى تدعو إلى إنهاء العنف ضد المرأة من خلال زيادة الاستثمارات في الحلول المُثبتة. وكان من بين المشاركين أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة وسيما بَحث المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وسيندي بيشوب سفيرة النوايا الحسنة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والقيادات والمتعهدين بالتزامات من التحالف من أجل العمل في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي وممثلي وممثلات عن منظمات المجتمع المدني، من بين آخرين. كما احتفلت الفعالية بذكرى مرور ٣٠ عامًا على حملة الـ ١٦ يومًا من النشاط، وهي مبادرة يقودها المجتمع المدني أطلقتها مركز القيادة العالمية للمرأة عام ١٩٩١.

وفي شتى أنحاء العالم، سوف تهدف عشرات الفعاليات التي يجري تنظيمها في أثناء الفترة التي تمتد على مدار أسبوعين إلى ضمان مستقبل مشرق خالٍ من العنف للنساء والفتيات، وهو ما يرمز إليه اللون البرتقالي للحملة. في آيسلندا، سوف تُنظَّم مسيرة بالشموع لإلقاء الضوء على هذه الآفة والنظر في إنهاؤها وفي ملاوي، سوف يبرهن دوري رياضي على أن الفتيان والفتيات جزء من نفس الفريق في مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، سوف ينظم معرض متنقل لمدة ١٦ يومًا تحت عنوان: "نقولها، ونشاركها" في فلسطين/ وفي بنما، سوف تتضمن حملة "Ya es Ya" أصولاً منها النتائج والإحصائيات والسياسات العامة التي يمكن اتخاذها نموذجاً.

كما سوف يُستفاد من بعض التفاعلات الفنية على مدار حملة الـ ١٦ يومًا من أجل زيادة الوعي بالقضية، مثل إنتاج أغنية ومقطع فيديو من أداء فريق 'داراج'، وهو فريق من المغنيين ومغني راب من السنغال؛ وعرض موسيقى تُقرأ فيه قصة خيالية عن المساواة المبنية على النوع الاجتماعي من فيتنام؛ وجلسات للعلاج عن طريق الفن للناجيات من العنف في مولدوفا.

كما حدث في السنوات السابقة، من المتوقع أن تُضام مبانٍ شهيرة باللون البرتقالي في أثناء الـ١٦ يوماً، ومنها مبنى مجلس المدينة في الميدان الكبير في بروكسل، بلجيكا، أو قصر الأمم في جنيف، سويسرا أو كنيسة الدير في روبيك، ألبانيا أو المسرح الوطني في سان سلفادور، السلفادور أو أحد مبني الأمم المتحدة في ليبيريا^(١).

وفقاً لتقرير للأمم المتحدة تفاقم العنف الأسري بعد كوفيد ١٩

كما هو الحال مع العديد من العواقب المدمرة لتفشي وباء "كوفيد-١٩"، فقد كشفت هذه اللحظة عن ظروف كامنة لكنها تفاقمت بشكل كبير بسبب الظروف الجديدة الناشئة وهي العنف الأسري.

وعلى الرغم من أنه يفترض أن الأسرة الصغيرة أو النووية، يفترض أن تكون مكاناً آمناً للمرأة، خصوصاً في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها البشرية جمعاء مع تفشي فيروس كورونا الجديد، والتزام الناس بتدابير الإغلاق والحجر الصحي والمنزلي كجزء من مخططات حكومية لمكافحة تفشي الفيروس.

ولكن الإحصائيات الحديثة، ما بعد الإغلاق، حول العنف الأسري تبدو مذهلة حقاً، وتستوجب اتخاذ إجراءات حازمة من قبل الحكومات، على الرغم من أنها لا تجعل من العنف الأسري ما قبل الوباء أو الجائحة أمراً عادياً أو مقبولاً على الإطلاق.

ويبدو أن "العنف الأسري" في أرجاء العالم وصل مرحلة كبيرة من التصعيد، الأمر الذي دعا الأمم المتحدة إلى تحرك عاجل لمكافحة هذا التصعيد.

ففي وقت سابق من شهر أبريل الجاري، ألقى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بياناً عاماً، دعا فيه الحكومات إلى "وضع سلامة النساء أولاً في استجابتهن للوباء".

ورافقت رسالته مجموعة من التوصيات، بما في ذلك أن تزيد الحكومات "الاستثمار في الخدمات الإلكترونية ومنظمات المجتمع المدني"، و"تعلن عن الملاجئ (للنساء) على أنها خدمات أساسية"، وتواصل ملاحقة المعتدين واحتجاز الأفراد المدانين بارتكاب العنف ضد المرأة في السجون.

وقالت عالمة الاجتماع بجامعة بريستول، ماريان هيوستر، التي تدرس العلاقات المسيئة، إن هناك كل الأسباب للاعتقاد بأن القيود المفروضة لمنع انتشار الفيروس سيكون لها مثل هذا التأثير، مضيفة أن العنف الأسري يزداد كلما قضت العائلات وقتاً أطول معاً، مثل عيد الميلاد والعطلات الصيفية، بحسب ما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز.

(١) بيان صحفي: البيانات الجديدة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تؤكد: العنف ضد المرأة ازداد سوءاً نتيجة جائحة فيروس كوفيد-١٩، التاريخ: الأربعاء ٢٤ نوفمبر ٢٠٢١، تاريخ الزيارة ١٦/٨/٢٠٢٢، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.unwomen.org/en/news-stories/in-focus/2021/11/in-focus-16-days-of-activism-against-gender-based-violence>

والآن، مع الإغلاق على العائلات في جميع أنحاء العالم، تزدحم "الخطوط الساخنة" في العديد من دول العالم، بتقارير حول الإساءة للمرأة والفتاة.

ويبدو أن انهماك الحكومات فيما تعتبره "القضية الأهم"، وهي مكافحة الوباء الذي أدى إلى مقتل ما يزيد على ١٥٥ ألف إنسان، وإصابة حوالي ٢.٢٣ مليون شخص في مختلف أرجاء العالم، قد دفع العنف الأسري والعنف ضد المرأة إلى الوراء ولو بصورة مؤقتة، فزادت فرص المسيئين لترويع ضحاياهم، اللواتي "يتدافعن" للاتصال عبر الخطوط الساخنة لتقديم شكاوهن والتحذير من خطر داهم يحقق بهن.

وكما كانت الاستجابة البطيئة للفيروس سببا في تفشيه المريع، فإن التأخير عن مواجهة العنف الأسري، يعني أن الضرر الذي لا يمكن إصلاحه ربما حدث بالفعل.

تحت رحمة العزل العنيف

كشف تقرير صادر عن الأمم المتحدة حول العنف الأسري، ضد الإناث عموما، أن نحو ٢٤٣ مليون امرأة وفتاة تعرضن لأشكال من العنف الأسري والتحرش الجنسي والإساءة خلال الشهور الاثني عشر الماضية.

وأوضح التقرير أن هذه الأشكال من العنف تضاعفت منذ بداية تفشي فيروس كورونا الجديد، وبدء الدول بتطبيق إجراءات الإغلاق والحجر الصحي المنزلي، خصوصا منذ منتصف شهر مارس الماضي.

ووفقا لتقرير الأمم المتحدة حول العنف الأسري بعد تفشي فيروس كورونا، فقد سجلت زيادة كبيرة هذا النوع من العنف في العديد من الدول.

ويبدو أن سبب ذلك يعود في الأساس إلى زيادة القلق والتوتر الناجم عن فقدان الأمن الوظيفي والاجتماعي والصحي، بالإضافة إلى خسارة الوظائف والأعمال بعد اتخاذ تدابير وإجراءات الإغلاق لمكافحة تفشي الوباء.

الجدير بالذكر أن عدد من فقدوا وظائفهم في الولايات المتحدة بلغ نحو ٢٢ مليون شخص، فيما ارتفع عدد عاطلين عن العمل في إسبانيا إلى نحو ٣.٩ مليون شخص، وهو رقم قريب من العديد من الدول الأوروبية.

ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى تسجيل زيادة كبيرة في الشكاوى من العنف الأسري وطلب الحماية، خلال فترة الإغلاق، في كندا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة.

ففي فرنسا، بلغت نسبة الزيادة في العنف الأسري، منذ بدء إجراءات الإغلاق في ١٧ مارس، ٣٠ في المئة.

أما في الأرجنتين، فقد بلغت الزيادة في شكاوى العنف المنزلي منذ بدء إجراءات الإغلاق في ٢٠ مارس، حوالي ٢٥ في المئة.

وفي قبرص وسنغافورة ارتفعت شكاوى العنف الأسري بنسبة ٣٠ و ٣٣ في المئة على التوالي.

يشار إلى أن أكثر من نصف سكان العالم، باتوا ملزمين على ملازمة منازلهم وفق إجراءات الإغلاق والعزل المنزلي والحجر الصحي، بهدف مكافحة تفشي وباء كوفيد-١٩، خصوصا منذ أواسط شهر مارس وأوائل شهر أبريل.

وبحسب إحصائية لفرانس برس، فإن نحو ٥٨ في المئة من سكان العالم (٧.٨ مليار نسمة) باتوا قيد العزل المنزلي، وتشكل هذه النسبة حوالي ٤.٥ مليار نسمة في ١١٠ دول.^(١)

يأتي إقليم شرق المتوسط في المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث انتشار العنف ضد المرأة (٣٧٪)، وفق تقرير لمنظمة الصحة العالمية، وهناك زيادة في حالات العنف خلال الجائحة بنسبة تتراوح من ٥٠٪ إلى ٦٠٪ بناءً على مكالمات الاستغاثة التي تجرّبها النساء عبر الخطوط الساخنة لمنظمات المرأة.

تحولت البيوت إلى "مكان خطير جداً" لضحايا العنف الأسري خلال جائحة كورونا، وانضم إلى دائرة العنف مُعنفون جدد، وفقاً لما رصدته مراكز الدعم وتلقّي الشكاوي في مصر وبلدان مختلفة حول العالم، وتصاعدت التحذيرات الطبية مؤخراً من اضطرابات نفسية وانحرافات سلوكية متوقعة في حال أهملنا علاج آثار العنف المُمارَس خلال الجائحة^(٢).

وغالبا ما يزيد العنف ضد النساء في أوقات الطوارئ والأزمات، بما فيها الأوبئة. ويمكن أن يتفاقم خطر تعرّض النساء للعنف بسبب الضغط النفسي، وتفكك شبكات الحماية الاجتماعية، والتعرّض المادي للأضرار نتيجة زيادة الصعوبات الاقتصادية.

حذرت ألفت علام، استشاري الطب النفسي وعلاج الإدمان، خلال جلسة نقاشية عُقدت أواخر أكتوبر الماضي عبر الإنترنت، تحت رعاية المجلس القومي للمرأة ومؤسسات تدريبية وتنموية، من أن مخزون العنف الذي تعرضت له النساء والأطفال خلال فترة الإغلاق بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد، سوف تظهر آثاره بشكلٍ أو بآخر، وعلينا ألا ننتظر حدوث ذلك، وأن نبادر بتقديم العلاج النفسي والسلوكي اللازم للنساء والأسر المتضررة، خاصة في ظل استمرار الضغوط النفسية والظروف الاقتصادية الصعبة التي شهدها العالم ولا يزال، الأمر الذي أكدّه عددٌ من الأوراق البحثية والدراسات التي أُجريت حول التأثيرات المستقبلية للعنف المصاحب لكوفيد-١٩ في عدد من الدول.

وأفاد تقرير لمنظمة الصحة العالمية^(٣)، بعنوان "كوفيد-١٩ والعنف ضد المرأة في إقليم شرق المتوسط"، أن الإقليم يأتي في المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث انتشار العنف ضد المرأة (٣٧٪)، وأن هناك زيادة في

(١) تفشي فيروس كورونا "يؤجج" العنف الأسري: ١٨ أبريل ٢٠٢٠ - سكاى نيوز عربية - أبو ظبي، تمت الزيارة ١٥/٨/٢٠٢٢، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.skynewsarabia.com/world/1337665->

(٢) تزداد مستويات العنف المنزلي على الصعيد العالمي والإقليمي، مع تصاعد جائحة كوفيد-١٩، تاريخ الزيارة ٢٢/٧/٢٠٢٢، متاحة على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/after-pandemic-what-awaits-victims-of-domestic-violence-in-time-of-coronavirus/>

(٣) منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، تاريخ الزيارة ١/٩/٢٠٢٢

حالات العنف خلال الجائحة بنسبة تتراوح من ٥٠٪ إلى ٦٠٪ بناءً على مكالمات الاستغاثة التي تجرّيها النساء عبر الخطوط الساخنة لمنظمات المرأة.

ويواجه إقليم البحر المتوسط العديد من حالات الطوارئ الإنسانية أكثر من أي مكان آخر في العالم، وفيه عددٌ هائلٌ من اللاجئين والسكان النازحين داخليًا، بسبب الحروب الأهلية والأزمات السياسية وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وشدّدت ألفت علام لـ "للعلم" على أن جائحة كورونا شكلت بيئةً خصبةً لنمو مشاعر الخوف والقلق والإحباط والغضب، التي يدفع ثمنها النساء والأطفال، باعتبارهم الحلقة الأضعف داخل الأسرة.

وأضافت أنه في ظل الحاجة إلى تقييد حركة الناس والمكوث لفترات طويلة في المنزل، تعرضت النساء وكذلك الأطفال لعنف أكثر من السابق، بخاصة داخل الأسر المضطربة، وهناك أيضًا من تعرضوا لعنف أسري للمرة الأولى؛ نتيجةً للضغوط النفسية المُستجدة في ظل الجائحة.

ويدعم هذا الرأي دراسة حديثة أجرتها مؤسسة مانوشير جونو في **بنغلاديش**، توصلت إلى أن هناك ٤ آلاف و٢٤٩ امرأة و٤٥٦ طفلًا تعرضوا للعنف المنزلي خلال شهر **إبريل** الماضي فقط، من بينهم ألف و٦٧٢ امرأة و٤٢٤ طفلًا تعرضوا للعنف لأول مرة في حياتهم، وذلك عبر إجراء مقابلات هاتفية مع ١٦ ألف سيدة وطفل في ٢٧ من أصل ٦٤ مقاطعة في بنغلاديش في **مايو ٢٠٢٠**.

وأفادت الدراسة أن اللوم يقع على ظروف الإغلاق المصاحبة للكورونا، وأنه لا يمكن للإحصاءات أن تُظهر سيناريو العنف الحقيقي ضد الأطفال والنساء خلال فترة الإغلاق.

وحذرت ألفت علام -استشاري الطب النفسي- من أن التعرّض للعنف بهذه الكثافة ولفترات طويلة وتراجع الخدمات النفسية المعتادة ستظهر آثاره خلال السنوات المقبلة، لا سيما عند الأطفال، قائلةً: "إذا لم نعالج الأمر بشكل عاجل فعلينا أن نتوقع وقوع اضطرابات نفسية وانحرافات سلوكية قد تصل بهم إلى تعاطي المخدرات وممارسة الجريمة". وأشارت إلى أننا بحاجة لعمل برامج تعافٍ من العنف الأسري خلال الجائحة، قائلةً: "العنف لن يختفي من تلقاء نفسه، وبعض الإيذاءات النفسية تظل مدى الحياة إذا لم يتعافَ منها الشخص من خلال التدخل الطبي، وفي بعض الأحيان يقود الأمر البعض إلى الانتحار، في حال يئست الضحية ولم تجد الدعم المطلوب أو مكانًا تذهب إليه".

وذكرت ورقة بحثية بعنوان "**خطر في خطر: العنف بين الأشخاص في أثناء الحجر الصحي في كوفيد-١٩**"، نشرت في مجلة أبحاث الطب النفسي في إبريل الماضي /٤ /٢٠٢٠، أنه من المحتمل أن يصبح الطفل الذي تعرض

للإساءة هو المسيء في مرحلة البلوغ، وحذرت من أن يتسبب العنف المنزلي خلال زمن الكورونا في إعادة إنتاج العنف عبر الأجيال^(١).

ونوهت بأن الأشخاص الذين تعرضوا لعنف الشريك معرّضون لمخاطر الإصابة بأمراض عقلية متعددة (اضطرابات المزاج، اضطرابات القلق، اضطرابات الأكل، اضطراب ما بعد الصدمة، تعاطي الكحول)، إضافةً إلى الأمراض الجسدية المحتملة (أمراض القلب والأوعية الدموية، والآلام المزمنة، واضطرابات النوم، ومشكلات الجهاز الهضمي).

وشددت على الحاجة إلى برامج تهدف إلى منع أعمال العنف المنزلي، وتحقيق تقييم دقيق لبرامج الدعم والعلاج في مجالات الإساءة المتعددة (النفسية والجسدية والجنسية) المقدمة من قبل موظفين مدربين متعددي التخصصات، وضمنهم الأطباء النفسيون وعلماء النفس ومقدمو الخدمات الاجتماعية والقانونية.

وتؤيد انتصار السعيد -رئيس مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون- هذه التوصيات، قائلةً: إنه في ظل وجود جائحة تتطلب من الأشخاص لزوم منازلهم قدر الإمكان للحفاظ على سلامتهم، فإن ظروف الإغلاق والتباعد الاجتماعي جلبت نتائج عكسية للعديد من النساء اللاتي يتعرضن للعنف المنزلي، ما يهدد سلامتهن.

وأشارت إلى أن التعامل مع العنف الأسري في زمن الكورونا يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات الحمائية، قائلةً: "نحتاج إلى زيادة عدد البيوت الآمنة التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي، وتدريب العاملين فيها على كيفية التعامل مع الناجيات من العنف، ورفع الوعي المجتمعي بشأنها؛ لتطمئن النساء في حال كانت هناك حاجة إلى اللجوء إليها، إضافةً إلى زيادة عدد الخطوط الساخنة لتلقي الشكاوى والتوسع في الإعلان عنها عبر وسائل الإعلام المختلفة، وتوفير خدمات الدعم النفسي عبر الهاتف والمراكز المختصة".

وحذرت ورقة بحثية، نُشرت في **يوليو الماضي**، تحت عنوان "**العنف المنزلي خلال جائحة كوفيد-١٩.. من منظور الطب النفسي الشرعي**" من أن زيادة معدلات العنف المنزلي المصاحب لكارثة طبيعية غالبًا ما تمتد إلى ٦ أشهر بعد انتهائها، وأن التدخلات النفسية ضرورية في هذه الحالات، وأنه يجب على المتخصصين أن يكونوا على دراية بالاحتمالية العالية لزيادة معدلات الإيذاء في أثناء الجائحة وبعدها بفترة طويلة، خاصةً وأن الأمر قد يتطور إلى الإصابة بأمراض عقلية أو إعاقات دائمة، وربما إلى موت الضحية.

ورصدت دراسة نُشرت في **أغسطس الماضي**، تحت عنوان "**تفاقم عنف الشريك الحميم في أثناء كوفيد-١٩**"، ارتفاع معدل عنف الشريك الحميم المصاحب بوقوع إصابات أكثر خطورة، في الفترة ما بين ١١ مارس و٣ مايو

(١) بعد الجائحة.. ما الذي ينتظر ضحايا العنف الأسري في زمن ...

٢٠٢٠، وذلك بالرجوع إلى نتائج فحوصات الأشعة في مركز طبي كبير في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال نحو ٩ أسابيع بعد الإغلاق المصاحب لكورونا، مقارنةً بالسنوات السابقة؛ إذ عالج المركز ٢٨ إصابةً خطيرة، بينها ٥ انتهاكات جسيمة، مقابل ١٦ إصابة خطيرة من عام ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩.

وأفادت الدراسة أن هذه الإصابات "العميقة" نتجت عن الخنق والطعن والحروق أو استخدام السكاكين والبنادق. وشددت على أن التباؤ الاجتماعي أثبت فاعليته في السيطرة على انتشار فيروس كورونا المستجد، ولكن كانت له آثار اجتماعية واقتصادية ونفسية سلبية، منها زيادة معدل اضطرابات الصحة العقلية.

ويرى جمال فرويز، استشاري الطب النفسي، أن الأشخاص الأكثر عرضةً للأمراض النفسية نتيجةً للتعرض للعنف خلال الجائحة هم الأشخاص الذين لديهم استعداد وراثي للمرض النفسي، قائلًا لـ "العلم": "إن فترة الحجر المنزلي في بعض البلدان، مثل مصر على سبيل المثال، لم تكن فترةً طويلةً زمنيًا لتؤثر بهذه الدرجة على الأشخاص، باستثناء الذين لديهم الجينات الوراثية المساعدة، إلا أن هذا لا ينفي الحاجة إلى التعافي السريع من آثار العنف الذي تعرضوا له، وفق رأيه.

وأضاف أن التعرض للعنف الأسري طويل المدى ربما يتسبب في اضطرابات في النوم أو الأكل أو الوظائف المعرفية واضطرابات سلوكية، مضيفًا أن برامج العلاج تختلف بين الدوائي والسلوكي وفق الضرر الذي تسبب فيه العنف. وأشار إلى أن الأطفال الذين يتعرضون للعنف من الأب أو الأم يكونوا بحاجة إلى عمليات تعويضية عن مشاعر الحنان والعطف والإحساس بالأمان، ويحتاج علاجهم إلى فترة طويلة من الوقت.

بسبب جائحة كورونا وما تبعه من تداعيات فرضت على كل المجتمعات، وما قامت به الحكومات من قرارات إغلاق تام لكل الخدمات والتجمعات والمكوث في المنازل باستمرار أدى ذلك إلى تزايد العنف الممارس على المرأة في كل المجتمعات بدون استثناء.

ويمكن أن يتخذ العنف القائم على النوع الاجتماعي أشكالاً مختلفة في خضم هذا الوباء العالمي. بالإضافة إلى المخاطر والأضرار الجسدية والعاطفية التي تتعرض لها المرأة في بعض الدول العربية، يمكن للمعتدين عزلها تمامًا، وحرمانهم من أي تفاعل اجتماعي مع الأسرة والأحباء، حتى عبر الانترنت أثناء تفشي الفيروس.

وقد يمنعهم المعتدون علي النساء من التعرف على جائحة COVID - 19 أو مصادر المعلومات الأخرى، مما يمنعهن من معرفة الخدمات المطلوبة والمتاحة وكيفية الحصول عليها.

ولقد شهدت المنطقة العربية^(١) زيادة في وتيرة العنف علي الانترنت والمطاردة عبر الانترنت، والذي يؤدي إلي تفاقم القلق المزمن والاكثاب لدي الضحايا، الأمر الذي قد يدفعهم إلي حافة الانهيار أو الانتحار^(٢).

وقد أعلنت الكثير من الدول عن ارتفاع في حالات العنف الاسري^(٣)، وهي ظاهرة تواجه النساء والأطفال علي مستوي العالم، وقبل ظهور جائحة كورونا، والتي ازداد الوضع سوء بسببها؛ إذ وصل إلي مرحلة خطيرة، ما جعل الأمم المتحدة تقدم إلي إصدار بيانات حول الموضوع؛ فقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش) إلي اتخاذ تدابير لمعالجة الظفرة العالمية المروعة في العنف المنزلي ضد النساء والفتيات المرتبطة بحالات الاغلاق التي تفرزها الحكومات، وجهود الاستجابة لجائحة كورونا. وقال : إن أكثر مكان يخيم فيه خطر العنف بالنسبة للعديد من النساء و الفتيات، هو المكان الذي يفترض به أن يكون واحة أمان الا وهو منزلها، كما أشار إلي أن الإحصاءات

(١) " هل فاقمت أزمة كورونا من العنف الواقع علي المرأة العربية؟"، مقال متاحة على جريدة بي بي سي عربي، ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٠، متاحة على الموقع الالكتروني التالي:

<https://www.bbc.com/arabic/interactivity-55060915>

(٢) ↑ "إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة"، الأمم المتحدة - حقوق الإنسان، أطلع عليه بتاريخ ١٠-٦-٢٠٢٠.

اقرأ المزيد على موضوع. كوم. <https://mawdoo3.com>

(٣) تكساس : شهدت مدينة تكساس ارتفاعاً في مكالمات الخط الساخن الخاصة بالعنف المنزلي في مارس الماضي، وجاء ذلك بعد إعلان الإجراءات الاحترازية ضد وباء كورونا واستمرار الغلق في البلاد.

روسيا : أكدت المفوضة السامية لحقوق الإنسان تاتيانا موسكالكوفا على ارتفاع مكالمات الخطوط الساخنة الخاصة بالعنف المنزلي في روسيا وقت كورونا حتى وصلت إلى ١٣٠٠٠ في أبريل وكانت ٦٠٠٠ في مارس.

المكسيك : قالت وزيرة الداخلية ومنظمات المجتمع المدني في المكسيك إن العنف ضد المرأة كان يتزايد أثناء قرارات الإغلاق، على الرغم من أن الرئيس أندريس مانويل لوبيز أوبرادور قال في مايو إن ٩٠٪ من المكالمات التي أجرتها النساء اللواتي يطلبن المساعدة من العنف الأسري كانت مزاعم كاذبة.

جدير بالذكر أنه تم اختيار يوم ٢٥ نوفمبر من كل عام يومًا عالميًا لمناهضة العنف ضد المرأة، كما اختاره بعض النشطاء عام ١٩٨١ إثر الاغتيال الوحشي لناشطات السياسة من جمهورية الدومينيكان الأخوات ميرابال الثلاثة عام ١٩٦٠، بناء على أوامر من الحاكم الدومينيكي رافاييل تريخو.

وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣، اتخذت الجمعية العامة قرارها باعتماد الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة.

وحددت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٥ نوفمبر في عام ١٩٩٩، للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، ليتخذ طابع العالمية بعدما كان مجرد يوم رمزي تعترف به بعض الحكومات ويختلف حوله بعضا آخر.

ودعت الحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية لتنظيم فعاليات ذلك اليوم المخصص للتعريف بهذه المشكلة، مما يمهّد الطريق نحو القضاء على العنف ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

واعتمد مجلس الأمن الدولي في شهر أبريل ٢٠١٩، قراراً ألمانيا بشأن «مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع»، حيث كشف تقرير للأمين العام للأمم المتحدة، استخدام ٦ دول عربية من بين ١٩ دولة حول العالم لـ«العنف الجنسي»، كأداة حرب في الصراعات المسلحة.

أظهرت، حتي قبل الانتشار العالمي لفيروس كورونا، أن ثلث النساء حول العالم تعرضن لشكل من أشكال العنف في حياتهن، لافتاً إلي أن ٨٧ ألف أمراه قتلت عمداً في عام ٢٠١٧، إذ لقي أكثر من نصفه مصيره علي أيدي شركاء حميمين من أفراد الأسرة، وأن العنف ضد المرأة هو سبب خطير للوفاة والعجز، وهو بذلك لا يختلف عن السرطان – المسبب الأكبر لاعتلال الصحة مقارنة مع الحوادث المرورية والملاريا مجتمعة^(١).

ووفقاً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ فإن العنف المنزلي كان بالفعل، حتي قبل تفشي جائحة كورونا، أحد أكبر انتهاكات حقوق الإنسان المرتبكة. فعلي مدار الاثني عشر شهراً الماضية، تعرضت ٢٤٣ مليون امرأة وفتاة، تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٩ سنة، في جميع أنحاء العالم للعنف الجنسي أو الجسدي من قبل شريك حميم، ومع استمرار تفشي الجائحة ؛ فمن المرجح أن ينمو هذا العدد، وأن يترتب علي ذلك تأثيرات متعددة تطال النساء ورفاهيته، وصحته الجنسية والإنجابية، والعقلية، وقدرته علي المشاركة والريادة في تعافي مجتمعاتنا واقتصادنا^(٢).

(١) المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠٢٠ م، ص ١٤.

(٢) نفس المرجع السابق.

المبحث الثاني

العوامل التي أدت إلي تفاقم مخاطر العنف ضد المرأة أثناء جائحة كوفيد-١٩

- الجهاد وتعطل الشبكات الاجتماعية وشبكات الحماية وتدني الحصول على الخدمات جميعها من شأنها تؤدي الي تفاقم العنف ضد المرأة.
- إن تطبيق التباعد البدني وتشجيع الناس علي البقاء في المنازل، يحتمل أن تتفاقم معه مخاطر عنف الشريك . وعلي سبيل المثال:
 - تزايد احتمالات تعرض المرأة وأطفالها للعنف بشكل ملحوظ في إطار العلاقات المسيئة، إذ يقضى أفراد الأسرة المزيد من الوقت علي مقربة من بعض وتعاني الأسر من ضغوط إضافية وخسائر اقتصادية أو مهنية محتملة.
 - قد يقل تواصل المرأة بالأسرة والأصدقاء الذين قد يقدمون لها الدعم والحماية من العنف، وتتحمل المرأة العبء الأكبر من أعمال الرعاية المتزايدة خلال هذه الجائحة، ويتفاقم هذا العبء جراء إغلاق المدارس فيشكل مزيداً ن الضغوط علي المرأة .
 - قد يؤدي تعطل سبل المعيشة والقدرة على الكسب، ولا سيما في صفوف النساء (الاتي يمارس العديد منهن أعمالاً مأجورة غير رسمية)، إلي تقليص فرص توفير الاحتياجات والخدمات الأساسية، مما يؤدي إلي زيادة الضغط علي الأسر وبالتالي يزيد احتمالات التخاصم والعنف. وكلما تفاقم شح الموارد أصبحت المرأة أكثر عرضة لخطر الايذاء الاقتصادي^(١).
 - قد يستغل المعتدون القيود المفروضة بسبب جائحة (كوفيد -١٩) لممارسة السلطة والسيطرة علي شريكاتهم لزيادة الحد من فرص حصولهن علي الخدمات والمساعدة والدعم النفسي والاجتماعي من الشبكات الرسمية وغير الرسمية .
 - وكذلك قد يمنع المعتدون أيضاً دون الحصول علي المواد اللازمة من اجل الحماية من الفيروس كالصابون ومعقم اليدين^(٢).
 - كما قد يمارس المعتدون سيطرتهم بنشر معلومات مضللة عن مرض شريكاتهم ويتسببون بوصمهن^(٣).

(1) Jhumka Gupta, "What does coronavirus mean for violence against women?," Women's Media Centre, March 19, 2020.

[http://www.Womensmediace\]ter.com/news-features/what-does-coronavirus-mean-for-violence-against-women](http://www.Womensmediace]ter.com/news-features/what-does-coronavirus-mean-for-violence-against-women).

(2) National Domestic Violence Hotline, "Staying Safe During COVID-19," National Domestic Violence Hotline, March 13, 2020,

<http://www.theholine.org/2020/03/13/staying-safe-during-covid-19/>.

(3) National Domestic Violence Hotline, "Staying Safe During COVID-19," National Domestic Violence Hotline, March 13, 2020,

<http://www.theholine.org/2020/03/13/staying-safe-during-covid-19> ,

العوامل المرتبطة بعنف العشير والعنف الجنسي ضد المرأة

عنف العشير والعنف الجنسي ناجمان عن عوامل تنشأ على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع عموماً على نطاق أوسع، وتتفاعل مع بعضها البعض لزيادة المخاطر أو تقليلها. وترتبط بعض تلك العوامل بارتكاب الفرد للعنف وبعضها الآخر بالوقوع ضحية له، فيما يرتبط بعضها بالحالتين معاً.

وفيما يلي العوامل المرتبطة بكل من عنف العشير والعنف الجنسي:

- تدني مستويات التعليم (ارتكاب العنف الجنسي والوقوع ضحية له)؛
 - تعرّض الطفل لإساءة المعاملة في السابق (ارتكاب العنف الجنسي والوقوع ضحية له)؛
 - مشاهدة العنف الأسري (ارتكاب العنف الجنسي والوقوع ضحية له)؛
 - اضطرابات الشخصية المعادية للمجتمع (ارتكاب العنف)؛
 - تعاطي الكحول على نحو ضار (ارتكاب العنف الجنسي والوقوع ضحية له)؛
 - سلوكيات الاسترجال الضارة، بما في ذلك وجود عدة شريكات أو مواقف تتغاضى عن العنف (ارتكاب العنف)؛
 - المعايير المجتمعية التي تمنح الرجل امتيازات أو ترفع من قدره وتحت من قدر المرأة؛
 - تدني فرص العمل المدفوع الأجر المتاحة للمرأة.
 - تدني مستويات المساواة بين الجنسين (القوانين التمييزية، وما إلى ذلك)
- وفيما يلي العوامل المقترنة تحديداً بعنف العشير:
- التعرض للعنف سابقاً
 - الخلافات ومشاعر الاستياء بين الزوجين
 - صعوبات التواصل بين الشركاء
 - سلوكيات الذكور المتسلطة تجاه شريكاتهم

وفيما يلي العوامل المقترنة تحديداً بارتكاب العنف الجنسي:

- المعتقدات المتعلقة بشرف الأسرة والعفاف؛
- المذاهب الداعية إلى تمتع الذكور بالاستحقاقات الجنسية؛
- ضعف العقوبات القانونية المفروضة على مرتكبي العنف الجنسي.
- وتعدّ أوجه عدم المساواة بين الجنسين والمعايير المتعلقة بتقبل العنف ضد المرأة سبباً جذرياً لممارسة العنف ضدها.

الفصل الخامس

الاجراءات المتخذة للحد من العنف ضد المرأة

هناك مجموعة من الحلول للحد من العنف ضد المرأة، والتي تم تقديمها من المنظمة العالمية لحقوق الانسان، والمجتمع المدني، وكذلك الحلول التي قدمها لنا الدين الإسلامي، والتي لا ينتبه لها الكثيرون^(١).

المبحث الأول

دور المنظمات العالمية والمجتمع المدني في الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة

١- حلول منظمة حقوق الانسان للقضاء على ظاهرة العنف ضد المرأة :

اهتمت منظمة حقوق الانسان بهذا الباب، حيث فرضت مجموعة من التدابير والاجراءات القانونية، التي ستلتزم بها جميع دول العالم، للمساعدة في الحد من انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة، والقضاء عليها بشكل نهائي. تمت المصادقة على اتفاقية القضاء على العنف ضد النساء، بين دول العالم ومفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان، حيث يسري قانون الاتفاقية على الجميع، اجراءات قانونية لمعاقبة وردع متهكي حقوق المرأة، وكل من يتهم بالعنف ضد المرأة، وكذا تعويض النساء اللواتي تعرضن للعنف عن جميع الاضرار التي لحقت بهن. اصلاح منظومة التعليم والتربية^(٢) في جميع مؤسسات العالم، لضمان الحصول على أجيال تربوية، ونهج ثقافي وسلوك اجتماعي يضع التخلص من العنف ضد المرأة بين أولوياته^(٣).

(1) <https://www.taqafatona.xyz/2021/03/Violating-women.html>

(٢) تمكين الطلاب في المدارس الألبانية من خلال تدريب الدفاع عن النفس، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.unwomen.org/en/news-stories/feature-story/2021/11/empowering-students-in-albanian-schools-through-self-defense-training>

في مسح وطني ٢٠١٨ كشفت عن العنف ضد المرأة في ألبانيا أن ٨٢.٩٪ من حوادث التحرش الجنسي وقعت في الأماكن العامة، وقعت ٤٢.٣٪ في المائة في المدارس. أفادت النساء أن أكثر من نصف هذه الحوادث (٥١.٢٪) ارتكبها أصدقاء أو معارف وأن ٣٢.٦٪ ارتكبها أقران في المدارس. تعمل إحدى مبادرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كجزء من مشروع مشترك للأمم المتحدة ممول من حكومة السويد، على تدريب المعلمين في جميع أنحاء البلاد على مهارات الدفاع عن النفس والتواصل لمنع وتخفيف مخاطر العنف.

بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢١، تم تقديم أكثر من ٩٠٠ فرد من جميع أنحاء ألبانيا إلى تقنيات وأدوات التعليم من أجل التنمية المستدامة للدفاع الجسدي عن النفس، ووضع الحدود والاعتراف، والأدوات العاطفية والنفسية للرعاية الذاتية، ومهارات الاتصال. تركز الدورات التدريبية أيضًا على تحديد الصور النمطية للجنسين وكيفية وقف إدامتها عبر الأجيال.

تقول ميشيل ريبوتا، ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ألبانيا، "هذا نهج عملي وملمس موجه نحو الحلول، وهو يؤهلك للبقاء آمنًا في بيئات غير آمنة."

نحن متحمسون جدًا لتأثير هذه التدريبات على المشاركين واستعدادهم لمشاركة هذه المهارات مع طلابهم. هذه هي بداية الرحلة، ونأمل أن يفتح هذا الطريق للوصول إلى جميع الفتيات والفتيات الألبان بهدف نهائي يتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين ومنع العنف"، كما

تقول جيتيانا سوساج، كبيرة المدربين في ألبانيا ومديرة أوروبا في ESD

(٣) <https://www.taqafatona.xyz/2021/03/Violating-women.htm> تقول إزمير الدا شيراج، مديرة مدرسة سامي

فراشوري الثانوية في دوريس، إن التدريب كان تجربة فريدة من نوعها. كان كل من المنهجية والمدربين استثنائيين. أعتقد أن مدارسنا الثانوية جاهزة للترحيب بهذه المنهجية الجديدة وتعليمها."

٢- حلول العنف ضد المرأة من المجتمع :

للقضاء على اي شكل من أشكال العنف الذي يلحق النساء في المجتمع، وجب على الجميع نشر ثقافة الوعي بمخاطر تعنيف المرأة، والاهتمام بالتربية الحسنة للأبناء ونشر التسامح بين كافة أفراد المجتمع المدني^(١٠) الاصغاء للنساء اللواتي تعرضن للعنف، ومحاولة ادراجهن في السكة الصحيحة للحياة، وكذا تقديم النصح حول فوائد الابلاغ عن كل أشكال العنف الذي يتعرضن له. محاولة فرض قوانين تمنع الزواج المبكر للفتيات، وكذا التوعية بمخاطره على المرأة والمجتمع بشكل عام. ارساء ثقافة التفاهم بين الأزواج، والتعريف بأهمية إيجاد الحلول للمشاكل الاسرية قبل فوات الأوان. محاولة وضع مقررات دراسية تتضمن أضرار العنف ضد المرأة، وتوصل فكرة التسامح والتفاهم الى الاجيال الصاعدة.

٣- حلول العنف ضد المرأة من الدين الاسلامي :

من الاسباب التي تضع القرآن الكريم ضمن عجائب الدنيا السبعة، انه لم يترك مجالاً في الحياة الا وتحدث فيه، وأعطى حلولاً لمشاكله، وقد استنكر العنف ضد المرأة، بل وأعطى لها قيمة تفوق كل مستوى، حيث خصص سبحانه وتعالى سورة

بدأ المعلمون المدربون حديثاً في تطبيق ما تعلموه من خلال تقديم تقنيات للطلاب لإدارة عواطفهم واستراتيجيات للتخفيف من المواقف العنيفة. وأشاد الطلاب بالمبادرات، قائلين إنهم أكثر استعداداً من ذي قبل، لا سيما للتعامل مع المواقف مع المعتدين المحتملين. "نحن جزء من مجتمع أبوي حيث من المفترض أن تكون الفتيات أضعف. تقول طالبة تبلغ من العمر ١٥ عاماً: "لا يتعين علينا أن نفكر في أنفسنا على أننا كائنات أدنى منزلة، بل كأنداد".

(١١) "من ١٦ يوماً من النشاط إلى ٣٦٥ يوماً من العمل لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.unwomen.org/en/news-stories/feature-story/2021/11/from-16-days-of-activism-to-365-days-of-action-to-end-gender-based-violence>

"لتحويل الثقافة حقاً، يجب علينا تعليم المساواة بين الجنسين منذ الصغر. يجب تدريس المناهج الدراسية حول الحقوق والمسؤوليات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المدارس، بحيث يكون الشباب أكثر مسؤولية ووعياً أثناء نموهم. من الصعب جعل الناس يفهمون تجربة شخص آخر ويتقبلونها، خاصة في المجتمعات المتجذرة بعمق في تقاليدهم. لتغيير عقليات الناس حول المساواة بين الجنسين، نستمتع عن كثب، ونحدد الفجوات في وجهات نظرهم، ثم نشرهم [في المحادثات]".

- سيف دباس، جوردان

سيف دباس هو عضو في حملة HeForShe في الأردن، وهو مناصري حقوق المرأة منذ سن ١٤ عاماً. وهو يعتقد أن الشباب يجب أن يكونوا في طليعة حركة المساواة بين الجنسين. "إنها تبدأ معنا. إذا "أطلقنا جرس الإنذار" في كل مرة نسمع صراخاً أو صراخاً في الشقة المجاورة لنا، وإذا اتصلنا بالشرطة والمؤسسات المختصة الأخرى، وإذا قدمنا يدًا للضحية، وطمأنأناها، واستمعنا إليها، فإننا من شأنه أن يساعد بالفعل.

بالإضافة إلى ذلك، إذا لم نلوم الضحية، إذا لم نستسلم للصورة النمطية بأن المرأة استفزت زوجها أو شريكها، المغتصب، المعتدي - فسنقدم مساهمة أكبر. هذا شيء يمكن لكل واحد منا القيام به.

علينا أن نفهم أن الرجال والنساء ليسوا في خطر على قدم المساواة وأنه لا توجد امرأة مسؤولة عن كونها ضحية للعنف. لا يوجد مبرر للضرب أو التعذيب النفسي أو المضايقة. نحن بحاجة إلى تعليم بناتنا وأبنائنا (العنف ضد المرأة)، ومن ثم نشر الوعي بين الأصدقاء والزملاء على الشبكات الاجتماعية. في كل محادثة.

النساء^(١) كدليل لمن يتعظ.

اعطى الدين الاسلامي فكرة عن جميع المشاكل التي يمكن ان تلحق المرأة في حياتها، سواء في بيتها او خارج بيتها، حيث اوصى بالمرأة خيرا، وتوعدهم منتهكي حقوق النساء^(٢).

استيحاء الرسول بالنساء^(٣) من خلال مجموعة من الاحاديث النبوية، التي تعطي قيمة للمرأة وتنشر ثقافة القضاء على العنف ضد المرأة.

وان كنت ترغب في الحصول على مظاهر اهتمام الدين الإسلامي، بالقضاء على العنف ضد المرأة، فأكبر مرجع ديني يمكنك مراجعته، والذي يعطي جميع الحلول للحد من هذا العنف هما سورة النساء وسورة الطلاق.

أولاً: توعية النساء لمواجهة تعنيف المرأة

تكم أهمية توعية النساء لمواجهة تعنيف المرأة لعدة أسباب^(٤):

- منها المرأة في بعض الأحيان تكون عدوة نفسها حيث أنها تتسبب بكثير من المشاكل لبنات جلدتها والنساء الأخريات - بقصد أو بدون قصد- إلا أن توعية النساء ضرورة لتبنيهن لخطورة دورهن في مشكلة تعنيف المرأة.
- نشر التوعية والمعرفة حول الأضرار النفسية والجسدية واللفظية والجنسية التي تقع على المرأة المعنفة وتأثير هذه التجارب السيئة على مستقبلها ونفسيته وطاقته وقدرتها على تنشئة جيل صالح وسوي.
- كسب تأييد ودعم مجتمعي من خلال توضيح الخطورة والأضرار والتبعات لمشكلة تعنيف المرأة وتوضيح دور المرأة في الدفاع عن حقوق النساء الأخريات.

(١) يقول تعالى: ﴿لَبِئْسَ الْأُمَّةَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾ [النساء: ١٩].

(2) <https://www.taqaafatona.xyz/2021/03/Violating-women.html>

(٣) مفتى الجمهورية: الإسلام حذر من العنف ضد المرأة والنيبي أوصى بحسن معاملة النساء: ، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.youm7.com/story/2019/>

وأشار مفتى الجمهورية إلى أن حرص النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المرأة وصيانة كرامتها بلغ حد أنه قد أوصى بها في أكثر من موضع فقال: «استوصوا بالنساء خيراً؛ فإنهن عندكم عوان، ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك»، وقال كذلك: «رفقاً... بالقوارير»، بل كانت المرأة حاضرة في وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأخيرة قبيل انتقاله إلى الرفيق الأعلى حيث قال: «أيها الناس، اتقوا الله في النساء، اتقوا الله في النساء، أوصيكم بالنساء خيراً». وأوضح فضيلة المفتي أنه لما جاء نسوة إلى بعض زوجات النبي صلى الله عليه وآله وسلم يشتكين ضرب أزواجهن لهن، قال صلى الله عليه وآله وسلم لصحابته الكرام: «لقد طاف الليلة بآل محمد سبعون امرأة كلهن يشتكين من الضرب، وأيم الله لا تجدون أولئك خياركم»، وقال كذلك: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا، وَخَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِنِسَائِهِمْ».

(٤) مقال "التركيز على الوقاية لوقف العنف" منشور في unwomen.org، تمت مراجعته في ٢٢/٩/٢٠٢٠.

• حث النساء في مؤسسات المجتمع المدني على تشكيل قوة ضغط لتعديل القوانين الظالمة بحق المرأة وتعديل التشريعات التي تتسبب باستمرار وتفاقم مشكلة العنف ضد المرأة.

ثانياً: توعية الرجال لمواجهة العنف ضد المرأة

التوعية لمواجهة العنف ضد المرأة يجب أن يتم توجيهها أيضاً للرجال باعتبارهم جزءاً من المشكلة وجزءاً من الحل وتكمن أهمية توعية الرجال لمواجهة العنف ضد المرأة لعدة أسباب منها^(١):

توضيح المفاهيم الحقيقية وتوضيح الأذى الناتج عن قيام الرجل بتعنيف المرأة، خاصة عندما يتم توضيح المشكلة على لسان نساء عانين من العنف ضدهن.

تصحيح المفاهيم الخاطئة حول الرجولة والسلطة والسطوة والدور المفروض من الرجل القيام به وأنه لا يعني بأي شكل من الأشكال إهانة المرأة وتحقيرها.

الرجال جزء من المشكلة لأن من يقوم بتعنيف المرأة هم رجال لذا فإن العمل على نشر التوعية يجب فيه أن يتم إشراك الرجال في محاولة لتعديل السلوكيات الخاطئة التي يقومون بها ضد النساء.

إقناع الرجال بخطورة مشكلة العنف ضد المرأة عليهم وعلى النساء وعلى بنية المؤسسة الأسرية والمجتمع ككل جزء من حل مشكلة العنف ضد المرأة.

ثالثاً: دور الاستقلال المالي في الحد من العنف ضد المرأة

من أكثر الحلول فعالياً للقضاء على العنف ضد المرأة هو استقلالية المرأة من الناحية المالية لعدة أسباب أهمها^(٢).

استقلالية المرأة المالية تعني قدرتها على الاكتفاء الذاتي من الناحية المادية: حيث أن كثيراً من النساء

يستحملن العنف الواقع عليهن من الرجال بسبب العوز والوضع الاقتصادي السيء وعدم قدرتهن على توفير مستلزمات واحتياجات الحياة الخاصة بهن واعتمادهن على الرجل لكونه هو المعيل والمسؤول عن الجانب المالي.

قدرة المرأة على تأمين حياة كريمة لأبنائها: المرأة العاملة التي لديها مصدر دخل خاص بها وتتعرض للتعنيف من

قبل زوجها أو أحد الرجال في أسرتها تكون قادرة على الاستقلال وأخذ بيت مستقل ودفع تكاليف حياة أبنائها ومصاريفهم الحياتية دون الحاجة للرجل.

تحسين الوضع المالي للأسرة: في بعض الأحيان يعزى العنف الأسري -مهما تعددت الأسباب فالسلوك خاطئ وغير

مبرر- إلى الفقر والوضع الاقتصادي المتردي الذي تعيشه الأسرة، وهنا تقوم المرأة العاملة بدعم أسرتها وتحسين مستواهم المعيشي من خلال المشاركة في دفع تكاليف الحياة ومصروف البيت والأبناء مع الرجل ما يعطيها قوة أكثر.

(١) مقال "ثمان طرق لوقف العنف ضد المرأة" منشور في yali.state.gov، تمت مراجعته في ٢٢/٩/٢٠٢٠

(٢) مقال "طرق إنهاء العنف تجاه الفتيات" منشور في plan-international.org، تمت مراجعته في ٢٢/٩/٢٠٢٠.

رابعاً: تقوية شخصية المرأة الضعيفة

المال من مصادر القوة للإنسان عموماً والمرأة المعنفة هي امرأة ضعيفة لا تستطيع أن تقول لا أو تضع حداً للرجل الذي يعنفها، عندما تعمل المرأة ويكون لديها مصدر دخل خاص بها واحتكاكها بالمجتمع والأفراد كل هذه التفاصيل تسبب بتقوية شخصية المرأة وتعزيز ثقتها بنفسها ما يحد من مشكلة العنف ضدها إما بإيقافها أو تركها للمكان الذي تتعرض فيه للعنف.

المبحث الثاني

تأثير البيئة والمجتمع على مشكلة العنف ضد المرأة

نحن نعيش في مجتمعاتنا العربية في أجواء من التقارب الأسري والاجتماعي لذا فإن للمجتمع والبيئة المحيطة تأثيراً ودوراً في مشاكله ومنها مشكلة العنف ضد المرأة ويكون دور المجتمع كما يلي^(١):

النظرة المجتمعية السيئة للمرأة التي تبلغ عن تعرضها للتعنيف من قبل زوجها أو أبيها أو إخوتها الذكور! حيث يرى المجتمع هنا أن الضحية تصبح مجرماً لأنها تتسبب بأذية للرجل الذي يعنفها ويغضب عينيه عن الأذى الواقع عليها عند تعرضها للعنف!

النظرة الذكورية تعطي الرجال الحق والسلطة والسطوة على المرأة وتبرر قيامهم بتعنيف النساء بوجود مشاكل في سلوكيات النساء وتصرفاتهن أغضبت الرجل ودفعته لتعنيف تلك المرأة وطبعاً هذا تبرير أسوأ من الجريمة بحد ذاتها فهو المتسبب بانتشار الظاهرة وتوسعها.

الخوف من كلام الناس ونظرة المحيطين بالمرأة تجعلها تقبل على نفسها الإهانة والضرب والشتم والتعذيب حتى لا يقال عنها ناشز أو مطلقة أو امرأة غير مطيعة لزوجها. وتحذ هذه النظرة من قدرة المرأة على اتخاذ موقف حازم وصارم حيال تعرضها للتعنيف من قبل الرجل.

إذا كان المجتمع متحضراً وواعياً وأفراده يحترمون ذواتهم ثم يحترمون بعضهم البعض فإنهم سيقفون في وجه أي سلوك فيه تحقير وإهانة لأي إنسان وسيشكلون سداً منيعاً يواجه طوفان العنف ضد المرأة بكل السبل المتاحة قانونياً واجتماعياً وانسانياً.

نصائح عامة للحد من مشكلة العنف ضد المرأة

ولإيقاف وتقليص انتشار مشكلة العنف ضد المرأة نقدم لك سيدتي عدة مقترحات ونصائح وهي كالآتي^(٢):

- تثقيف النفس بمشكلة العنف ضد المرأة ومعرفة تفاصيل تتعلق بخطورة المشكلة وأثرها على المدى البعيد والقريب أيضاً.
- الاستعانة بمختصين في القضايا الأسرية والزوجية سواء من الحكماء من طرف الزوج والزوجة أو من خارج العائلة من ذوي الخبرة والعلم.

(١) مقال " Denis Bocquet قال الأمين العام للأمم المتحدة في اليوم العالمي إن العنف ضد المرأة "علامة عار" على مجتمعاتنا" منشور في news.un.org ، تمت مراجعته في ٢٢/٩/٢٠٢٠.

(٢) مقال " Laura Michele Diener ما الذي يمكنك فعله لمنع العنف ضد المرأة" منشور في marshall.edu ، تمت مراجعته في ٢٢/٩/٢٠٢٠.

- العمل على تعديل القوانين والتشريعات والأنظمة التي لا تقدم الحماية الكافية للمرأة المعنفة ولا تحفظ حقوقها وكرامتها.
- في حال كنت فتاة صغيرة تتعرضين للتعنيف من قبل أحد أقاربك عليك اللجوء لشخص واعٍ وحكيم في العائلة.
- احترم حق شريكك في الاختلاف أو إبداء آرائه الخاصة بالحياة الزوجية لا تعني أن يكون الزوجان نسخة طبق الأصل عن بعضهما البعض.
- الحديث بشكل علني وصريح في وسائل الإعلام والندوات والورشات حول حقوق المرأة وكيفية ضمان حقوقها وصون كرامتها.
- تعليم الأطفال خطورة مشكلة العنف ضد المرأة ووجوب احترام المرأة وتقديرها والتعامل معها برقي باعتبارها كائناً حياً مكافئاً للرجل في الإنسانية والحق في الكرامة والعيش.
- القيام بحملات لتغيير الصور النمطية المرتبطة بالمرأة والرجل وطبيعة العلاقة بينهما وتوضيح أنها تقوم على الاحترام والمودة وليس الاستعباد والاستقواء^(١).

(١) مقال بعنوان " حلول لمواجهة العنف ضد المرأة والتوعية ضد تعنيف المرأة "، عيد محمد، تاريخ النشر ٧/ ١٠ / ٢٠٢٠، متاحة على الموقع الإلكتروني التالي :

الفصل السادس العنف الرقمي ضد المرأة

تمهيد وتقسيم

يعتبر العنف الموجه ضد النساء من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارا على مستوى العالم ، وينتج عنه أذى أو معاناة جسدية أو جنسية أو عقلية للمرأة، وتنوع وسائله وأدواته مع مرور الزمن وتنامي الثورة المعلوماتية والتكنولوجية التي يشهدها العالم.

ومن أخطر أنواع العنف التي باتت تواجه النساء مؤخرا مع تزايد نطاق الإنترنت، "العنف الرقمي" أو ما يُطلق عليه "العنف الإلكتروني" والذي تقع ضحيته النساء المستخدمات بشكل خاص لمواقع التواصل الاجتماعي حيث تتقاطع الحياة الافتراضية مع الواقعية وتنكسر القيود وتتلاشى الخصوصية، ما قد يمثل تهديدا للاستقرار المجتمعي بشكل عام.

ونظرا لتنامي هذا الشكل من العنف وتداعياته الخطيرة على المجتمعات للسياسات العامة ودراسات التنمية سوف نتناول تعريف مفهوم "العنف الرقمي" وأنواعه وتداعياته ومؤثراته على المستوى العربي والمحلي، فضلا عن جهود الدولة المصرية في مواجهة هذه الظاهرة، وتقديم بعض المقترحات التي قد تُسهم في الحد منها.

أولا : مفهوم العنف الرقمي

ثانيا : سمات العنف الرقمي وأنواعه

ثالثا : تداعيات العنف الرقمي على النساء

رابعا : مؤشرات انتشار العنف الرقمي ضد المرأة عربيا ومحليا

خامسا : جهود الدولة المصرية في مواجهة العنف ضد النساء

سادسا : مقترحات لمواجهة العنف الرقمي ضد النساء

أولا : مفهوم العنف الرقمي ضد النساء

كما ذكرنا سابقا أن العنف بصفة عامة بمثابة سلوك عدواني ضد طرف آخر بهدف استغلاله واخضاعه، ولا يختلف هذا المضمون عن العنف الموجه ضد المرأة بصفة خاصة إذ يقصد به ذلك السلوك الموجه إلى المرأة على وجه الخصوص سواءً اكانت زوجة أو أخت أو ابنة ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعداونية الناجم على علاقات القوة الغير المتكافئة بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة على حد السواء. أما **العنف الرقمي** فهو كل فعل ضار بالمرأة عبر استخدام الوسائل الرقمية والإلكترونية مثل الحواسيب والهاتف النقال وشبكات الاتصال الهاتفية، شبكات نقل المعلومات، شبكة الانترنت (مواقع التواصل الاجتماعي) متمثلا بألفاظ القذف والسبهااغفعلغفغلب والشتم وكذلك الترويج والتشهير والتحقيق لها كما يمكن وصفه ايضا بانه كل سلوك غير أخلاقي وغير مسموح به يرتبط بوسائل الكترونية يمارس ضد المرأة ويعتبر كل عمل مقصود أو غير مقصود يرتكب

بأى وسيلة إلكترونية ضد المرأة لكونها امرأة، ويلحق بها الأذى والإهانة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويخلق لديها معاناة نفسية أو جنسية أو جسدية من خلال الخداع أو التهديد أو الاستغلال أو التحرش أو الإكراه أو العقاب بوسائل الاتصال التكنولوجية كالمطاردة سواء بالهاتف أو بالإنترنت عبر مواقع الاتصال الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، ماسنجر، يوتيوب، فاير، انستجرام.... الخ) أو بالتقليل من احترامها وإحجام دورها وحقوقها والنظرة الدونية اليها كالتقصص من امكانياتها الذهنية والجسدية، وانطلاقاً من هذان التعريفان يمكن أن نعد العنف الرقمي من أخطر أنواع العنف إذ انه يمس الحياة الاجتماعية والنفسية للمرأة وتترتب عليه اثار اجتماعية واقتصادية وقانونية مما يؤدي الى تهديد الاستقرار الأمنى والاجتماعي مروراً بالأسرة وانتهاءً بالمجتمع.

عرفت الأمم المتحدة العنف ضد النساء بشكل عام^(١) على أنه " أي فعل من أفعال العنف القائم على النوع الاجتماعي يؤدي أو من شأنه أن يؤدي إلى أذى أو معاناة جسدية أو جنسية أو عقلية للنساء والفتيات، بما في ذلك التهديد بمثل هذه الأفعال أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء في الحيز العام أو الخاص. يشمل العنف ضد النساء والفتيات، على سبيل المثال لا الحصر، العنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي يحدث في الأسرة أو داخل المجتمع العام، والذي ترتبته الدولة أو تتغاضى عنه".

وانطلاقاً من حقيقة أن العنف الرقمي الممارس ضد المرأة يعد امتداداً وتكريساً للعنف الموجه ضدها في العالم الواقعي، يُمكن تعريف العنف الرقمي على أنه " السلوك المتعمد الذي يقوم به فرد أو مجموعة أفراد عبر أحد تقنيات مواقع التواصل الاجتماعي الإلكتروني وأدواتها المختلفة بهدف الإيذاء المادي أو المعنوي للآخرين".

كما يمكن تعريفه على أنه أي عمل من أعمال العنف ضد المرأة يتم ارتكابها باستخدام الهواتف المحمولة، أو الإنترنت، أو الرسائل النصية، أو البريد الإلكتروني، أو وسائل التواصل الاجتماعي.

ثانياً: سمات العنف الرقمي وأنواعه

لقد فرضت التطورات التكنولوجية المتلاحقة عدداً من السمات للعنف الرقمي أو الإلكتروني جعلته أشد تأثيراً على الضحايا من النساء من الأشكال الأخرى للعنف، يمكن إيجازها في الصفات التالية :

١- **أشد قسوة في تداعياته من أساليب العنف التقليدي:** يتمتع الجناة في هذا النوع من الجرائم بإمكانية إخفاء أسمائهم وهوياتهم الحقيقية، ولا يُعرف حجم تأثير جرائمه على الضحية والتي قد تؤدي في بعض الأحيان الى الانتحار خوفاً من الوصم والتمييز أو التشهير التي قد تتعرض له الأنثى أو أسرته.

(١) - هيئة الأمم المتحدة للمرأة / تقرير العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي / رؤى من دراسة متعددة الأقطار في الدول العربية، متاح على الرابط التالي :

٢- **عالي وعابر للحدود:** هذا النوع من العنف الموجه ضد المرأة لا تمنعه حدود المكان أو الزمان، كما يستخدم التقدم التكنولوجي في تنوع شكل ومضمون الممارسات العنيفة والعدوانية وغير المشروعة في أي وقت، متجاوزة الحدود الجغرافية والزمنية بدون أي قيود.

٣- **دائم التطور والاستمرار:** يتطور العنف الإلكتروني بشكل مستمر مع تطور الأساليب التكنولوجية الحديثة التي تساعد على بقاء أثر هذا العنف لوقت طويل، كما أنها سلوكيات مستمرة في معظم أحوالها كما في حالات السب والقذف والتشهير ما لم يتم ضبط الفاعل والتدخل الفنى لإنهاء هذه الجرائم.

٤- **سهولة حدوثه وسرعة انتشاره:** وذلك بسبب سرعة انتشار المعلومات الخبيثة والكاذبة والشائعات وسهولة الوصول إليها وغالباً ماتكون غير قابلة للاسترجاع، فبمجرد نشرها على الإنترنت لا يستطيع الجاني إيقافها.

٥- **غياب التفاعل الجسدي:** لا يوجد تفاعل جسدي بين الأطراف المتواصلة (الجاني - المجنى عليه)، ولا تتطلب طاقة كبيرة في مواجهة الضحايا مثل العنف التقليدي، كما تعتمد على المهارة والكفاءة الذهنية والعقلية وليست الجسدية.

٦- **سهولة الوصول الى الضحية وصعوبة دفاعها عن نفسها :** مكنت وسائل التواصل الاجتماعي الجناة من الوصول إلى الضحية في أي وقت وفي أي مكان، وفي نفس الوقت جعلت دفاع الضحية عن نفسها أو تجنبها لهذا النوع من العنف أمراً غاية في الصعوبة.

هذا وقد حددت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنواع العنف الرقمي الموجه ضد النساء في ٦ أشكال كالتالي:

الأول-الاختراق : حيث يتم استخدام التكنولوجيا للوصول بصورة غير قانونية أو غير مصرح بها إلى الأنظمة أو الحسابات الخاصة بالمرأة لغرض الحصول على المعلومات الشخصية أو تغيير أو تعديل المعلومات الخاصة بها، أو الافتراء وتشويه سمعة الضحية المستهدفة.

الثاني- الانتحال : حيث يتم استخدام التكنولوجيا لحمل هوية الضحية أو شخص آخر من أجل الوصول إلى معلومات خاصة أو إخراج الضحية أو إلحاق العار بها، أو التواصل معها أو إنشاء وناثق هوية مزورة

الثالث-التتبع : حيث يتم استخدام التكنولوجيا لمطاردة ورصد أنشطة الضحية وسلوكياتها، إما في وقت حدوثها أو التي وقعت في وقت سابق.

الرابع-التحرش: حيث يتم استخدام التكنولوجيا للاتصال المستمر والإزعاج والتهديد أو تخويف الضحية، على أن يكون هذا السلوك متكرراً ومستمرًا وليس حادثاً واحداً، وذلك عن طريق المكالمات المستمرة أو الرسائل النصية أو البريد الصوتي أو الإلكتروني.

الخامس- التوظيف: حيث يتم استخدام التكنولوجيا لجذب الضحايا المحتملين في حالات العنف، على سبيل المثال وظائف احتيالية وإعلانات سواء على مواقع التواصل أو مواقع فرص العمل.

السادس- توزيع مواد مزعجة: استخدام التكنولوجيا لمعالجة وتوزيع مواد تشهيرية وغير قانونية متعلقة بالضحية.

ثالثاً: تداعيات العنف الرقمي على النساء

عادة ما تؤدي تداعيات العنف الرقمي على النساء إلى نتائج تفوق في تأثيراتها السلبية أنواع العنف التقليدية.. ويأتي في مقدمتها :

١-التداعيات النفسية : عادة ما تعنى النساء اللاتي تعرضن لنوع أو أكثر من أشكال العنف الإلكتروني من الاكئاب والانعزال والشعور بالوصم والخزي وفي بعض الأحيان قد يلجأن إلى الانتحار .

٢-التداعيات الاجتماعية : عادة ما تفضل أسر الضحايا عدم الإفصاح عن الجرائم الإلكترونية التي تتعرض لها فتياتها خوفاً من نظرة المجتمع والمحيطين وتنامى الشكوك حول سلوكيات هذا الفتيات، فيلجأون إلى الصمت مع الإحساس بالقهر الاجتماعي وعدم القدرة على معاقبة الجناة الذين أساءوا لنسائهم، وهو الأمر الذي يعمق مشاعر الغضب داخل هذه المجتمعات لاسيما المجتمعات العربية المحافظة .

٣-التداعيات الاقتصادية : قد يؤدي العنف الرقمي والتشهير بالضحية إلى فقدانها للعمل وتقليص فرصتها في الإلتحاق بعمل آخر ، ويزداد الأمر قتامة إذا كانت الضحية سيدة تعول الأسرة ، فتعرضها لهذا النوع من الجرائم وعدم قدرتها على الدفاع على نفسها يجعل وضع الأسرة الاقتصادي غاية في الصعوبة ويؤثر بشكل مباشر على الأبناء .

رابعا: مؤشرات انتشار ظاهرة العنف الرقمي ضد المرأة عربيا ومحليا

أوضح صندوق السكان التابع للأمم المتحدة في إحصاءه الأخير أن معدل الانتشار العالمي للعنف الرقمي ضد النساء والفتيات يبلغ ٨٥٪، ويشمل ذلك النساء اللواتي عانين منه شخصياً أو شهدنه ضد نساء أخريات.

١-العنف الرقمي ضد النساء على الصعيد العربي^(١):

أوضحت نتائج دراسة استقصائية أجراها المكتب الإقليمي التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية في مايو ٢٠٢٠ عبر الإنترنت في ٩ دول (المغرب وليبيا وتونس والأردن وفلسطين ولبنان والعراق واليمن) لإلقاء الضوء على تزايد حالات العنف أثناء جائحة كورونا والمواقف المتخذة إزاء العنف، أوضحت أن العنف على الإنترنت كان أكثر أشكال العنف التي تم الإبلاغ عنها خلال الأشهر الأولى من الجائحة، وجاءت على النحو التالي:

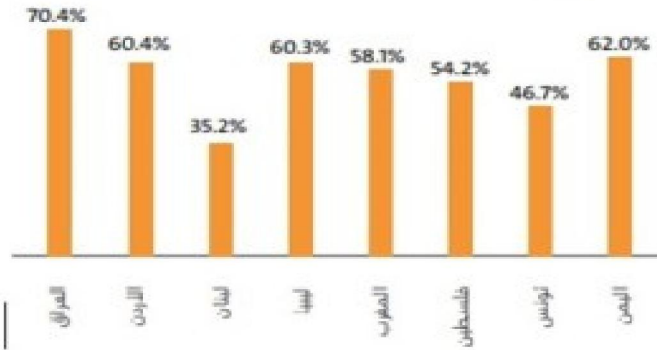
- ٤٩٪ من مستخدمي الإنترنت في الدول العربية أبلغن عن عدم شعورهن بالأمان بسبب التحرش عبر الإنترنت.
- ١٦٪ من النساء في الدول العربية أبلغن عن تعرضهن للعنف على الإنترنت على الأقل مرة واحدة في حياتهن.
- ٦٠٪ من النساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت في المطلق، تعرضن له خلال جائحة كورونا.

(١) موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء / دراسة محددات العنف الزوجي ضد المرأة في مصر ، متاحة على الرابط التالي :

<https://www.unicef.org/egypt/media/5391/file/Determinants%20of%20violence%20against%20women%20.pdf>

- نساء العراق الأعلى في معدلات التعرض للعنف الرقمي بنسبة ٧٠.٤٪، تليها نساء اليمن بواقع ٦٢.٣٪ ثم نساء الأردن بواقع ٦٠.٤٪ كما يوضح الشكل التالي^(١):

شكل رقم (١) نسبة النساء اللاتي سبق لهن التعرض لعنف عبر الإنترنت



- ٤٤٪ من النساء اللاتي تعرضن للعنف عبر الإنترنت تعرضن له أكثر من مرة.
- أكثر أشكال العنف الرقمي شيوعاً هو تلقي صور أو رموز غير مرغوب فيها ذات محتوى جنسي بنسبة وصلت لـ ٤٣٪، تليها مكالمات هاتفية مضايقة أو اتصالات غير لائقة بنسبة ٣٨٪، و تلقي رسائل مهينة بنسبة ٣٥٪، والابتزاز الجنسي المباشر بنسبة ٢٢٪.
- الفيس بوك المنصة الأولى التي تتعرض فيها النساء للعنف بواقع ٤٣٪ يليها الإنستجرام بواقع ١٦٪ ثم الواتساب بواقع ١١٪ كما يوضح الشكل التالي:

شكل رقم (٢) المنصات التي تتعرض فيها النساء في الدول العربية للعنف على الإنترنت



- ١٢٪ من النساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت أبلغن بتعرضهن للعنف البدني بعد إبلاغ الأسرة بالواقعة.

(١) موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء / دراسة محددات العنف الزوجي ضد المرأة في مصر ، متاحة على الرابط التالي : <https://www.unicef.org/egypt/media/5391/file/Determinants%20of%20violence%20against%20women%20.pdf>

- ٣٥٪ من النساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت أبلغن عن شعورهن بالحزن والاكتئاب، من بينهم نحو ٣٥٪ أبلغن بأنهن فقدن الثقة في الأشخاص من حولهن، فيما أبلغت ١٢٪ من النساء أنه قد راودتهن أفكار انتحارية نتيجة واقعة عنف على الإنترنت.
 - في أعقاب التعرض للعنف الرقمي، طُلب من ٣٦٪ من النساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت تجاهل الأمر، وألقي اللوم على ٢٣٪ منهن، وطُلب من ٢١٪ منهن حذف حساباتهن على مواقع التواصل الاجتماعي، وتعرض نحو ١٢٪ للعنف البدني من قبل العائلة، كما يوضح الشكل التالي:
- شكل رقم (٣) آثار العنف الرقمي على حياة النساء

في أعقاب تجربة عنف على الإنترنت



- ٥١٪ من النساء يؤكدن أن الهجوم عليهن عبر الإنترنت كان "بلا سبب محدد"، فيما اعتقد نحو ٢٣٪ منهن أن السبب هو مظهرهن الخارجي، ونحو ١٦٪ أن السبب يكمن وراء مناصرة حقوق المرأة.

٢- العنف الرقمي ضد المرأة في مصر

شهد المجتمع المصري تطورات تكنولوجية كبيرة ومتلاحقة في السنوات الأخيرة وأصبح التحول الرقمي أولوية لدى أجهزة الدولة المصرية، الأمر الذي أتاح لغالبية الأفراد استخداما متزايدا للإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي حيث أصبحوا يقضون عليها معظم أوقاتهم ويتشاركون حياتهم الخاصة عبرها، مما تزامن معه زيادة في معدلات تعرض النساء للعنف الإلكتروني.

وبحسب بيانات وزارة الاتصالات، بلغت نسبة النساء اللاتي يستخدمن الإنترنت في الاتصال بالآخرين من خلال الشبكات الاجتماعية مثل "فيسبوك" و"تويتر" نحو ٩١.٢٪، مقابل ٩٤.٨٧٪ للذكور.

كما كشف أحدث تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء^(١) عن ارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت عن طريق التليفون المحمول بنسبة زيادة ١٢.٥٪ خلال أول ١٠ شهور من ٢٠٢٢، حيث بلغ عدد مستخدمي الإنترنت خلال أول ١٠ أشهر من ٢٠٢٢ نحو ٦٩.٥ مليون مستخدم مقابل ٦١.٨ مليون مستخدم خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١.

(١) موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء / دراسة محددات العنف الزوجي ضد المرأة في مصر، متاحة على الرابط التالي:

<https://www.unicef.org/egypt/media/5391/file/Determinants%20of%20violence%20against%20women%20.pdf>

وتشير هذه النسب الكبيرة لاستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي إلى تزايد احتمالية تعرض النساء في المجتمع المصري للعنف الرقمي. وهو ما أكدته استطلاع رأي أجرته هيئة بلان الدولية والذي نشرته وزارة التضامن الاجتماعي عبر موقعها الإلكتروني، حيث أشار إلى ارتفاع نسب الفتيات في مصر اللاتي تعرضن للتحرش الإلكتروني وهو شكل من أشكال العنف الرقمي.

كشفت الاستطلاع عن أن نحو ٥٠٪ من الفتيات أفدن بتعرضهن للتحرش الإلكتروني (شكل من أشكال العنف الرقمي) بكثافة أعلى من التحرش بالشارع، وأشار إلى أن التحرش الإلكتروني للفتيات يبدأ من سن ٨ سنوات وتعرض غالبية الفتيات للمضايقات الإلكترونية بين سن ١٤-١٦ عاماً.

كما أفاد أن نحو ٥٨٪ من الإناث في مصر تعرضن للتحرش الإلكتروني، وحوالي ٢٤٪ من الفتيات اللاتي تعرضن للمضايقات الإلكترونية يشعرن بعدم الأمان الجسدي، ونحو ٤٢٪ منهن يعانين من آثار نفسية وعاطفية، و٤٢٪ يفقدن احترام الذات أو الثقة بالنفس، و١٨٪ منهن لديهن مشاكل في المدرسة.

خامساً: جهود الدولة في مواجهة العنف الرقمي ضد النساء

تحظى قضية مناهضة والقضاء على العنف ضد المرأة بجميع أشكاله باهتمام كبير من الدولة حيث تعمل أجهزة الدولة كافة على الحفاظ على حقوق المرأة وعدم النيل منها بأى صورة من الصور، وذلك على النحو المنصوص عليه في دستور ٢٠١٤ والذي تضمن العديد من المواد التي تكفل تمكين المرأة وحماية حقوقها. وتأتي أبرز الجهود كالتالي:

١- عكف المشرع المصري على إصدار قانون خاص بالتحرش الإلكتروني وقد وصف المشرع التحرش بأنه كل تعرّض للغير في مكان عام أو خاص أو مطروق بإتيان أمور أو إيحاءات أو تلميحات جنسية أو إباحية، سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل بأية وسيلة، بما في ذلك وسائل الاتصالات السلكية أو اللاسلكية أو الإلكترونية، أو أية وسيلة تقنية أخرى.

ووضع له عقوبات تحقيقاً للردع الخاص والعام وقد تدرج في عقوبة الحبس ما بين الستين والأربع سنوات كما تدرج في الغرامة ما بين ١٠٠ ألف جنيه إلى ٢٠٠ ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وقد شدد المشرع العقوبة في حالة تكرار الفعل إلى الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائتي ألف جنيه، ولا تزيد على ثلاثمائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين^(١).

٢- يعمل حالياً المشرع المصري على تعديل القانون رقم ١٧٥ لعام ٢٠١٨ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات ليجعله متواكباً مع التطور التكنولوجي في العصر الحالي للتصدي لجرائم الابتزاز الشخصي التي يعاني منها أفراد

(١) - الموقع الرسمي لمجلس الوزراء (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار).

المجتمع وخاصة الفتيات في ظل المنظومة الاجتماعية في الوطن العربي حيث تخضع الفتيات للكثير من القيود والضوابط التي تجعلن عرضة للضغوط مما يسهل ابتزازهن والضغط عليهن.

ولهذا، فكر المشرع في تعديل المادة (٢٥) التي تتعلق بحرمة الحياة الخاصة والاعتداء عليها من خلال التصوير أو التسجيل أو التصنت دون علم أو موافقة الشخص أو في غير الحالات المصرح بها قانوناً أو القيام بنشر معلومات أو أخبار أو صور تنتهك خصوصية الغير دون رضاه سواء أكانت تلك المعلومات صحيحة أو غير صحيحة.

وكذا المادة (٢٦) التي تتعلق باستخدام البرامج والتقنيات المعلوماتية الحديثة وإمكانية تغيير الواقع الذي من شأنه المساس باعتبار وشرف وشخص الإنسان مما يعرضه للابتزاز والتهديد.

٣- إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء ٢٠١٥-٢٠٢٠^(١) تلبية لاحتياجات المجتمع في مواجهة العنف ضد المرأة بكافة أشكاله وصوره، وذلك من خلال أربعة محاور رئيسية: الوقاية، والحماية، والتدخلات والملاحقة القانونية.

٤- عملت وزارة الداخلية على التصدي بحزم لممارسات العنف ضد المرأة بشكل عام والرقمي بشكل خاص، وذلك من عدة أوجه :

- تخصيص وحدات خاصة بأقسام الشرطة لمواجهة العنف ضد النساء، حيث تم تعيين ضابطات شرطة لفحص الوقائع المتعلقة بهن .
- زيادة عدد الدوريات المخصصة للتدخل السريع استجابة لأي اتصالات طارئة تتعلق بالعنف ضد النساء.
- تنظيم دورات أكاديمية الشرطة في مجال مكافحة جرائم العنف ضد النساء مع استعراض لأفضل الممارسات الدولية حول آليات المواجهة والتعاون والدعم للحد من تلك الجرائم.
- تخصيص غرفة عمليات لتلقى شكاوى التحرش -ومن بينها التحرش الإلكتروني- من خلال الخطوط الساخنة المخصصة لهذا الغرض.

٥- قيام المجلس القومي للمرأة^(٢) بإنشاء وحدات مناهضة للعنف ضد الفتيات بالجامعات المصرية بالتعاون مع وزارة التعليم العالي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بهدف دعم المفاهيم الأساسية للمساواة وتكافؤ الفرص لتحقيق التمكين والدعم النفسي والاجتماعي للمرأة حيث تم بالفعل إنشاء ودعم ٢٣ وحدة على مستوى الجامعات الحكومية و٣ وحدات بالجامعات الخاصة.

(١) تقرير الإستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة.

(٢) الموقع الرسمي للمجلس القومي للمرأة

٦- إنشاء مرصد المرأة المصرية بهدف متابعة تنفيذ المستهدفات الخاصة بوضع المرأة في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٣٠ من خلال:

- إعداد مجموعة من التقارير الدورية حول وضع المرأة المصرية وفجوة النوع الاجتماعي
- حصر وعرض القوانين المتعلقة بالمرأة.

- قياس التقدم المحرز في كافة المجالات المتعلقة بتمكين وحماية المرأة من خلال متابعة قيم مؤشرات متابعة الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ ومؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بالمرأة.

٧- إطلاق عدد من الحملات التي يمكن من خلالها التصدي للعنف وخاصة الرقمي وأبرزها:

- حملة " ما تسكتيش " بالطرق السريعة وتصميم وإذاعة الإعلانات المسموعة والمرئية للتشجيع على الإبلاغ عن حالات التحرش.

- حملة " اتكلمى . احم نفسك وغيرك " لزيادة الوعي بالمخاطر الإلكترونية وسبل الإبلاغ عن العنف الرقمي.

- إطلاق حملة " السكة أمان " بمحطات السكك الحديدية للتوعية بأشكال العنف ضد المرأة.

٨- لعب الإعلام دورا بارزا في ذلك الشأن حيث أنشأ منصات للتواصل الاجتماعي بهدف محو الأمية الرقمية ونشر التوعية بخطورة الجرائم الإلكترونية والعنف الرقمي الذي قد تتعرض له النساء وكيفية حماية الأجهزة الرقمية من الاختراق وسرقة المعلومات الشخصية.

سادسا: مقترحات لمواجهة العنف الرقمي ضد النساء^(١)

بذلت الدولة المصرية جهودا مضيئة خاصة في ظل القيادة السياسية الحالية لتمكين المرأة والحفاظ عليها من أى عنف قد تتعرض له. وقد كانت توجيهات القيادة السياسية دافعا لكافة أجهزة الدولة لإسراع الخطى في هذا الشأن، إلا أن هناك مقترحات يمكن أن تسهم في الحفاظ على المرأة ضد العنف الرقمي :

١- مخاطبة نواب الشعب وذلك لإصدار قوانين لمجابهة التطور التكنولوجي وما يمثله من خطورة في ابتزاز وممارسة العنف ضد النساء، مع مطالبات بضرورة تصنيف العنف الأسرى والرقمى كجريمة مخلة بالشرف وينبغى تسجيلها في صحيفة الحالة الجنائية في حالة التكرار.

٢- قيام المؤسسات الدينية، الأزهر والكنيسة، بتصحيح المفاهيم الدينية المغلوطة حول طبيعة المرأة وكيفية التعامل معها بما يحفظ لها كرامتها ودون النيل منها، والتأكيد على منع تعرض النساء للعنف بكافة صورته وأشكاله بما يتفق مع مقاصد الدين والعرف في المجتمع.

(١) العنف الرقمي ضد المرأة: مؤشرات ومقترحات، تمت الزيارة يوم ١٥/٨/٢٠٢٣، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

٣- ضرورة قيام وسائل الإعلام بإعداد برامج تثقيفية سواء للنساء لمعرفة حقوقهن وكيفية الحصول عليها، أو للشباب والرجال لمعرفة كيفية التعامل الصحيح مع النساء دون الإضرار بهن وتعرضهن للأذى النفسي والمادي . فضلا عن الدور التوعوي الهام بشأن القوانين المتعلقة بظاهرة العنف الإلكتروني حتى لا يعتقد البعض أنه عند ممارسته لهذا النوع من العنف سيكون بعيدا عن طائلة القانون والمحاسبة.

٤- تشديد الرقابة على المحتوى الإعلامي والدرامي، وحذف أى مظاهر تروج للعنف بكافة صورته وأشكاله، مع إبراز الجانب الإيجابي للعلاقات الإنسانية.

٥- تأسيس وحدة لرصد العنف ضد النساء في الإعلام، ويمكن أن تسهم التحليلات التي تصدرها هذه الوحدة في صياغة رسائل تتناول قضايا العنف ضد النساء وتساعد على التخطيط لحملة إعلامية وطنية تستهدف النهوض بالوعي العام حول التداعيات السلبية للعنف ضد النساء على الأسرة والمجتمع.

٦- على الجهات المختصة بالشئون الاجتماعية والبحثية القيام بإجراء تحليلات ودراسات بشأن هذه الظاهرة، مع ضرورة توفير معلومات إحصائية دقيقة حول أشكال العنف الممارس ضد المرأة وعمليات التدخل اللازمة مع التحديث المستمر لتتبع المسوح الديموجرافية والصحية والبيانات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية بشكل خاص من أجل رصد الاتجاهات وتقييم التقدم في مجال مناهضة العنف الرقمي ضد النساء .

سابعاً- أشكال العنف الرقمي ضد المرأة وصوره:

١- **التنمر:** هو ما يطال مظهر المرأة الخارجى بشكل عام فقد تجد المرأة من يسخر من صورها كمدخل لتحقيرها والتجريح بكرامتها وإذلالها. فالمتنمر يسمح لنفسه بتوجيه كل الإهانات لامرأة لم يعجبه لونها أو شكل أنفها أو ملامح وجهها أو حجابها، وكم شهدنا على حملات الكترونية شعواء تشن على هذه المرأة او تلك وتطال كرامتها وخصوصيتها وأخلاقياتها لا لسبب إلا لأنها ظهرت لأنها ظهرت في صورة بلباس اسلامى ..

٢- **التحرش والمطاردة الإلكترونية:** وهو استخدام التكنولوجيا للاتصال المستمر والإزعاج والتهديد أو تخويف المرأة على أن يكون هذا السلوك متكرراً ومستمراً وليس حادثاً واحداً، وذلك عن طريق المكالمات المستمرة أو الرسائل النصية أو البريد الصوتي أو الإلكتروني وباستخدام التكنولوجيا للوصول بصورة غير قانونية أو غير مصرح بها إلى الأنظمة أو الحسابات الخاصة بالمرأة لغرض الحصول على المعلومات الخاصة بها، أو الافتراء وتشويه سمعة الضحية المتسهدفة. وهو شبيه بالتحرش الواقعي ولكنه اشد أذى منه، إذ على خلاف المتحرش العادى الذى يمكن رؤيته ومواجهته او حتى تلافيه، فإن المتحرش الإلكتروني يبقى في كثير من الأحيان مجهول الهوية يتخفى خلف قناع الاسماء المستعارة والهويات المتتحلة وهذا ما يحرره من القيود الاجتماعية والمعايير الاخلاقية مما يزيد من المشكلة.

٣- **الابتزاز الإلكتروني**: وهو الوجه الأكثر أذى للعنف الرقمي فهو يسعى الى ابتزاز المرأة والتلاعب بها وتهديدها بغية الحصول منها على مكتسبات مادية أو جنسية أو لتشويه صورتها وسمعتها والتشهير بها وإذلالها وكما هو معلوم ففي مجتمع محافظ كمجتمعنا العربية يصبح أي تهديد يطال سمعة المرأة أو يتمحور حول فضح نشاطاتها سلاحاً فتاكاً يمكن أن يؤدي الى القتل. فالمرأة التي تتعرض لهذا النوع من الابتزاز لسبب أو لآخر تسعى لإيجاد مخرج منه يحفظ لها سمعتها وكيانها، وقد يكون إما بالاستسلام لمطالب الشخص المبتز مع ما يعنيه ذلك من دخول في دوامة جارفة يصعب الخروج منها، أو الذهاب الى حل جذري يتمثل بالانتحار والهروب من الواقع " المشين " مجتمعياً. والكثير من الفتيات يتعرضن للتشهير نتيجة سوء الاستخدام لمواقع التواصل هذا ما احد الباحثين الاجتماعيين في العراق " أنه نحو ٧٨٪ من الفتيات وقعن ضحية تلك الجرائم نتيجة سوء استخدامهن لمواقع التواصل الاجتماعي ولثقتهن بالحسابات الإلكترونية بغض النظر عما إذا كانت حسابات وهمية أو حقيقية، فقد أخذتهن العاطفة وراء ذلك، كم أن الكثير منهن يجهلن كيفية الحفاظ على حساباتهن الشخصية بشكل صحيح ما يجعل اختراق تلك الحسابات أمراً يسيراً بالنسبة لضعاف النفوس ومرتكبي الجريمة الإلكترونية. وتؤكد الدراسات والابحاث أن ٨٨٪ من اسباب الجريمة تقع على الفتاة نفسها، وذكر بعض القضاة أن لولا تجاوب المرأة بتسليم الصور والفيديوهات لما استطاع ضعاف النفوس استغلال ذلك، وأشارت الاحصائيات الى ان الفئات العمرية الأكثر تضرراً يقعن بين (١٦-٣٩) عاماً.

ثامناً- الحماية القانونية للمرأة من العنف الرقمي

ان العنف الرقمي ضد المرأة يعد جريمة الكترونية يعاقب عليها القانون لما فيه من اعتداء على حرية المرأة وخصوصيتها وسمعتها بل من اخطر الجرائم لسعة انتشارها بين الافراد اعتمادا على التقدم الرهيب في وسائل الاتصال الحديثة فمركبها يتخذ من التقنية سبيلاً للتشهير والنيل من المرأة حيث يجد ضعفاء النفوس في وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة سيما في الفيس بوك مكاناً ومنتفضاً لهم مع موت الضمير وغياب الرقيب والين فيلحقون الضرر بالمرأة والمجتمع. وأمام ما تفرضه هذه الجريمة من تحديات فان السؤال المطروح في هذا الاطار هو هل ان النصوص التجريبية التقليدية قادرة على التصدي للتجاوزات التي افرزتها وسائل الاتصال الحديثة على المرأة أم يجب تشريع نصوص مستحدثة تواكب هذا التطور؟

ان ضمان حماية المرأة من العنف ووصفه بالحقوق القانوني، يتطلب اصدار تشريعات من شأنها تحقيق العدل والمساواة والنظام والأمن لضمان حق المرأة من حياة خالية من العنف وفق منهج قائم على احترام الحقوق والحريات وتحديد الواجبات والمسؤوليات في مختلف المجالات لمحاربة العنف ضد المرأة.

فللقوانين أهمية كبرى في مواجهة هذه الظاهرة لذلك فقد حرصت العديد من التشريعات العربية إلى تضمين تشريعاتها بنصوص قانونية تكفل للمرأة حقها ضد كل ما يعترضها والقضاء على كل أشكال التمييز ضدها.

تطبيقات قضائية

١- المحكمة الأوروبية تلزم روسيا بتعويض امرأة قطع زوجها يديها

قضت المحكمة الأوروبية بأن تدفع الحكومة الروسية تعويضا قدره ٣٧٠ ألف يورو لامرأة هاجمها زوجها وقطع يديها.

وقالت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية، إن روسيا فشلت في مواجهة ظاهرة العنف المنزلي، وألزمت الحكومة الروسية، بدفع تعويضات لأربع نساء، تعرضن لهجمات وحشية. بين الضحايا، مرغريتا غراتشيفا، التي قام زوجها باختطافها، والهجوم عليها بفأس عام ٢٠١٧. وطالبت المحكمة روسيا، ببذل جهود كافية بشكل عاجل، لوقف هذا النوع من العنف المنزلي، في المستقبل.

وأكدت المحكمة أن العنف المنزلي يتفشى في روسيا بمعدلات كبيرة، وأن روسيا انتهكت، بوضوح، بندين، من بنود اتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية.

وكان زوج غراتشيفا، قد اختطفها في منطقة نائية في الغابات، واستخدم الفأس لقطع يديها.

وكانت غراتشيفا قد أبلغت الشرطة قبل ذلك بأن زوجها يمارس العنف المنزلي ضدها، لكن رجال الشرطة لم يفعلوا شيئا، وتجاهلوا شكاواها المتكررة.

وعثر لاحقا على يدها اليسرى في الغابة، وقام الأطباء بإعادة وصلها للجسد، كما تم تركيب يد اليمنى صناعية، بعد حملة لجمع التبرعات.

ويقضي زوجها السابق، حاليا حكما بالسجن لمدة ١٤ عاما.

وقالت المحكمة، إن قضية غراتشيفا، توضح كيف أن القوانين الروسية، تسمح للشرطة بتجاهل حوادث العنف المنزلي، حتى تتفاقم، وتؤدي لإصابات جسدية، وخيمة.

وطالبت موسكو بإعادة تعريف العنف المنزلي، والجرائم التي تندرج تحته، وتجرى جميع الأطراف التي ترتكبه^(١).

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، قد وقع عام ٢٠١٧، قانونا جديدا، يقلص العقوبات على جرائم العنف المنزلي، كما جعل جرائم الدرجة الأولى، التي لا تؤدي لجروح جسدية، غير مندرجة قانونا تحت بند "الجرائم".

وتضمن قرار المحكمة إلزام موسكو بدفع تعويضات لثلاث نساء أخريات لنفس السبب.

وكتبت محامية إحدى الضحايا "لقد فرنا" على صفحتها على موقع فيس بوك.

(١) العنف المنزلي: المحكمة الأوروبية تلزم روسيا بتعويض امرأة قطع زوجها يديها، مقال متاح على الموقع الإلكتروني لجريدة بي بي سي عربي، ١٤ ديسمبر ٢٠٢١، تاريخ الزيارة ١/١/٢٠٢٠.

وأضافت "كل واحدة من هؤلاء النسوة، تعرضت لإصابات شديدة، بسبب تقاعس، الدولة في مواجهة جرائم العنف المنزلي".

وكانت روسيا قد اعترضت سابقاً على مطالبة هؤلاء النساء بالحصول على تعويضات منها.

وقال ميخائيل غالبرين، نائب وزير العدل الروسي، إن الدولة لا ينبغي أن تتحمل المسؤولية، عن جرائم العنف المنزلي، التي يرتكبها الأفراد.

٢- السجن المؤبد لرجل قتل زوجته بلدغة كوبرا في فراشها قبل تعافيتها من لدغة أولى

أصدرت محكمة في الهند حكماً بالسجن المؤبد، وهو أمر نادر الحدوث في المحاكم الهندية، ضد رجل اتهم بقتل زوجته بعد أن مكن أفعى من فصيلة كوبرا من لدغها.

واعترضت السلطات سوراج كومار منذ العام الماضي بعد مقتل زوجته إثر لدغة كوبرا.

وبدأت التحقيقات في الواقعة بعد أن زعمت أسرة الزوجة أن ابنتهم قُتلت، مؤكدين أنهم تعرضوا لمضايقات من سوراج بسبب المهر.

وأدانت المحكمة الزوج بإطلاق أفعى كوبرا في فراش زوجته وأثرها وهي نائمة.

وعُثر على ربة المنزل البالغة من العمر ٢٥ سنة ميتة في منزلها في مايو/ أيار من العام الماضي. وظهرت لدى الأسرة شكوك في الطريقة التي ماتت بها ابنتهم وأثرها لأنها تعرضت لللدغة من أفعى روسل قبل وفاتها بأسابيع قليلة. وكانت الزوجة لا تزال تتعافى من تلك اللدغة عندما لدغتها كوبرا، مما أدى إلى وفاتها^(١)

ورجحت تحقيقات الشرطة أن سوراج كان وراء الحادثين، كما أُلقت الشرطة القبض على الرجل الذي سهل له تطويع الأفاعي، والذي تحول إلى شاهد إثبات ساعد السلطات في حل القضية.

وقال موقع لايف لو (Live Law) القانوني الهندي إن لائحة الاتهامات التي وجهتها الشرطة للزوج وصلت إلى ألف صفحة تناولت بالتفصيل وجود عنصر المؤامرة بوضوح وكيف خطط لها ونفذها سوراج.

ووصفت النيابة القضية بأنها كانت "الأكثر ندرة بين القضايا النادرة"، مطالبة بتوقيع عقوبة الإعدام على الزوج.

وقال القاضي أيضاً إنها قضية نادرة وأصدر حكماً بالسجن المؤبد على سوراج وألزمه بدفع غرامة قيمتها ٥٠٠ ألف روبية.

وتعرض النساء في الهند للعنف على اختلاف أشكاله، بما في ذلك العنف الأسري وأبرز ممارساته الاغتصاب الذي يستشري في هذه الدولة الآسيوية، إذ شق رجل هندي بطن زوجته الحامل، مما أدى إلى موت الجنين.

(١) السجن المؤبد لرجل قتل زوجته بلدغة كوبرا في فراشها قبل تعافيتها من لدغة أولى: مقال متاح على جريدة بي بي سي عربي، ١٣ أكتوبر

٢٠٢١، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

وقالت أسرة الزوجة إن زوجها ها جمها " لأنه أراد معرفة جنس الجنين " ، مؤكدين أن الزوجين لديهما خمس بنات وأن الأب كان يمارس ضغوطا على زوجته لتنجب ذكرا.

وفي أغسطس الماضي، ماتت فتاة هندية بعدما أشعلت النار في نفسها، احتجاجا على طريقة التعامل معها إثر اتهامها لأحد أعضاء البرلمان باغتصابها.

وسلط الحادث المروع الأضواء مجددا على حوادث الاغتصاب، والمعاملة السيئة للنساء، في الهند.

وأحرقت الفتاة (٢٤ عاما) نفسها الأسبوع الماضي بعد تحديثها عن اضطهاد من قبل عناصر في الشرطة، والقضاء، والنيابة عن عضو البرلمان الذي اتهمته باغتصابها في وقت سابق.

وقامت الفتاة وصديق لها ببث مباشر على فيسبوك، الأسبوع الماضي، قبل أن يقوموا بسكب البنزين على نفسيهما، وإشعال النار.

وفي يوليو الماضي، تعرضت فتاة تُدعى نيهاسوان، ١٧ عاما، للضرب حتى الموت على يد بعض أفراد أسرتها بسبب خلاف على ملابسها.

وبدأت القصة بخلاف بين الفتاة وجدها على ارتداء الجينز الذي كان الجد يرفض أن ترتديه حفيدته، ومن ثم تعرضت للضرب وعثر على جثتها معلقة في أحد الجسور في اليوم التالي لتعرضها للعنف.

وأحرقت فتاة في شمال الهند عام ٢٠١٨ وهي في طريقها إلى جلسة محاكمة رجلين اتّهما باغتصابها، ورفعت ضدّهما دعوى قضائية.

وانطلقت حملة في أغسطس الماضي تطالب بتجريم ممارسة الجنس مع الزوجات قسرا، وذلك بعد صدور أحكام قضائية متضاربة في قضايا اغتصاب زوجي.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

بما أن ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة قديمة وكبيرة الاتساع منذ أن كانت في العصر الجاهلي تباع المرأة وتشترى، وتوآد في التراب وهي حية، فلا نتوقع أن يكون حل هذه الظاهرة أو علاجها آتيا وبفترة قصيرة. وإنما لابد من كونه جذريا وتدرجيا من أجل القضاء عليها أو الحيلولة إلى إنقاصها بأكبر قدر ممكن. وذلك عبر:

أولا : النتائج

- أغلب ضحايا العنف الأسري هم النساء والأطفال. لكن الوصول لهؤلاء الضحايا ليس أمرا سهلا. فقبل أن نلتقي خلود، توصلنا مع العديد من النساء لكنهن رفضن الحديث إلينا؛ إذ لا يرغبن في الكشف عن تفاصيل ما تعرضن له من عنف خوفا مما يصفنه بـ "الفضيحة" أو "الوصمة المجتمعية".
- هذا الرفض هو أحد أسباب استمرار مشكلة العنف الأسري. فالضحايا يخشون الحديث ليس فقط للإعلام، بل حتى للسلطات المعنية التي يمكنها التدخل لإنقاذهم. فالأعراف الاجتماعية تستنكر أن تذهب المرأة، مثلا، للدوائر الرسمية كي تشتكي أبا أو أخوا أو زوجها.
- لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورا مهما في تسليط الضوء على تلك الجرائم.
- لكن في بعض الأحيان، يتعذر إيجاد الشهود في قضايا العنف الأسري، ولهذا يصبح إثبات الضرر الواقع على الضحية أمام القضاء أمرا بالغ الصعوبة، بحسب مايكل رؤوف، الذي يشدد على أن هناك حاجة ماسة "لقانون موحد ضد العنف يضم آليات للعقاب والإثبات تختلف عما ورد في قانون العقوبات".
- لا توجد إحصاءات دقيقة ومنتظمة ترصد تطور ظاهرة العنف الأسري بصورة دورية ومنهجية.
- ويقول مسؤولون إن حوالي ثلث النساء في مصر يتعرضن لأحد أشكال العنف الأسري.
- وخلال العقد الماضي، حاولت الكثير من الجمعيات الحقوقية والنسوية والمجلس القومي للمرأة تقديم مشاريع قوانين متخصصة لمواجهة العنف الأسري، لكن كل هذه المحاولات لم تكلل بالنجاح لأسباب غير واضحة. فالقانون المطبق حاليا على هذه الجرائم هو قانون العقوبات العام.
- أن العقوبات المطبقة على جرائم الاعتداءات البدنية داخل الأسرة، في مجملها، غير رادعة. الكثير من الرجال يتمادون في ضرب زوجاتهم لأنهم واثقون من أنهم لن يتعرضوا للعقوبة تذكر".

ثانياً: التوصيات

- الرجوع إلى القانون الإلهي والشريعة الإسلامية التي تعطي للمرأة كامل حقوقها وعزتها وكرامتها، كما وتقدم لها الحماية والحصانة الكاملة. قال تعالى (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) (البقرة ٢٢٨)، (وعاشروهن بالمعروف) (النساء ١٩)، وينظر إليها كإنسانة لها ما للرجل وعليها ما عليه، وأنها مساوية له في جميع الأحكام إلا ما خرج بالدليل، (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالا كثيرا ونساء) (النساء ١).
- وقد أثبتت التجربة أن القوانين الوضعية لم تتمكن من إعطاء المرأة حقوقها وحمايتها، وإن كانت ترفع الشعارات لصالحها.
- تطبيق هذه القوانين الإسلامية من قبل المسؤولين كالحكومات والمؤسسات والمتصددين للأموال، ومعاينة من يقوم بالعنف ضدها، كي تحس المرأة بالأمن والأمان وهي قابعة في قعر دارها، أو عاملة في محل عملها، أو ماشية في طرقات بلدها.
- التوعية الاجتماعية سواء كان ذلك في المجتمع الأنثوي أو في المجتمع العام، إذ لا بد من معرفة المرأة لحقوقها، وكيفية الدفاع عنها، وإيصال صوت مظلوميتها إلى العالم بواسطة كافة وسائل الإعلام، وعدم التسامح والتهاون والسكوت في سلب هذه الحقوق، وصناعة كيان واعى ومستقل لوجودها.
- ومن طرف آخر نشر هذه التوعية في المجتمع الذكوري أيضا، عبر نشر ثقافة احترام وتقدير المرأة التي تشكل نصف المجتمع بل غالبية.
- * إن الدور التي تلعبه وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة في بث العديد من الثقافات إلى جميع المجتمعات سلبا أو إيجابا واضحة للجميع، لذا من الضروري تعميم هذه التوعية لتصل إلى هذه الوسائل لتقوم بالتغطية اللازمة لذلك.
- ولا بد من تضاعف هذه الجهود بالنسبة إلى وسائل التلفزة لحذف المشاهد والمقاطع التي توحى من قريب أو بعيد إلى تدعيم ظاهرة العنف ضد المرأة.
- * إنشاء المؤسسات التي تقوم بتعليم الأزواج الجدد على كيفية التعامل الصحيح مع بعضهما البعض ومراعاة حقوقهما المتبادلة تجاه الآخر، وكيفية تعامل الزوج مع زوجته ليكون مصداقا لوصايا المعصومين (ع) في حق المرأة، فعن رسول الله (ص): (اتقوا الله عز وجل في النساء فإنهن عوان (أي أسيرات) بين أيديكم، أخذتموهن على أمانات الله)، وعنه (ص): (ما زال جبرائيل يوصيني بالنساء حتى ظننت أنه سيحرم طلاقهن).

وعن أمير المؤمنين (ع): (إن المرأة ريحانة وليست بقهرمانة) و(الاستهتار بالنساء حمق)، وعن الإمام زين العابدين (ع): (وأما حق زوجتك فان تعلم أن الله عز وجل جعلها لك سكنا وأنسا، لأنها أسيرتك (فهي قد ربطت مصيرها بمصيرك. إذن فهي مثل الأسيرة لديك) ولا بد أن تطعمها وتكسوها، وإذا جهلت عفوت عنها). وكذلك تعليمهم على عدم توقع الزوج من زوجته مراعاة حقوقه وتنفيذها بجميع حذاريفها وأدق تفاصيلها، ليقوم في المقابل بهضم حقوق زوجته قاطبة.

• وأخيرا.. فان مشوار علاج العنف لازال في بداياته حتى تتغير العقلية والرؤية العامة تجاه المرأة، وتصبح المرأة إنسانا ذو كيان، وذو اعتبار ثابت لا يمكن في أي وقت التنازل عن حقوقه والتضحية عن مكتسباته. وإن أهم التحديات التي تواجه وقاية المرأة من العنف وتهدها هو الفرق بين ما يقال وبين ما يمارس، فهناك كلام كثير يقال عن المرأة، لكن ما يمارس يختلف ويناقض ما يقال، فمن المهم إذن أن يتطابق القول والممارسة في معاملة المرأة.

هناك حاجة ماسة "لقانون موحد ضد العنف يضم آليات للعقاب والإثبات تختلف عما ورد في قانون العقوبات".

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. المصادر:

- المعجم الوسيط

- لسان العرب: ابن منظور، لسان العرب، المجلد ١٠، بيروت، ٢٠١٤.

٢. الكتب

- سهيلة بنات (٢٠٠٨)، العنف ضد المرأة: أسبابه، آثاره، وكيفية علاجه (الطبعة الأولى)، عمان-الأردن: دار المعترف للنشر والتوزيع.

- شيلان محمد (٢٠١٨)، المعالجة الجنائية للعنف ضد المرأة في نطاق الأسرة: دراسة تحليلية مقارنة (الطبعة الأولى)، القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.

- شفاء صلاح الصعوب: "الصراع القيمي المؤدي إلي الجرائم الموجه ضد النساء علي أساس النوع الاجتماعي"، دار الخليج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ٢٠٢١.

- محمد سيد فهمي: العنف الأسري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص١٦، خالد بن سعود الحلبي، العنف الأسري أسبابه ومظاهره وعلاجه، دار الوطن للنشر، الرياض، ٢٠٠٩.

- منال عبد الله (٢٠٠٤)، "بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على جرائم العنف الأسري ضد المرأة"، مركز النظم العالمية

٣. المقالات والمجلات

- مقال "التركيز على الوقاية لوقف العنف" منشور في unwomen.org.

- مقال "ثمان طرق لوقف العنف ضد المرأة" منشور في yali.state.gov.

- مقال "طرق إنهاء العنف تجاه الفتيات" منشور في plan-international.org.

- مقال Denis Bocquet "قال الأمين العام للأمم المتحدة في اليوم العالمي إن العنف ضد المرأة "علامة عار" على مجتمعاتنا" منشور في news.un.org.

- مقال Laura Michele Diener "ما الذي يمكنك فعله لمنع العنف ضد المرأة" منشور في marshall.edu.

- مقال Denis Bocquet "قال الأمين العام للأمم المتحدة في اليوم العالمي إن العنف ضد المرأة "علامة عار" على مجتمعاتنا" منشور في news.un.org.

- مقال Laura Michele Diener "ما الذي يمكنك فعله لمنع العنف ضد المرأة" منشور في marshall.edu.

- بيان صحفي: البيانات الجديدة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تؤكد: العنف ضد المرأة ازداد سوءًا نتيجة جائحة فيروس كوفيد-١٩، التاريخ: الأربعاء ٢٤ نوفمبر ٢٠٢١، تاريخ الزيارة ١٦/٨/٢٠٢٢، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:
- <https://www.unwomen.org/en/news-stories/in-focus/2021/11/in-focus-16-days-of-activism-against-gender-based-violence>
- تفشي فيروس كورونا "يؤجج" العنف الأسري: ١٨ أبريل ٢٠٢٠ - سكاي نيوز عربية - أبوظبي، تمت الزيارة ١٥/٨/٢٠٢٢، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:
- <https://www.skynewsarabia.com/world/1337665> -
- تزداد مستويات العنف المنزلي على الصعيد العالمي والإقليمي، مع تصاعد جائحة كوفيد-١٩، متاحة على الموقع الإلكتروني التالي:
- <https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/after-pandemic-what-awaits-victims-of-domestic-violence-in-time-of-coronavirus/>
- <https://www.france24.com/ar/> /
- بعد الجائحة.. ما الذي ينتظر ضحايا العنف الأسري في زمن ...
- <https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/after-pandemic-what-awaits-victims-of-domestic-violence-in-time-of-coronavirus/>
- تمكين الطلاب في المدارس الألبانية من خلال تدريب الدفاع عن النفس، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.unwomen.org/en/news-stories/feature-story/2021/11/empowering-students-in-albanian-schools-through-self-defense-training>
- مفتى الجمهورية: الإسلام حذّر من العنف ضد المرأة والنبي أوصى بحسن معاملة النساء: ، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:
- <https://www.youm7.com/story/2019/>
- مقال بعنوان " حلول لمواجهة العنف ضد المرأة والتوعية ضد تعنيف المرأة"، عيد محمد، تاريخ النشر ٧/١٠/٢٠٢٠، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:
- <https://www.hellooha.com/articles/29-!>
- العنف المنزلي: المحكمة الأوروبية تلزم روسيا بتعويض امرأة قطع زوجها يديها، مقال متاح على الموقع الإلكتروني لجريدة بي بي سي عربي، ١٤ ديسمبر ٢٠٢١، تاريخ الزيارة ١/١/٢٠٢٠ .
- <https://www.bbc.com/arabic/world-59661647>

- السجن المؤبد لرجل قتل زوجته بلدغة كوبرا في فراشها قبل تعافيا من لدغة أولى: مقال متاح على جريدة بي بي سي عربي، ١٣ أكتوبر ٢٠٢١، متاح على الموقع الإلكتروني التالي
<https://www.bbc.com/arabic/world-58901767>
- "هل فاقمت أزمة كورونا من العنف الواقع على المرأة العربية؟"، مقال متاحة على جريدة بي بي سي عربي، ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٠، متاحة على الموقع الإلكتروني التالي:
<https://www.bbc.com/arabic/interactivity-55060915>
- العنف الرقمي ضد المرأة: مؤشرات ومقترحات، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:
<https://draya-eg.org/2023/01/06/>
- مقال بعنوان "العنف ضد المرأة وأهم الحلول المقدمه للقضاء على هذه الظاهرة"، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:
<https://www.taqafatona.xyz/2021/03/Violating-women.html>
- القضاء على العنف ضد المرأة في صدارة اهتمامات الدولة.. اعرف الخطوات المتخذة: جريدة اليوم السابع، الأربعاء، ٠٨ سبتمبر ٢٠٢١ ٠٨:٠٠ ص ٢٠٢٢، متاحة على الموقع الإلكتروني التالي:
<https://www.youm7.com/story/2021/9/8/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%>
- ظاهرة العنف ضد المرأة، متاحة على الموقع الإلكتروني التالي:
<http://www.arabwomenorg.org/Landing.aspx?ID=1>
- العنف ضد المرأة أثناء جائحة كوفيد-١٩، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:
<https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/question-and-answers-hub/q-a>
- "من ١٦ يوماً من النشاط إلى ٣٦٥ يوماً من العمل لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:
<https://www.unwomen.org/en/news-stories/feature-story/2021/11/from-16-days-of-activism-to-365-days-of-action-to-end-gender-based-violence>

٤. الجراند اليومية

- الجريدة الرسمية - العدد ٢٣ (تابع) في ٥ يونيو سنة ٢٠١٤.

- الجريدة الرسمية - العدد ٣٢ مكرر (أ) في ١٥ أغسطس سنة ٢٠٢١.

٥. النصوص القانونية:

- المادة رقم ٢٤٢ مكرراً من قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٢١.

٦. الوثائق والمنشورات:

- موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء / دراسة محددات العنف الزوجي ضد المرأة في مصر ، متاحة على الرابط التالي :

<https://www.unicef.org/egypt/media/5391/file/Determinants.pdf>

- الموقع الرسمي لمجلس الوزراء (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار) .

<https://www.idsc.gov.eg/>

- الموقع الرسمي للمجلس القومي للمرأة

<http://ncw.gov.eg/>

بحوث وتقارير

التقارير:

- منظمة الصحة العالمية، تقريرها حول العنف ضد المرأة، ٩ مارس ٢٠٢١.

- "إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة"، الأمم المتحدة - حقوق الإنسان.

- الأمم المتحدة : إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة : نيويورك : الأمم المتحدة : ١٩٩٣ الأمم المتحدة - حقوق الإنسان.

- تقرير الإستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة.

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة / تقرير العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي / رؤى من دراسة متعددة الأقطار في الدول العربية ، متاح على الرابط التالي :

- <https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/2022->

- منظمة الصحة العالمية، المكتب الاقليمي لشرق المتوسط، متاحة على الموقع الالكتروني التالي

<https://www.emro.who.int/ar/violence-injuries-disabilities/violence-news/levels-of-domestic-violence-increase-as-covid-19-pandemic-escalates.html>

- منظمة الصحة العالمية، كلية لندن للنظافة الصحية والطب الاستوائي، مجلس جنوب أفريقيا للبحوث الطبية.

تقديرات عالمية وإقليمية عن العنف ضد المرأة: معدلات انتشار عنف العشير والعنف الجنسي على يد غير الشريك

وآثارهما الصحية. منظمة الصحة العالمية: جنيف، ٢٠١٣

ثانياً: المراجع الاجنبية

-Avni Amin, Violence against women: health consequences, prevention and response, Ge-neva, Switzerland: World Health Organization, Page 15. Edited.

-Bethany Allen-Abrahamian " China's Domestic Violence Epidemic, " Axios, March 7 ,2020. <http://www.axios.com/china-domestic-violence-coronavirus-quarantine-7b00c3ba-35bc-4d16-afdd-b76ecfb28882.html>.

"-Causes and Effects of Gender-Based Violence",
www.hrlibrary.umn.edu, Page 2,3, Retrieved 17-6-2020. Edited

- Danielle Spencer (7-3-2018), "5 links between poverty and violence against women"،
www.actionaid.org.uk, Retrieved 21-4-2020. Edited

- d. "Elder abuse", www.womenshealth.gov, Retrieved 25-4-2020. Edited
Jhumka Gupta, "What does coronavirus mean for violence against women?," Women's
Media Centre, March 19, 2020.

[http://www.Womensmediace\]ter.com/news-features/what-does-coronavirus-mean-for-violence-against-women](http://www.Womensmediace]ter.com/news-features/what-does-coronavirus-mean-for-violence-against-women).

Emotional and verbal abuse", www.womenshealth.gov, Retrieved 26-7-
2018. Edited

- Gunilla Krantz, Claudia Garcia-Moreno, "Violence against women"،
ech.bmj.com, Retrieved 26-7-2018. Edited.

-Hope Hutchins and Marie Sinha (2013), Impact of violence against women, Canada:
Cana-da.ca, Page 1. Edited.

-Irish Consortium on Gender Based Violence (2012), The Health and Social
Consequences of Violence Against Women and Girls, Dublin ,Republic of Ireland: Irish
Consortium on Gender Based Violence, Page 3. Edited.

- Melissa Godin, "As Cities Around the World Go on Lockdown, Victims of Domestic
Violence Look for a Way -https://time.com/5803887/coronavirus.victims/-violence-
domestic. March 18, 2020, Time

- Nancy Crowel, Ann Burgess (1996), Understanding Violence Against Women, United
States of America: National Academy of Sciences, Page 56, 62, 67. Edited

- outlook (2002), Violence Against Women: Effects on Reproductive Health, United
States: path organization, Page 3, Part 20. Edited.

- Selim Jahan (19-11-2018), "Violence against women, a cause and
consequence of inequality"، www.hdr.undp.org, Retrieved 17-6-2020. Edited

- Summary_Keyfindings_Arabic_Final_2022.pdf

The National Academies Press (1996), Understanding Violence Against Women, United
States: The National Academies Press, Page 79. Edited.

- World Health Organization (2000), Women's Mental Health: An Evidence Based
Review, Geneva: Mental Health Determinants and Populations Department of Mental
Health and Substance Dependence World Health Organization, Page 71. Edited.

- National Domestic Violence Hotline, "Staying Safe During COVID-19," National Do-
mestic Violence Hotline, March 13, 2020,

<http://www.theholine.org/2020/03/13/staying-safe-during-covid-19/>.

National Domestic Violence Hotline, "Staying Safe During COVID-19," National Do-
mestic Violence Hotline, March 13, 2020,

<http://www.theholine.org/2020/03/13/staying-safe-during-covid-19>,

- The National Academies Press (1996), Understanding Violence Against Women, United States: The National Academies Press, Page 79. Edited.
- "-Violence against women", www.paho.org, Retrieved 24-4-2020. Page 7 Edited.
- Violence against women", unstats.un.org, Retrieved 24-4-2020. Page 134. Edited
- World Health Organization (1997), Violence against women Health consequences, Geneva, Switzerland: World Health Organization, Page 1. Edited.
- United Nations (2010), Handbook for Legislation on Violence against women, New York: United Nations, Page 14. Edited.
- "-What causes violence against women?", www.fokuskvinner.no, 23-1-2013 ، Retrieved 21-4-2020. Edited.

References:**• almasadir:**

• almuejam alwasit

• lisan alearabi: abn manzurin, lisan alearabi, almujuhad 10, bayrut, 2014.

• alikutub:

• suhaylat banat (2008), aleunf dida almar'ati: 'asbabuhu, atharuhu, wakayfiat eilajih (altabeat al'uwlaa), eaman-al'urdun: dar almuetazi lilnashr waltawziei.

• shilan muhamad (2018), almuealajat aljinaviyat lileunf dida almar'at fi nitaq al'usrati: dirasat tahliliat muqaranatan (altabeat al'uwlaa), alqahiratu: almarkaz alearabii lilnashr waltawzie.

• shifa' salah alsueuba: "alsirae alqiamii almuadiy 'iilay aljaravim almuajah dida alnisa' eali 'asas alnawe aliaijtimaaii" , dar alkhalij lilnashr waltawzie, altabeat alawli 2021.

• muhamad sayid fahmi : aleunf al'usri, almaktab aljamieiu alhadith, al'iiskandariat , altabeat al'awli, 2012, sa16, khalid bin sueud alhalabi, aleunf al'usariu 'asbabuh wamazahiruh waeilajuhu, dar alwatan lilnashr, alrayad, 2009.

• manal eabd allah (2004), "baed aleawamil alaijtimaiat walaiqtisadiat almuathirat ealaa jaravim aleunf al'usarii dida almar'ati", markaz alnuzum alealamia

• almaqalat walmajalaat:

• maqal "altarkiz ealaa alwiqayat liwaqf aleunfi" manshur fi unwomen.org.

• maqal "thmani turuq liwaqf aleunf dida almar'ati" manshur fi vali.state.gov.

• maqal "turuq 'iinha' aleunf tujah alfatayati" manshur fi plan-international.org .

• maqal Denis Bocquet "qal al'amin aleamu lil'umam almutahidat fi alyawm alealamii 'iina aleunf dida almar'a "ealamat eari" ealaa mujtamaeatina" manshur fi news.un.org.

• maqal Laura Michele Diener "maa aladhi yumkinuk fieluh limane aleunf dida almar'ati" manshur fi marshall.edu .

• maqal Denis Bocquet "qal al'amin aleamu lil'umam almutahidat fi alyawm alealamii 'iina aleunf dida almar'a "ealamat eari" ealaa mujtamaeatina" manshur fi news.un.org .

• maqal Laura Michele Diener "maa aladhi yumkinuk fieluh limane aleunf dida almar'ati" manshur fi marshall.edu

• byan sahafi: albayanat aljadidat min hayyat al'umam almutahidat lilmar'at twkkid: aleunf dida almar'at aizdad sw'an natiijat jayihat fayrus kufid-19 , altaarikhu: al'arbiea' 24 nufimbir 2021, tarikh alziyarat 16/8/2022 , mutah ealaa almawqie alalkutrunaa altaalaa: <https://www.unwomen.org/en/news-stories/in-focus/2021/11/in-focus-16-days-of-activism-against-gender-based-violence>

• tafashiy fayrus kuruna "yuajiji" aleunf al'usri: 18 'abril 2020 - skay niuz earabiatan - 'abuzabi, tamat alziyarat 15/8/2022, mutah ealaa almawqie alalkutrunaa altaalaa: <https://www.skynewsarabia.com/world/1337665> -

• tazdad mustawayat aleunf almanzillii ealaa alsaeid alealamii wal'iiqlimii, mae taseud jayihat kufid-19, mutahatan ealaa almawqie alalkitrunii altaali: <https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/after-pandemic-what-awaits-victims-of-domestic-violence-in-time-of-coronavirus/>
<https://www.france24.com/ar/>

• baed aljayihati.. ma aladhi yantazir dahaya aleunf al'usarii fi zaman ...

<https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/after-pandemic-what-awaits-victims-of-domestic-violence-in-time-of-coronavirus/>

<https://www.unicef.org/egypt/media/5391/file/Determinants.pdf> - almawqie alrusmaa limajlis alwuzara' (markaz almaelumat wadaem waitikhadh alqarar) .

<https://www.idsc.gov.eg/>

• almawqie alrusmaa lilmajlis alqawmaa lilmar'a

<http://ncw.gov.eg/>

• **buhuth wataqarir:**

• **altaqarir:**

• munazamat alsihat alealamiati, tuqaririha hawl aleunf dida almar'ati, 9 mars 2021.

• "'iielan bishan alqada' ealaa aleunf dida almar'ati", al'umam almutahidat - huquq al'iinsani.

• al'umam almutahidat : 'iielan bishan alqada' eali aleunf dida almar'at : niuyurk : al'umam almutahidat : 1993 al'umam almutahidat - huquq al'iinsani.

• taqrir al'iistratijiya alwataniyat lilqada' ealaa aleunf dida almar'ati.

• hayyat al'umam almutahidat lilmar'at / taqrir aleunf dida almar'at faa alfada' alraqmaa / rua min dirasat mutaeadiyat al'aqtar faa alduwal alearabiat , mutah ealaa alraabit altaalaa :

<https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/2022> -

• munazamat alsihat alealamiatu, almaktab alaqilimaa lisharq almutawasiti, mutahatan ealaa almawqie alalkitrunii altaali

<https://www.emro.who.int/ar/violence-injuries-disabilities/violence-news/levels-of-domestic-violence-increase-as-covid-19-pandemic-escalates.html>

• munazamat alsihat alealamiati, kuliyat landan lilmazafat alsihiyat waltibi alaistiwayiy, majlis janub 'afriqia lilbuhuth altibiyati. taqdirat ealamiyat wa'iiqlimiya ean aleunf dida almar'ati: mueadalat aintishar eunf aleashir waleunf aljinsii ealaa yad ghayr alsharik watharuhuma alsihiyati. munazamat alsihat alealamiati: jinif, 2013

فهرس الموضوعات

٣٠٥٣ المقدمة
٣٠٥٤ أولاً: تساؤلات الدراسة:
٣٠٥٤ ثانياً: أهداف الدراسة
٣٠٥٤ ثالثاً: أهمية الدراسة
٣٠٥٥ رابعاً: منهجية الدراسة :
٣٠٥٥ خامساً: خطة الدراسة:
٣٠٥٧ الفصل التمهيدي ماهية العنف ضد المرأة وأشكاله
٣٠٥٧ المبحث الأول ماهية العنف ضد المرأة
٣٠٦٠ المبحث الثاني أشكال العنف الممارس ضد المرأة
٣٠٦٤ الفصل الأول (العنف ضد المرأة في مصر)
٣٠٦٤ المبحث الأول : صور العنف ضد المرأة في مصر
٣٠٦٤ المطلب الأول : التمييز ضد المرأة في نصوص التجريم والعقاب:
٣٠٦٦ المطلب الثاني : ختان الإناث
٣٠٧٠ المطلب الثالث : الإجهاض
٣٠٧٢ المطلب الرابع : التحرش الجنسي:
٣٠٧٥ المطلب الخامس : العنف الأسري:
٣٠٧٧ المبحث الثاني: تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء
٣٠٨٠ الفصل الثاني : الدور الذي تقوم به الدولة لمواجهة العنف في مصر
٣٠٨١ المبحث الأول: العنف ضد المرأة في البلدان العربية
٣٠٨٣ المبحث الثاني: الدول العربية وقوانين مناهضة العنف ضد المرأة
٣٠٨٥ المبحث الثالث: أسباب العنف ضد المرأة
٣٠٩١ الفصل الثالث: آثار العنف ضد المرأة
٣٠٩١ المبحث الأول: الآثار الجسدية للعنف ضد المرأة
٣٠٩٣ المبحث الثاني: الآثار النفسية للعنف ضد المرأة
٣٠٩٤ المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للعنف ضد المرأة
٣٠٩٦ المبحث الرابع : الآثار الصحية للعنف ضد المرأة
٣٠٩٩ الفصل الرابع جانحة كورونا وزيادة العنف ضد المرأة

- المبحث الأول أثر جائحة كوفيد-١٩ على سلامة المرأة سواء في المنزل أو في الأماكن العامة ٣١٠٠
- المبحث الثاني العوامل التي أدت إلى تفاقم مخاطر العنف ضد المرأة أثناء جائحة كوفيد-١٩ ٣١١١
- الفصل الخامس الاجراءات المتخذة للحد من العنف ضد المرأة..... ٣١١٤
- المبحث الأول دور المنظمات العالمية والمجتمع المدني في الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة ٣١١٤
- المبحث الثاني تأثير البيئة والمجتمع على مشكلة العنف ضد المرأة..... ٣١١٩
- الفصل السادس العنف الرقمي ضد المرأة..... ٣١٢١
- الخاتمة..... ٣١٣٥
- أولا : النتائج ٣١٣٥
- ثانياً: التوصيات ٣١٣٦
- المراجع..... ٣١٣٨
- REFERENCES: ٣١٤٤
- فهرس الموضوعات ٣١٤٧